

كتاب الاعلام بقواطع الاسلام تأليف

الامام العالم العلامة شيخ مشايخ

الاسلام تزييل مكة المشرفة

احمد بن حجر الهيتمي

الشافعي رحمه

لله تعالى

آمين

(الله)

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

نحمدك اللهم أن الطلعت لعلم الفتوى في سماء التحقيق شمساً و بدورا وجعلت علماء
الشرعية الغراء أرفع الناس في الدارين مكانة وجبورا وسرورا واخترتهم لحققة
فرائض الاسلام وسنته وأقمتم نجومهم تديهم في ظلمات الجهالات الى منهجك القويم
وسنته (ونشهد) أن لا اله الا انت وحدك لا شريك لك شهادة يلوح عليها أمان الاخلاص
وينجوم مدخرها من أهوال قبائح المهترئين عليك حين لامناص ونشهد ان سيدنا محمد عبدك
ونبيك افضل من أودى فيك فصبر وأجل من ابتليته فرفض وشكر وارسلته لحسب الأمة
أخرجت للناس فهديت به كل حائر وأرديت به كل جائر ومحوت به ظلم البدع والكفر لاسما
من بلدك الحرام وقصفت ببراهين دينه الطغاة العظام وامرته بأب يورثها من بعده من أئمة
الاعلام حتى يردواهم ا على من عاندكم في واقعة من وقائع الاحكام صلى الله وسلم عليه وعلى
آله واصحابه الذين نصروا الحق واشادوا بخبره ودمغوا الباطل واهله الكثيرين وأما تو
ذكره صلاة وسلاما مادامت في مقام بنصرة دينه القويم بعض وارثيه وبدل نفسه في الله رجاء
لما أعد له لوارثيه وعارفيه (اما بعد) فهذا تأليف جامع ومجموع ان شاء الله نافع دعائي اليه وقوع
غلط فاحش في مسئلة أفتيت بها فأحييت بيانها مع ما يتعلق بها لان الحاجة ماسة الى جميع

ذلك سيما وقد تعرضت هذه المسالك حتى صار الغلط في الواضحات فضلا عن المشكلات
 اقرب الى المنسوبين الى العلم من جبل الوريد ولسان حالهم يعلن انه ليس لهم عنها من جديد
 لما جعلوا عليه من مخالفة سنن الماضين وانجلد الى ارض الشهوات والطمع فيما بأيدي الظلمة
 والمفردين نسال الله تعالى ان يعافينا من ذلك وأن يعفينا من ظلم هذه الهالك وأن يوفقنا
 الى ما كان عليه امتنا من صالح العمل ومجانبة الذل انه اكرم مسئؤل وأرجى آمول
 هذا وقد لوحث لا بالقضية الحاملة على هذا التأليف وبيانها في لما كنت بمكة في مجاورتي
 الثلاثة سنة اثنتين واربعين ومائة مرفعت الى قنوى صورتها ما قواكم فيمن تزوج غير بالغة
 ثم أشهد عليها أنه أقضها حال صدقها فهل يصح هذا الا الشهاد وهل لاوصى مطالبته بالمهر
 والدعوى به عليه وهل له ولو كما أن يقول له يا كاتب يا عديم الدين أم لا فإذا يلزمه في ذلك
 فاجبت بما صورته ان بلغت مصلحة لدينها وماها صحتها ولا شهد عليها ولم يكن للوصى
 مطالبته ولا الدعوى عليه وقوله له ما ذكر محرم التحريم الشديد بل ربما يكون قوله يا عديم
 الدين ككفرافيعززالله عزير الشديدا للاتق به والزاجر له ولا مثاله والله سبحانه وتعالى اعلم
 بالعوام وكتبه فلان ثم دفعها الى صاحبها فوقع في أيدي جماعة أصدقاء لصادق منه ذلك
 فقدموا التقرب اليه بالكذب على الله وسبهم الذين طلبوا أي منقلب يتقلبون فاعترضوا
 ما كتبته وشنعوا به عند العوام ومثروا عليهم حتى قال بعض مجاز فيهم اعوامه هذا الاقتاعه
 كفر وعلمه بانه يقتضي ان قاتل هذا اللفظ يكفر مطلقا وليس كذلك ومن كفر مسلما فقد كفر ثم
 اهترضوه بأمر أخرى منها كيف يكتب المفتي التهزير الشديد والتهزير راجع الى رأى
 الحاكم في الشدة والضعف ومنها ان من صدره ذلك مثله لا يمتنع عليه ومنها ان الجواب غير
 مطابق للسؤال هذا ما نقل الى وسمعتهم من اعتراضاتهم وهي لا تنها على غباوة قائلها غنية
 عن التعرض لها برد أو ابطال لكن أحبيت في هذا التأليف تحوير الانقاط المكفرة التي
 ذكرها أصحابنا وغيرهم فان هذا باب منتشر جدا وقد اضطررت فيه افكار الائمة وعباراتهم
 وزلت فيه اقدام كثيرين وخطر امره وحكمه كان حقيقا بالافراد بالتأليف ولم أرا حدا عرج
 على ذلك فقد صددت تسهيل جمعه وبيان ما وقع للناس فيه بحسب ما طلعت عليه وضمنت الى ذلك
 فوائد عشر عليها فكري القاتر واستتجها نظري القاصر أسأل الله أن يجعلني ممن هداه وهدى
 به وان يبرقني بمن أوصل الخير لهذه الامة بسببه انه جواد كريم رؤوف رحيم غافر الزلات
 وراحم العثرات فعليه التكلان ومنه التأييد والامتنان واليه المفرع في المهمات ومن
 فيض فضله نغترف اسباب السداد والعصمة في الملمات ولا تمكلم اقلا على الحكم الذي
 أبدىناه في يا عديم الدين مقدمي عليه الكلام على من قال لم يا كافر فانه الاصل الذي
 أخذت منه ماشرت اليه في الجواب من التمسك بل ثم نهقه برما ذكره من الشبه ثم بتحوير
 بقية الانقاط التي تقع بين الناس مما اتفق على انها كفر او اختلاف فيه فتقول عبارة

الى النبي في العز بركة من التمسك وانه اذا قال المسلم يا كافر بلا تأويل كذرا لانه هي الاسلام
 كقرا وقد صرح انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الرجل لا شيء يا كافر فقد بهما أحدهما
 والذي رماه به مسلم فيكون هو كافرا انتهى وتبعه النووي في الروضة وعبارته قال المتولي ولو
 قال المسلم يا كافر بلا تأويل كذرا لانه هي الاسلام كقرا انتهى واعتقد ذلك المتأخرون كابن
 الرفعة والقسمولي والتتائي والاسنوي والاذري وأبي ذرعة ومالك الانوار وشارح
 الانوار بل كثير منهم كالتتائي والقسمولي وصاحب الانوار وغيرهم جزموا به من غير
 عز و ولم ينفرد المتولي بذلك بل سبقه الى ذلك ووافقه عليه جميع من أكابر اصحابهم
 الاسنوي أبو اسحاق الاسفرايني والحلي والشيخ ناصر المقدسي وكذا القزالي وابن دقيق
 العيد قضية كلام هؤلاء انه لا فرق بين أن يقول أولا وسيتضح لك من كلامهم الذي ذكره
 عنهم فان قلت قد خالف ذلك النووي نفسه في الاذكار فقال يحرم تحريميا غليظا قلت
 لا محالة فان الطلاق التحريم في لفظ لا يقتضي انه لا يكون كفرا في بعض حالاته فعبارة
 الاذكار لا تنافي عبارة الروضة وغيرها على ان الكفر محرم تحريميا غليظا فتكون عبارة
 الاذكار شاملة للكفر أيضا ونكتة التعجير بالتحريم الغليظ قصد الشمول للمالة التي
 يكون فيها كفرا وغيرها واذا تأملت هذا التقرير يظهر لك حسن ما فعلته في الجواب المذكور
 من قولي فيعزري الى آخره حيث فرغت على التحريم ولم افزع على الكفر لان التحريم هو
 الامر المحقق وأما الكفر فقد يوجد عند عدم التأويل وقد لا يوجد ولم نعلم ان قائل ذلك لم
 يقول متعين التفريق على الامر المحقق وطرح الامر المشكوك فيه وبهذا الدفع الاعتراض
 السابق وهو كيف يفرع التعزير على الحكم بالكفر وسيأتي لذلك مزيد فان قلت يؤيد
 ما في الاذكار قول ابن المنذري الاشراف في باب الفذف وأجمع كل من اخفظ عنه من أهل
 العلم على أن الرجل اذا قال لرجل من المسلمين يا يهودي يا نصراني ان عليه التعزير ولا حد عليه
 ثم قال ويشبه ذلك مذهب الامام الشافعي قلت قد علت مما تقر في عبارة الاذكار ان عبارته
 كهذه العبارة مطلقة وعبارة الشيخين وغيرهما السابقة عن المتولي مفصلة والمطلق لا ينافي
 المفصل ثم رأيت الاذري ذكر ما هو صريح في ذلك حيث قال عقب كلام ابن المنذري وقياس
 ما تقدم أي عن المتولي انه اذا قال له بلا تأويل انه ~~ك~~ كذرا لانه جعل الاسلام يهودية أو نصرانية
 فتأمل انتهى فجعله مطلقا وجعل كلام الشيخين عن المتولي مفصلا وحمل هذا الاطلاق على
 ذلك التفصيل أخذ بالقاعدة الاصولية الشهيرة فان قلت عبارة النووي عما الله عنه في شرح
 مسلم قد تنافي ما تقرر وحاصلها ان هذا الحديث بمساعدة العلماء من المشكلات من حيث ان
 ظاهره غير مراد فان مذهب أهل الحق انه لا يكفر المسلم بالعاصي كالقتل والزنا وكذا قوله لأخيه
 يا كافر من غير اعتقاد بطلان دين الاسلام (أحدهما) انه محمول على المستحل ومعنى باعها أي
 بكامة الكفر وكذا حار عليه في رواية أي رجعت عليه كلمة الكفر ببيعها ورجع جمع معني

(الثاني) رجعت عليه تقيضه لأخيه ومعه سببه تكفيره (الثالث) انه محمول على الخوارج
المكفرين للمؤمنين وهذا نقله القاضي عياض عن مالك وهو ضعيف لان المذهب الصحيح المختار
الذي قاله الاكثر من والمحققون ان الخوارج لا يكفرون كسائر أهل البدع (الرابع) معناه
انه يؤل الى الكفر فان المعاصي كما قالوا يريد الكفر ويخاف على المكثريها أن يكون عاقبة
شؤمها المصير الى الكفر ويؤيده رواية أبي عوانة في مستخرجيه على مسلم فان كان كما قال والاقدم
باء بالكفر وفي رواية اذا قال لأخيه يا كافر فله وجوب الكفر على أحدهما (الخامس) معناه
فقد رجع عليه تكفيره فليس الراجع حقيقة الكفر بل التكفير لكونه جعل أخاه المؤمن
كافرا فكانه كفر نفسه أمالاه كفر من هو مثله وأمالاه كفر من لا يكفره الا كافر يعتقد
اطلاق دين الاسلام انتهى ومنازعة السبكي في بعضه في فتاويه مبنية على رأى انتحله مذهبها
واعترف بأنه خارج عن قواعد الامام الشافعي وهو ان من كفر أحد من الحشرة المشهود لهم
بالجنة كفر وان كان مؤثرا ولا وقد بسطت الكلام على ذلك في كتابي الصواعق المحرقة في الرد على
الرافض وغيرهم قلت لا تنافي في عبارته المذكورة ما مر لان قوله من غير اعتقاد بطلان دين
الاسلام هو من التأويل الذي مر عن المتولي انه اذا سلكه لا يكفر نعم في الوجه الاول تقييد
لما قاله المتولي بالمستحل كذا قيل وأقول ان أريد أنه تقييد للفهوم فظاهر وألا فطوق فليس
كذلك ويانه انه اذا قال يا كافر مؤثرا لا يكفر النعمة أو نحوه كان مع ذلك حراما اجابا أخذ بما
مر عن ابن المنذر فان اعتدله حينئذ انني القول بكفره على الخلاف الآتي في مستحل الحرام
المجمع عليه فان قلنا ياشترط أن يكون معلوما من الدين بالضرورة فاحتمل أن نقول بالكفر
هنا وندعي ان حرمة ذلك معلومة من الدين بالضرورة لان أحد الايجاهل يحرم ايداء المسلم
سيماهم هذا اللفظ القبيح وان قلنا بعدم اشتراط ذلك قاله كافر بهذا اللفظ واضح وان ذكر هذا
اللفظ من غير تأويل فان قصد مع ذلك ان دينه الذي هو متلبس به وهو الاسلام كفر فلا
تراجع بين أحد في انه يكفر بذلك وان اطلق فلم يؤول ولا قصد ذلك انتج ما أفاده كلام شرح
مسلم من انه ان استحل ذلك كفر والا فلا واذا تأملت هذا التقرير علمت ان كلام شرح مسلم
لا ينافي كلام الشيخين عن المتولي الا من حيث ان قضية كلامهما التمسك بطلان في حال
الاطلاق وهو وان كان له وجه لكن التفصيل بين الاستحلال وغيره أو وجه هذا ما يتعلق بالوجه
الاول من الوجوه التي ذكرها في شرح مسلم وأما الوجه الثاني فهو لا ينافي ما مر عن المتولي
لان رجوع تقيضه اليه صادق بالكفر في بعض الحالات وأما الثالث فاعترضه الزركشي
بأن ما حكاه الاكثر ونمنهم من تكفير الخوارج ممنوع قال بل هو الحق لما سئل كره في كتاب
التهمادات وينبغي حمل كلامه على ما ذكره من عدم تكفيرهم سبب مكفر كما اذا لم يحصل الا مجرد
الخروج والقتال ونحوه أما مع تكفيرهم لمن تحقق ايمانه من الصحابة المشهود لهم بالجنة
فلا انتهى وأقول الخوارج لم يكفروا وغيرهم الا بتأويل ولم يسموا الاسلام كفرة او حينئذ

قاله في شرح مسلم وغيره من هدم تكفيرهم نعم ان انكروا وصحبة أبي بكر رضي الله
 تعالى عنه أو كفروا العداوة أو ضلوا الأمة فسيأتي مع ما نسا كاه وأما الرابع والخامس فلا
 ينافيان ما مر أيضا نظير ما سبق من انهما محمولان على من أول ووقع في الحديث روايتا لا بأس
 بالاشارة اليها فقد روى مسلم اذا كفر الرجل أخاه فقد بياها أحدهما وفي رواية له أيضا
 رجل قال لأخيه يا كافر فقد بياها أحدهما ان كان كما قال والاربعين عليه وفي رواية له
 أيضا ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه الاكثر ومن دعا رجلا بالكفر أو قال
 عدو الله وليس كذلك الا حار عليه ومرفى رواية أبي حنيفة فان كان كما قال والاربعين
 بالكفر وفي رواية اذا قال لأخيه يا كافر فقد وجب الكفر على أحدهما ومعنى كبر الرجل
 أخاه نسبه اياه الى الكفر بصيغة الخبر نحو انت كافر أو بصيغة النداء نحو يا كافر أو باعتقاد
 ذلك فيه كاعتقاد الخوارج تكفير المؤمنين بالذنوب وليس من ذلك تكفير جماعة من أهل السنة
 أهل الأهواء لما قام عندهم من الدليل على ذلك ومضى بايها أحدهما أي رجوع بكافة الكفر
 كما مر والجزم بأنه لا بد أن يبره أحدهما بنية قوله في الرواية الأخرى ان كان كما قال والاربعين
 عليه ومن ثم كانت هذه الرواية في قوة قضية منفصلة أقيم البرهان على صدقها بخلاف
 الأولى اذ معناها كل مكفر أخاه قد اتهمنا أن يكفر القائل أو المقول له وبرهن على صدق ذلك
 في الرواية الثانية لانه ان كان كما قال والا كفر القائل أي بالمعنى السابق بيانه وقوله أو قال عدو
 الله نص كما قاله بعض الشارحين في أن نسبة الرجل غيره عداوة الله تعالى تكفير له وكذا نسبه
 الى ذلك وبواقفه قوله تعالى من كان عدو الله وملائكته الآية وسياق آخر الكتاب ما لو قال
 انه عدو للتي صلى الله عليه وسلم ومر أن معنى حار رجوع والاستثناء قبيل معنوى أي لا يدعوه
 أحد الا حار عليه لان المقصد الاثبات ولو لم يقدرا لثبتي لم يثبت ذلك ويحتمل عطفه على ليس من
 رجل فيكون بجاريه على اللفظ وقد فسر الحلبي في المنهاج الحديث بما يوافق كلام المتولي وقال
 ان أراد به أن الدين الذي يعتقد ككفره هو دون أخيه ان كان أخوه مسلما حقيقيا وان كان
 يظن الكفر ولا يظهره فذلك غير مراد بالحديث اذ لا يبره أحدهما بالكفر وحينئذ
 يعزى وانما نزل انتهى فأنه لم يجد مريحا فبما مر عن المتولي وان التعزير انما يجب عند كون
 المقول له ذلك كافرا باطنا فان قلت كيف يكون كافرا باطنا ويتيق قلت يمكن بماؤه لا ستنايته
 ان قلنا ان المرتد يجهل ثلاثة أيام أو لازالة شبهة أو تغلب أو غير ذلك فان قلت قضية ان من قال
 لمرتدا كافرا يعزى قلت قد يلتزم ذلك لانه اذاؤه واذاؤه انما يجوز للامام بالقتل ان لم يثبت
 ويمكن الفرق بأن المرتد لم يظهر الاسلام فلم يكن له احترام أصلا بخلاف من أظهر الاسلام
 وان كان كافرا باطنا وضع ذلك فالموافق للقواعد انه حيث ثبت كفره باطنا كان حكمه حكم
 المرتد ولا تعزير على من قال له يا كافر وفسر الغزالي في الاحياء الحديث بما يوافق كلام المتولي
 أيضا حيث قال معناه انه يكفر وهو يعلم انه مسلم أي فيكفر بدليل قوله فان ظن انه كافر يبره

أو ضرها كان مخطئاً لا كافراً انتهى وقد يؤخذ من كلامه جل كلام الحلبي السابق على غير
 ما صرح بأن يقال معنى قوله إن كان أخوه مسلماً حقيقة أي في اعتقاده وقوله وإن كان يبطن
 الكفر ولا يظهره أي في اعتقاده وحينئذ فاتضح قوله وحينئذ يغير القائل وهذا التأويل
 متعين لا ينبغي العدول عنه وقد فسر ابن رشد من أكابرة المالكية الحديث بما يوافق كلام
 المتولي أيضاً حيث جل الحديث على أن من قال ذلك كفر حقيقة لكن فيمن كفر أخاه حقيقة
 لأنه إن كان المقول له كافراً فقد صدق والا كفر القائل لأنه اعتقد ما عليه المؤمن من الإيمان
 كفر واعتقاد الإيمان كفرًا كفر قال الله تعالى ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وقال
 غيره من أئمتهم لا يبعد جل الحديث على ظاهره من تكفير القائل على القول بأن الدعاء على غيره
 بالكفر كفر واعترضه بعضهم بأن الداعي إنما كفر على القول بذلك من جهة أنه لما دعا
 بالكفر كأنه رضي به والرضى بالكفر كفر بخلاف هذا وظاهر كلام الحلبي والغزالي الذي
 ذكرته عنهما أن القائل حيث اعتقد أن المقول له مسلم كفر مطلقاً وإن أقول له كمن مامر عن
 المتولي أوجه وقال ابن دقيق العيد في قوله عليه الصلاة والسلام ومن دعا رجلاً بالكفر وليس
 كذلك إلا حار عليه أي رجع وهذا وعيد عظيم لمن كفر أحداً من المسلمين وليس هو كذلك
 وهو ورطة عظيمة وقع فيها خلق من العلماء اختلفوا في العقائد وحكموا بالكفر بعضهم بعضاً
 وخرق حجاب الهيبة في ذلك جماعة من المشوبة وهذا الوعيد لا يحق بهم ثم نقل عن الاستاذ أبي
 اسحاق الاسفرايني من أكابرة أصحابنا أنه قال لا كفر إلا من كفر في قال ويرى ما في هذا
 القول على بعض الناس وحمله على غير محله الصحيح والذي ينبغي أن يجعل عليه أنه لمج هذا
 الحديث الذي يقتضي أن من دعا رجلاً بالكفر وليس كذلك رجع عليه الكفر وكذا قوله
 عليه الصلاة والسلام من قال لأخيه يا كافراً فقد باع بها أحدهما وكان هذا التسليم أي الاستاذ
 أبا اسحاق يقول الحديث دل على أنه يحصل الكفر لأحد الشخصين إما المكفر أو المكفر بماذا
 كفر في بعض الناس فالكفر واقع بأحدهما وأنا قاطع بأن لا يكفر فالكفر راجع إليه
 انتهى فتأمل تجده صريحاً بما مر عن المتولي وفي أن ابن دقيق العيد موافق على ذلك وفي أنه
 لا فرق بين التأويل وعدمه وكلام الشيخ نصر المقدسي في تهذيبه في كتاب الصلاة صريح في
 ذلك فإنه لم يبدل التكفير إلا بما إذا كان المقول له ذلك ظاهراً العدالة لكن الأوجه ما مر عن
 المتولي من التفصيل وفي كافي الخوارزمي لو قال است من أمة محمد ولا أعرف الله ورسوله وأنا
 كفر أو يرى من الإسلام كفر انتهى والحكم فيه ظاهر إلا أن يزعم أنه أراد أنه ليس منهم
 قطعاً بل ظناً وأنه لا يعرف الله ورسوله على طريقة أهل الأصول أو نحو ذلك فيما يظهر ولا فتي
 تليد ابن المقرئ اعتراض على الروضة أحببت ذكره مع التنبيه على رده وعبارة قال في الروضة
 قال المتولي لو قال لمسلم يا كافراً لا تأويل كفر لأنه سمي الإسلام كفرًا ذكر المتولي مثله ولم
 يعله ولم يعزه إلى أحد قال فإن أراد كفر التهمة والاحسان فلا انتهى ولا نسلم قول الروضة

لا معنى للاسلام كقرا فان هذا المعنى لا يفهم من لفظه ولا هو مراده انما مراده ومعنى لفظه
 انما است على دين الاسلام الذي هو حق وانما أنت كافر دينك غير الاسلام وانا على دين
 الاسلام هذا مراده بلا شك لانه انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام فبني عنه كونه
 على دين الاسلام فلا يكفر بهذا القول وانما يعزى هذا السب الفاحش بما يليق به ويلزم
 على ما قاله أن من قال لعابد يافاسق كفر لانه معنى العبادۃ فسقا ولا أحسب أحدا يقوله وانما
 يريد انك تنسق وتعمل مع عبادك ما هو فسق لان عبادك فسق وأيضا فكيف يحكم عليه بالكفر
 باطلاق هذه الكلمة المحتملة للكفر وغيره واحتمال غيره أكثر وأظهر وانما يصح المعنى
 الذي ذكره لو قال يهودي أو نصراني مسلم يا كافر فهذا بلا شك لا يريد الا أن دينك وديني
 الاسلام كفر وأما المسلم فلا يريد هذا أصلا انتهى كلام الفقي ولا رده بأنه مبني على ملزمه من
 أن معنى لفظه ما ذكره وليس معناه ما زعم بل معناه ياتصفا بالكفر وهذا كما ترى صادق
 بأن ما تصفت به من الاسلام يعنى كفرا وبأنك لم تصف بالاسلام من أصله وهو الذي زعمه
 ولا أثر لكون هذا الثاني هو الذي يغلب قصد هذه الكلمة لان وصفه له بالكفر مع مشاهدة
 الاسلام منه وعدم تأويله قرينة ظاهرة على تسمية الاسلام كفرا فعلمنا بما دل عليه لفظه صريحا
 بواسطة القرينة المذكورة وانما انما النظر الى ما يقصد بهذه الكلمة بين الناس لان هذا
 لا يعود عليه في هذا الباب ولنا له أنت حيث أطلقت هذا اللفظ ولم تقول كنت كافرا تضمن
 لفظك تسمية الاسلام كفرا وان كنت لم تقصد ذلك لانا انما نحكم بالكفر باعتبار الظاهر
 وقصدك وعدمه انما ترتبط به الاحكام باعتبار الباطن لا الظاهر فاندفع زعمه ان هذا المعنى
 لا يفهم من لفظه وقوله انما مراده ومعنى لفظه الى آخره بل ذكره المراد لا وجه له هنا البتة
 لما قررناه بأن حكمنا انما هو باعتبار الظاهر فلا يبحث عن المراد ولا ندر عليه حكما ظاهرا
 واندفع حصره بقوله انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام وأما ما زعمه من اللزوم
 المذكور فغير صحيح بل لا يلزم عليه ذلك لان العبادۃ لا تنافي الفسق لا مكان اجتماعهما في آن
 واحد اذ من ارتكب كبيرة فاسق وان كان أعبد الناس بخلاف الكفر والاسلام فانه لا يمكن
 اجتماعهما في شخص واحد في حالة من الاحوال فلا يلزم من القول لعابد يافاسق تسمية العبادۃ
 تخالفا للقول لمسلم يا كافر فانه ظاهر في الوصف ولو مع ما هو عليه من الاسلام فلزم
 به الاسلام كفرا وما يجب منه برّد بان اللفظ اذا كان محتملا لمان كان في بعضها أظهر
 عليه وكذا اذا استوت ووجد لأحدهما مرجح وهو هنا ما مر من وصفه بالكفر مع علمه
 ما هو عليه من الاسلام وقوله واحتمال غيره أكثر ظاهرا وقوله وأظهر ليس في محله كما تقرّر
 له وانما يصح المعنى الذي ذكره الى آخره برّد بما علمته مما هو غنى عن الاعادة وقوله وأما
 لم لا يريد به هذا أصلا ليس في محله أيضا لان الارادة وعدمها لا يشغل لتأنيها فاذا تقررت
 كمي يا كافر بما لم تجده في كتاب وعلمت أن ما ذكره الشيخان فيه نقلا عن التولي هو الحق

الذي لا يحيد عنه وان كلام جميع من الاصحاب صريح في كفر قائله مطلقا وان ما مر من عبارة
الاذكار وشرح مسلم وغيره - ما لا يخالفه ظهرك ان ما أفتيت به في باعديم الدين حق طاهر
لا يسع أحدا انكاره وان من أنكره فقد أنكر على هؤلاء الأئمة الذين هم آباؤنا في الدين لكن
المعتضون على لا يحترمون أحدا من المتأخرين ولا من المتقدمين في مسماسوة والحمد لله على
ذلك فمن قال لا خير يا عديم الدين تقول له ما الذي أردت بذلك فان قال أردت أن ما هو عليه من
الدين لا يسمى ديننا قلنا له قد كفرت فان لم تعلم والاضر بنا عنقل وان قال أردت انه لا دين له في
الامامات ونحوها فانما لا كفر عليك لكن عليك التعزير الشديد للاتق بك وان قال لا نية لي
قلنا له فهل تعتقد انه يحل لك أن تقول له ذلك فان قال نعم قلنا له كفرت ان كان ذلك مما لا يخفى
عليك بناء على ما مر وان قال لا أستحل ذلك أو كان مما يخفى عليه فليس كفر او الى هذا التفصيل
كله المستهادم ما قرره في با كفا ترثت قول في الجواب السابق بل ربما يكون قوله يا عديم
الدين كفر او اذا تمهدت حقيقة ما أجبت به فانرجع الى ردة كلام المعتضين وهو يركا كنهه وكونه
بالتخيال أشبه غنى عن الرد لكن في ضمن ردة فوائدها ما قول من قال هذا الاقتناء كفر لا اقتضائه
ان قائل هذا اللفظ يكفر مطلقا وليس كذلك ومن كفر مسلما فقد كفر فيه وعليه بأمر ومنها ان
دعواه اقتضاء قول ربما الى آخره الكفر مطلقا بحجرفة وجهل بدلولات الالفاظ فان مدلول
ربما انه له حالة يكون فيها كفرا وحالة لا يكون فيها كفرا وهذا جلي واضح فلا تطيل فيه لان الكلام
فيه لا يليق بهذا المصنف المبني على غاية من الاتقان والتحرير ومنها ان احتجاجة بعباد كرم كفره
صريح بما فيه كفر مسلما من غير تأويل لان المفتي اذا فتي بحكم فلا يخلوا ما أن يكون حقا أو خطأ
فان كان حقا فلا كلام في تكفير مكفروه وان كان خطأ فكذا ذلك وان تعمد الخطأ لا به لم يتعمد
تكفير أحد بعينه اذا المفتي لا يفتي على معين والحجب من جرافه كيف يكفر غيره ويسمى بدل بما
يسمى قربه نفسه فان قلت فلم ذكرت هذه الاشارة الخفية ولم تهمل في الجواب كما فعلت هنا
ولا أطلعت القول بالحرمة كما في الادكار قلت ايشار الاختصار وحذر من الوقوع في ورطة
الاطلاق فان التروى قال في آداب المفتي في الروضة واد كان في المسئلة تفصيل لا يطلق الجواب
فانه خطأ بالاتفاق وليس له أن يكتب الجواب على ما يعلمه من صورة الواعته اذ لم يكن في ان رفعة
تعرض له انتهى وليس الاطلاق في المصنفات كالاتفاق في الفتاوى فان الناظر في المصنفات
لا يتصور على مصنف واحد والا كان مقصرا بخلاف المسئلة فتى فاه لا أهلية له في النظر في
المصنفات حتى يعلم حكم واقعه وانما الواجب عليه رفعها للمفتي في أفتاده وأطلق له في محل
التفصيل أجاء الى الوقوع في الخطأ فساكن المفتي بخطئنا انما قال وأيضا فالمصنفات يكثر مسائلها
فلو كف المصنفون الى استيعاب سائر التفصيل في كل مسألة لشق عليهم بل عجزت عن ذلك
قدرتهم فساغهم دكر أصول المسائل والاطلاق في بعض الابواب اتسالا على فهم التفصيل
من محل آخر وغير ذلك مما لا يخفى على ناظر في كتبهم وأيضا فانما لم أعدل في الجواب تفصيلا

واضحاً قد استرأى المعنى المكفر عن العامة حتى لا تطرق اليه افهامهم فان غالب فطرهم سليمة
ولا يقصدون بقولهم لبعضهم يا كافر او يا عديم الدين الا كفر التعمية او يامن فعله كفعل
المكافر او نحو ذلك مما لا يقتضى الكفر فبرزت لهم ان هذا اللفظ قد يكون كفراً الجذرة
و يبعدوا عنه ولم يبين لهم الوجه المكفر استرأى عليهم لئلا يسمعه أحد منهم فيكون سبأه في أنه
ر بما يقصده فكان ما فعلته من الاشارة الى التفصيل به بر بما ومن ترهيبهم بأن ذلك كفر أبلغ
وأولى والله سبحانه يوفق من شاء لما شاء وأما الاعتراض على التفريع بالافاء بما مر فسيبه
الجهل بالاحكام ومجذولات الاقفاط أيضاً لان الحكم المحقق هو الحرمة وأما التكفير فأمر
أخص يشترط له ما مر فكيف يعدل عن الامر المحقق وهو الحرمة ولا يفرع عليه ويفرع على
الامر الذي لم يعلم وجوده لانا طمته بقصد المنكح ولم يطاع عليه بل ويندر وقوع المعنى المكفر
من أحد من المسلمين كما مر وذكروا الفقهاء له انما هو خشية من وقوعه واذا كان وقوعه
في غاية الندور فاعلم أن التفريع على الحرمة هو الصواب الذي لا مصرية فيه وأما الاعتراض
بان المفتي كيف يكتب التزير الشديد والتعزير راجع الى رأى الحاكم في الشدة والضعف
فجوابه وان كان لا يستحق جواباً لولا ما في جوابه من العوائد التي لا تخفى على ذي لب ان
الحكام والقضاة أمرى المفتين لغلبة الجهل عليهم وعدم معرفتهم ظواهر الاحكام فضلاً عن
دقائنها وقد قال الاذري عن قضاة زمنه ولا يغتر بقضاة زمننا فامهم كفر يبي عهد بالاسلام
هذا في قضاة زمنه فما بالك بغيرهم وقد أشار الى ذلك الفارقي أيضاً في قضاة زمنه مع تقدمه على
زمن الاذري بكثير ولما ان كان غالب قضاة زمننا بلغوا الى ما لم يبلغه غيرهم من منفت
كتاباً في قبائحهم وصدرته بأربعين حديثاً فيه مزيد الذم وتشديد الوعيد على أكثر القضاة
وسميته جمر الغضا لمن تولى القضاء ولئن سلمنا ان القضاة فيهم المفتون فله مفتي ان يكتب
التعزير شديد او غير شديد ولا مانع من ذلك عند من له ادنى بصيرة على ان لا يصحبنا وجهها
ان القاضى ليس له ان يفتي في الاحكام فعليه ما اراد المفتي من القضاة كغيره والاستدلال
للاعتراض المذكور بان التعزير راجع الى أمر الحاكم في الشدة والضعف ناشئ عن
الجهل بكلام الفقهاء وقواعدهم لانه ليس راجعاً اليه في الشدة والضعف بل يجب عليه ان
يفعل بالمعز ما يناسب معصيته من التغليظ والتخفيف وانما الراجع اليه تعيين
نوع من الأنواع التي يحصل بها ذلك فتأمله وتأمل هذا الابهام الذي أوقع المعترضين
في الاعتراض بذلك على ان المفتي ان يغلط في الجواب ولو بغير الواقع حيث لا مفسدة ففي
المجموع والرخصة وأصلها المفتي ان يشدد في الجواب بلفظ متأول عنده زجراً أو تهديداً
في مواضع الحاجة زاد في الرخصة قلت المراد ما ذكره النصيري وغيره قالوا اذا رأى المفتي
المصلحة ان يقول للعاصي ما فيه تغليظ وهو لا يعتد ظاهراً وله فيه تأويل جاز زجراً كما روى
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه سئل عن توبة القاتل فقال لا توبة له وسأله آخر فقال له

توبة ثم قال أما الأول فمرأيت في عينيه ارادة القتل فغلبته والساني فغلبه كيناه قد قتل فلم أقضه
قال الصمري وكذا ان سألته فقال ان قتلت عبيدي هل علي قصاص فواسع ان يقول ان قتلتهم
قتلتا فمن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قتل عبدا قتلناه ولان القتل له معنيان
وهذا كله اذا لم يترتب على الخلافة مفدية والله أعلم انتهى كلام الروضة وهو حري ان يتأمله
المعتضون ويفهموه فاهم بكان صحيحا ومن غيره من كلام الأئمة والامام سدرت منهم هذه
الخرافات وأما الاعتراض بان القاضى لا يفتي عليه فقد مر ما يكفل برده بل لا يصدر ذلك
الا ممن ترك الشريعة الغراء وراء ظهره يا ونيام نسيب لان القاضى امان ان يكون محقا
فالاتقاء يؤيده وينصره واما ان يكون مبطلا فهو ليس بقاض فان فرض انه قاضى ضرورة
وحب رغبة الى مستقبله ليقيم عليه الاحكام الشرعية فان فرض انه لا يفعل فوض الامر الى الله
تعالى حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين على ان القاضى في صورة السؤال خصم مدع على
آخر ما يتعاقى بالوصاية التي ذكر انهم افوضت اليه فليس متحاكما اليه حتى يكون له ادنى شبهة
في نوع من الشتم أو السب وانما الحامل له على ذلك استطالة على اعراض المسلمين وشتمهم
بالالفاظ القبيحة التي لا تصدر من ادنى العوام وأما الاعتراض بان الجواب ليس مطابقا
لسؤال فكلام مهمل لا معنى له بوجه حتى يتسكّم عليه ومزيد المقت والغضب من الله سبحانه
يلجئ الشخص الى ان يقول ما لا يعقله ولا يفهمه نعوذ بالله من ذلك ونسأله العفو عما اقترفتنا من
انزلات والجهالات انه جواد كريم رؤوف رحيم * واذا قد أنهيتمنا الكلام على هذه القضية فلننتقل
الى الكلام على بقية الالفاظ والافعال التي توضع في الكفر عندنا وعند غيرنا اعتناءهم هذا
الباب خطره وفي الحقيقة هذا هو المقصود بالسكاب وما مر كالمقدمة له والسبب الباعث عليه
قتول هذا باب واسع وأكثر من اعتنى به الحنيفة ثم أصحابنا كما ستعلمه (فمن ذلك) العزم على
الكفر في زمن بعيد أو قريب أو تعليقه باللسان أو القلب على شيء ولو محالا عقليا فيما يظهر
فيكون ذلك كفرا في الحال كما نقله الشيخان عن التهمة وخزم به البغوي وغيره كالخلمي وصحبه
الرويان وقول الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام كالم يحرك به لسانه هو حديث النفس
الموضوع عن بني آدم لا يخالف ذلك خلافا لمن وهم فيه لانه محمول على الخطا الذي لا يستقر كما
حمل الأئمة الحديث عليه رقول ابي نصر القشيري عندنا لا يتصور العزم على الكفر الذي هو
الجهل بالله اذ لا يصح من العالم بالله ان يعزم على الجهل بحجاب عنه بان المراد بالكفر في هذا الباب
ما أشعر بالجهل وان كان قلب من صدر منه شيء مما ذكره يأتي بمثلنا ايمانا ألا ترى ان
الاستهزاء والهزل كغيرهما وكذلك الفعل الاتي فان أراد أبو نصر انه وان عزم لا يكون كافرا
فغير مسلم له ذلك بل لا وجه لكلامه حينئذ وان أراد ان حقيقة الكفر الذي هو الجهل لا يتبعها
حقيقة العلم قسم لكن لا مدخل لذلك فيما نحن فيه وفارق ذلك عزم القول على موافقة
كبيرة فانه لا يفسق بان نية الاستدامة على الايمان شرط فيه بخلاف نية الاستدامة على العدالة

فانما ليست شرطا فيها وكان وحده ذلك ان الايمان التصديق وهو مستغف مع العزم والعبدالة
اجتناب الكبير مع عدم غلبة المعاصي والنية لا تنافي ذلك وهو ظاهر لا غبار عليه ومن ثم قال
البيهقي لو قال الكافر آمن بالله ان شاء الله لم يكن ايمانا لان الايمان لا يتعلق بالشروط ولو قال
المسلم كبرت ان شاء الله كفر في الحال انتهى ونقل الامام عن الاصوليين ان من نطق بكلمة
الردة وزعم انه اذرتورية كفر ظاهرا وباطنا وأقره سم على ذلك فتأمل به يتفعل في كثير من
المسائل وكأثر معنى قصده التورية باعتقاده لدلول ذلك وقصد ان يورى على السامع والا فالحكم
بالكفر باطنا فيه نظر ولو حصل له وسوسة ترد في الايمان أو الصانع أو تعرض بقلبه لتقص
أو سب وهو كاره لذلك كراهة شديدة ولم يدرك على دفعه لم يكن عليه شيء ولا اثم بل هو من
الشيطان فيستعين بالله على دفعه ولو كان من نفسه كما كرهه ذكره ابن عبد السلام وغيره
ومن ذلك اعتقاد ما يوجب الكفر وان لم يظهر بقول أو فعل (ومها) كل قول أو فعل صدر عن
تعمد واستهزاء بالدين صريح كالسجود لله من أو الشمس سواء كان في دار الحرب أم دار
الاسلام بشرط ان لا تقوم قرينة على عدم استهزائه أو عذره وما في الحلية عن القاضي عن
النص ان المسلم لو سجد لله من في دار الحرب حكم برده ضعيف وواضح ان الكلام في الاختيار
واستشكل كل العزيز بن عبد السلام الفرق بين السجود لله وبين ما لو سجد للوالد على جهة
التعظيم حيث لا يكفر والسجود للوالد كما يقصده التقرب الى الله تعالى كذلك قد يقصد
بالسجود لله من كما قال تعالى ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله ربنا ولا يمكن ان يقال ان الله شرع
ذلك في حق العلماء والآباء دون الاصنام قال القرطبي في قواعد كان الشيخ يستشكل هذا المقام
ويعظم الاشكال فيه ونقل هذا الاشكال الزركشي وغيره ولم يجيبوا عنه ويمكن ان يجاب
عنه بان الوالد وردت الشريعة به تعظيما بل ورد شرعا غيرنا بالسجود للوالد كما في قوله تعالى
وخر والله سجد اناء على ان المراد بالسجود ظاهره وهو وضع الجبهة كما مشى عليه جمع وأجابوا
بانه كان شرعا قبلنا ومشي آخرون على ان المراد به الاحتناء وعلى كل فهذا الجنس قد ثبت
لوالده ولو في زمن من الزمان وشريعة من الشرائع فكان شبهة دائمة لا كفر فاعله بخلاف
السجود له هو الصنم أو الشمس فانه لم يرد هو ولا ما يشابهه في التعظيم في شريعة من الشرائع فلم
يكر لفاعله ذلك شبهة لاضعيفة ولا قوية فكان كافرا ولا نظر لقصد التقرب في عالم ترد الشريعة به
تعظيمه بخلاف من وردت بتعظيمه فاندفع الاستشكال وتضع الجواب عنه كما لا يخفى
وفي المواقف وشرهما من صدق بمساجعة النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك سجد للشمس كان
غير مؤمن بالاجماع لان كونه ايدل بظاهره على انه ليس بمصدق ونحن نحكم بالظاهر
فلذلك حكمنا بعدم ايمانه لان عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم انه لم
يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الاهمية بل سجد لها ولما به طمأن بالتصديق لم يحكم بكفره
وما بينه وبين الله وان أجرى عليه حكم الكافر في الظاهر انتهى ثم ما اقتضاه كلامه اعني الشيخ

عز الدين من ان العلماء كالوالد في ذلك يدل عليه ما في الروضة آخر سجود التلاوة وعبارته
وسواء في هذا الخلاف وفي تحريم السجود ما يقتضيه من صلاة وغيرها وليس من هذا ما يفعله
كثيرون من الجهلة الطالمين من السجود بين يدي المتأخرين فان ذلك حرام قطعاً بكل حال سواء
اكان للقبلة أو لغيرها وسواء قصد السجود لله أو غفل وفي بعض صور ما يقتضيه الكفر عافانا
الله تعالى من ذلك انتهى فانهم انه قد يكون كفراً بان قصد به عبادة مخلوق أو التقرب اليه وقد
يكون حراماً بالقصد به تعظيمه أو إطلاقاً وكذا يقال في الوالد فان قلت ما ذكرته من الجواب
عن الاشكال في الوالد لا يأتي في العلماء لانه لم يقتل صورة السجود لهم قلت بل يأتي فيهم لان
تعظيمهم ورد به الشرع على انه ثبت لجنسهم السجود كما في قوله تعالى واذقنا لللائكة اسجدوا
لآدم فسجدوا وادم صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه وعلى سائر المرسلين كان بالنسبة
لللائكة عليهم السلام هو العالم الا كبريقت لجنس العلماء السجود فكان شبهة وان كان المراد
في الآية بالسجود الاحياء عند جماعة وان آدم لم يكن هو المسجود له وانما كان قبلة لسجودهم كما
ان السكينة قبلة لاهلنا (ومن المكفرات أيضاً) السحر الذي فيه عبادة الشمس وبحورها فان
خلا عن ذلك كان حراماً لا كفراً فهو بحجته لا يكون كفراً ما لم ينضم اليه مكفر ومن ثم
قال الماوردي مذهب الشافعي رضي الله عنه انه لا يكفر بالسحر ولا يجب به قتله وبأسأل عنه فان
اعترف معه بما يوجب كفره كان كافراً بجمعه فقد لا يسكره وكذا الواعظ قد تأثر السحر كما كفر
باعتقاده لا بسكره فيقتل حينئذ انضم الي السحر لا بالسحر وهذا مذهبنا وأطلق مالك رضي
الله تعالى عنه وهو جماعة سواء الكفر على الساحر أو لا يسحر وان الساحر يقتل ولا
يستتاب سواء أسكر مسلماً أو ذمياً كالذي يوق قال بعض أئمة مذهب المالكية والصواب انما
لا تقتضي به مذاحتي بين عقول السحر اذ هو يطلق على معان مختلفة وسيأتي بيانها في الحاشية
مع بيان ان الصواب في هذه المسئلة مذهبنا كما اعترف به كثير من أصحاب مالك ومذهب أحمد
رضي الله تعالى عنه في الساحر أقرب الى مذهب مالك فيه وسيأتي في الحاشية أيضاً كلام أهل
مذهبنا في ذلك (ومها) القاء المصحف في القاذورات لغير عذر ولا قرينة تدل على عدم الاستهزاء
وان ضعفت والمراد بها النجاسات مطلقاً بل والقذر الطاهر أيضاً كما مر حبه بعضهم قال
الرويانى وكالمصحف في ذلك أوراق العلوم الشرعية ويؤيده ما يأتي فيمن قال قصعة تريد خبير
من العلم وكتب الحديث وكل ورقة فيها اسم من أسماء الله تعالى أولى بذلك في كون القاء
في القذر مكفراً وهو مراد الرويانى بالعلوم الشرعية الحديث والتفسير والفقه والآثار
كالخبر وغيره وان لم يكن فيها آثار السلف أو يختص بالحديث والتفسير والفقه الظاهر
الاطلاق وان كان بعيد المدرك في ورقة من كتاب كونه مثلاً ليس فيها اسم معلوم وعبارة
الزركشي في هذا المحل ما ذكره أي الرافعي في القاء المصحف في القاذورات لا يختص بالمصحف
بل كتب الحديث في معناه وقد ألحق الرويانى به أوراق العلوم الشرعية ولا شك ان الحديث

وما أشق عليه من أسماء الله أعظم انتهى وفهم بعض المتأخرين من هذه العبارة أنها
تضعف لكلام الروياني وأنت خير إذا تأملت أن الأمر ليس كذلك وأنه إنما ذكر ذلك تقوية
لما ذكره من الحاق كتب الحديث بالصحف فكانه يقول هو أولى بالحكم مما ذكره الروياني
فتعين ذكرها كما ذكر الروياني أوراق بقية العلوم الشرعية وإن كانت داخلية في كلامه
ومن ذلك يعلم أن كل ورقة فيها اسم معظم من أسماء الأنبياء والملائكة يكون كذلك وإن
المراد بالصحف ونحوه كل ورقة فيها شيء من القرآن أو الحديث أو نحوهما سواء أكتب القرآن
للدراسته أو غيرها وإن هذا المحل فارق فساد يبع ذلك من كافر والدخول به للخلاء لمنحش
ما هنا فإن قلت قد بينا في ما تقرر قولهم يحرم الاستنجاء بيد فيها خاتم عليه اسم معظم ولم يجعلوه
كفرا قلت الفرق أن تلك حالة حاجبة وأيضا فالماء يمنع ملاقاته نجاسة للعظم فإن فرض أنه قصد
تضعفه بالنجاسة يأتي فيه ما هنا على أن الحرمة لا تنافي الكفر كما مر وكاتقاء المصحف ونحوه
في القدر بل طبخ الكعبة أو غيرها من المساجد بنجس ولو قيل إن تلطيخ الكعبة بالقدر الطاهر
كذلك لم يبعد إلا أن كلامهم ربما يباه قال إمام الحرمين وفي بعض التعاليق عن شيخه أن
الفعل بمجرد لا يكون كفرا قال وهذا زال عظيم من المعاق ذكرته للتنبيه على غايته انتهى
وأقره الشيخان على ذلك وهو جدير بالغلط وإن نقل عن الشيخ أبي محمد أيضا وعن غيره خلافا
لنظرية بذلك وقول الأذرع لم لا يؤول ويجعل على محل صحيح لا يخفى على الفقيه استخراج
كأنه يشير إلى أن حقيقة الفعل لا يمكن أن يكون كفرا وإنما الكفر ما استلزمه من التهاون
بالدين ونحوه وهذا أول صحيح وبه يدفع الغلط إلا أن المراد لا يدفع الإيراد (ومنها) القول الذي
هو كفر سواء أصدر عن اعتقاد أو عن ادّعاء واستهزاء فمن ذلك اعتقاد قدم العالم أو حدوث الصانع
أدنى ما هو ثابت للأقدم بالاجتماع المعلوم من الدين بالضرورة كما كونه عالما أو قادرا أو كونه
يعلم الجزئيات أو اثبات ما هو متف من بالاجتماع كذلك كالألوان أو اثبات الاتصال والانفصال
له فأرقت المعتزلة تشكر الصفات السبعة أو الثمانية ولم يكفروهم قلت هم لا ينكرون
أصلها وانما ينكرون زيارتها على الذات حذرا من تعدد القدماء فيقولون أنه تعالى عالم
بذاته قادر بذاته وهكذا والجواب عن شبهتهم المذكورة أن المحذور تعدد ذات قدماء لا تعدد
صفات قائمة بذات واحدة قديمة وكذا يقال في اختلاف الأشاعرة في نحو البقاء والقدم والوجه
والبدن وبه هذا أن تأملته تعلم الجواب عن قول العزيم عبد السلام والجمهور أن الأشعرية
اختلفوا في كثير من الصفات كالتقدم والبقاء والوجه والبدن وفي الأحوال كالعالمية
والقدارية وفي تعدد الكلام واتحاده ومع ذلك لم يكفر بعضهم بعضا واختلفوا في تكفير
نفاة الصفات مع اتفاقهم على كونه حيا قادرا متكاملا فاتفقوا على كماله بذلك واختلفوا في تعليله
بالصفاة المذكورة انتهى فآخذ عدم تكفير المعتزلة وغيرهم الذي هو الأصح وإن جرى قول
بكفرهم عليه جماعة بل نقل عن الأئمة الأربعة أنهم لم يسلكوا اعتقاد نقص في الذات بل

زعموا بذلك انهم الموحدون المعظمون دون غيرهم وأما القدم والبقاء فأما واعتبارية فلا
 يلزم على ذلك نقص أيضا وكذا نفي الوجه واليد ونحوهما فأتضح ما مشى عليه إلا أكثر
 وعدم تكفير بعض الأشعرية فبعض وقد أشار ابن الرفعة إلى مدرك القول بالكفر والقول
 بعدمه بما حاصله ان المخالفين لصفات الباري تعالى الذي هو متصف بهم انهم لم يحكم بكفرهم
 لأنهم يعترفون بآيات الربوبية لذات الله تعالى وهي واحدة والقول بالكفر نظري ان تغيير
 الصفات بما لا يعتبر فيه النظر والعيان بمنزلة تغيير الذات فكفر والآنهم لم يعبدوا الله
 سبحانه وتعالى المنزه عن النقص لأنهم عبدوا من صفته كذا وكذا والله سبحانه منزه عن ذلك
 فهم عابدون لغيره بهذا الاعتبار قال وهذا ما يحكي عن اختيار شيخ الاسلام ابن عبد السلام
 قدس الله وجهه انتهى وميل كلام ابن الرفعة إلى عدم التكفير وهو كذلك وان لزم على
 هذا الاعتقاد نقص لان لازم المذهب غير مذهب كما يأتي ومن ثم قال الاسنوي الجسمنة
 ملزوم بالالوان والاتصال والانفصال مع اننا لا نكفرهم على المشهور كما دل عليه كلام
 الشرح والروضة في الشهادات انتهى وبأني الجمع بين هذا وقول النووي عفا الله تعالى
 عنه في شرح المذهب بكفرهم فالخاصل ان من نفي أو أثبت ما هو صريح في النقص كفر أو ما هو
 ملزوم للنقص فلا ومعنى اثبات الاتصال والانفصال يرجع إلى قول من قال الباري
 تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ومن ثم قال الغزالي معناه ان مصحح الاتصال
 والانفصال الجسمية والتحيز وهو محال فانفك عن الضدين كما ان الجماد لا هو عالم ولا جاهل لان
 مصحح العلم هو الحياة فاذا انتفت الحياة انتفى الضدان وهذا كما ترى ظاهري في تكفير القائلين
 بالجهة لكن مشي الغزالي في كتابه التفرقة بين الاسلام والزندقة والعزيم عبد السلام في
 فتاويه الموصلية وغيرهما على عدم كفرهم قال ابن عبد السلام لان علماء الاسلام لم يختر جوهر
 عن الاسلام بل حكموا بهم بالارث من المسلمين وبالدفن في مقابرهم وتحريم دماهم وأموالهم
 قال الزركشي وهذا بناءه الشيخ على تفسير المتكلمين بالايمان بما علم انه من دين محمد صلى الله
 عليه وسلم بالضرورة وعلى هذا العلم بكونه عالما بالعلم أو عالما بذاته أو كونه مرتباً أو غير مرتب
 ليس بداخل في معنى الايمان وكذلك كونه في جهة أو ليس في جهة انتهى وبه يتأيد ما قدمته
 في وجه تكفير المعتزلة ونحوهم قال الشيخ ومن زعم ان الاله سبحانه وتعالى يحل في شيء من آحاد
 الناس أو غيرهم فهو كافر لان الشرع انما عفا عن الجسمنة لغلبة التجسيم على الناس وانهم
 لا يفهمون موجوداً في غير جهة بخلاف الحلول فانه لا يعم الابتلاء ولا يخطر على قلب عاقل
 فلا يعني عنه انتهى وكالحلول الاتحاد كما يأتي والحاصل ان في كفر سائر الفرق خلافاً بين
 أئمة السلف والخلف حرره القاضي عياض آخر الشفاء ومذهبنا انه لا يكفر الا نافي العلم
 بالجزئيات أو بالعدوم وزاعم قدم العالم أو بقائه أو الشك في ذلك ومنكر البعث أو شيء
 من متعلقاته كما يعلم مما يأتي عن الروضة عن القاضي عياض وزاعم الحلول أو الاتحاد

أو نحوهم كالأقائلين بالإنسان سحر وغيرهم من الطوائف المذكورة في الشفاء وغيرهم وانما تركت ذكرهم لان كفرهم معلوم مما قرره في الكتاب (ومن ذلك) بحد جواز بعثة الرسل أو انكار نبوة نبي من الانبياء المتفق على نبوتهم صلوات الله وسلامه عليهم لا كالخضر وخالدين سنان واتهمان وغيرهم وكانكار ذلك الشك فيه قال الخوارزمي في كافيته أو انكار رسالة واحد من الانبياء المعروفين انتهى وينبغي حمل قوله المعروفين على من أجمع المسلمون على رسالتهم وأراد في الرسالة على سائر الأقوال فإنه قد وقع خلاف في تعريف الرسول ومن ذلك أيضا تكذيب نبي أو نسبة تعمده كذب اليه أو محاربه الله أو شبهه أو الاستخفاف به ومثل ذلك كما قاله الحلبي ما لوقتي في وقت نبي من الانبياء انه هو النبي دون ذلك النبي أو في زمن نبينا أو بعده ان لو كان نبيا أو انه صلى الله عليه وسلم لم تكن النبوة فيه فكفر في جميع ذلك والظاهر انه لا فرق بين تنفي ذلك باللسان أو القلب بل تنبيهه كقضية قولهم أو تكذيب نبي انه لا فرق بين تكذيبه في أمر ديني أو غيره وهو ما يصرح به كلام العراقي شارح المذهب اسكن كلام غيره ينزع فيه وأصل ذلك انهم صرحوا بان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان يتزوج بلا شهوة لان اعتبارهم لأمن الجمود وهو مأمون في حقه صلى الله عليه وسلم ثم قالوا والمرأة لو كذبت لم يثبتتم الما وقال العراقي المذكور بل تكفر بتكذيبه فقضية كلام غيره عدم كفرها اسكن كلامه أوجه لأن تكذيبه ولو في الأمر الدنيوي صريح في عدم عصمته عن الكذب وفي الحاق النقص به وكلاهما كفر ولا ينافي ذلك ما وقع عن بعض حفاة الاعراب مما يقرب من ذلك لانهم كانوا معذورين لقرب اسلامهم وصرح كلامهم ههنا ان كون الاستخفاف بالنبي كفر لا يختص بغيرنا صلى الله عليه وسلم ومنه يؤخذ شكك في عدداً منا كون الاستخفاف به كفراً من خصائصه وقد يحجب أخذنا من استمراء كلامهم بأنهم كثيراً ما يعدون شيئاً من خصائصه ويكون المراد به ما يختص به عن عدداً الانبياء من بقية الأمم وقد عدوا من خصائصه أيضاً ان من زنا بحضوره كفر وظرفه في الروضة ويحجب بان هذا الظاهر في الاستخفاف فكان كفراً ومنه يؤخذ ان غيره من الانبياء كذلك ويعود الاشكال والجواب المذكوران (ومن ذلك أيضاً) بحد آية أو حرف من القرآن مجمع عليه كالأهوتين بخلاف البسمة أو زيادة حرف فيه مع اعتقاد أنه منه فان قلت قد أنكر ابن مسعود كون المعوذتين قرآناً فكيف يكفرنا فيهما قلت قال النووي في المجموع ان نسبة ذلك لابن مسعود كذب عليه فان قلت فهل فيه جواب على تقدير الصحة قلت الجواب عنه انه لم يستقر الاجماع عند انكاره على كونهما قرآناً وأما الآن فقد استقر وصارت قرآنيتهما معلومة من الدين بالضرورة فكفرنا فيهما ما عدا ما كان أو أمياً مخاطباً للمسلمين على ان ما روى من انكاره انما هو انكار لرسميهما في مصحفه لا لكونهما قرآناً كما قالوا الشيخ أبو علي ابن أهريرة والقاضي أبو بكر الباقلاني لأنه كانت السنة عنده ان لا يثبت في المصحف الا ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبتته أو كتبه ولم يحده كتب ذلك ولا سمع أمره به وفي وجه حكمه القاضي حسين

في تعاليفه انه يلحق بسب النبي صلى الله عليه وسلم سب الشيخين وعنه ان وعلى رضي الله عنهم فقال
من سب الصحابة فسق ومن سب الشيخين أو الحسين يكفر أو يفسق وجهان كذا في النسخة
وصواب ما الختئين بمجوعة فتوقية فتون يعني عثمان وعلي رضي الله تعالى عنهما وعبارة البغوى
من أنكر خلافة أبي بكر يبدع ولا يكفر ومن سب أحدا من الصحابة ولم يستحل يفسق واختلفا
في كفر من سب الشيخين قال الزركشي كالسبكي وينبغي ان يكون الخلاف اذا سبه لأمر خاص به
أما لو سبه لكونه صحابيا فينبغي القطع بسكفه لان ذلك استخفاف بحق الصحبة وفيه تعريض
بالنبي صلى الله عليه وسلم وقدر روى الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم رأى أبا بكر وعمر فقال هذان
السمع والبصر وهكذا القول في شأن غيرهما من الصحابة وقد ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه
قال يقول الله تعالى من آذى لي وليا فقد آذنته بالحرب وفي رواية فقد استحل محارمي ولا شك اننا
نحقق ولاية العشرة فمن آذى واحدا منهم فقد آذى الله تعالى بالحاربة فلو قيل يجب عليه ما يجب
على المحارب لم يبعد ولا يلزم هذا في غيرهم الا من تحققت ولايته باخبار الصادق انتهى وما يحسنه
من القطع بالسكفير ظاهر نقلا ومعنى ومن الاطاع بالمحارب ظاهر دالا لا نقلا وسياق لذلك
يسطر آخر (ومن ذلك) ان يستحل محرم بالاجماع كالخمرو والواطول وفي ملوكه وان كان أبو حنيفة
لا يرى الحسد به لأن ما أخذ الحزمة عنده غير ما أخذه أو يحرم حلالا بالاجماع كالنكاح أو ينفى
وجوب مجمع على وجوبه كركعة من الصلوات الخمس أو يعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع
كصلاة سادسة بأن يعتد بفرضيتها كقرضية الخمس ليخرج معتق وجوب الوتر ونحوه وكصوم
شوال هذا ما ذكره الرافعي زاد النووي في الروضة ان الصواب تقييده بما اذا جحد مجمعا عليه
يعلم من دين الاسلام ضرورة سواء كان فيه نص أم لا بخلاف ما لا يعلم كذلك بأن لم يعرفه كل
المسلمين فان جحد لا يكون كقرا انتهى وما زاد من ظاهره وخرج بالجمع عليه الضروري كاستحسان
بنت الابن السدس مع بنت الصلب وتحريم نكاح المتعة فلا يكفر جاحدها كما بيته في شرح
الارشاد مع بيان أنه هل اكلام في جاحدها جهلا أو عنادا ومع بيان رد قول البلقيني ان نكاح
المتعة معلوم من الدين بالضرورة وأنه قيد استحلال الله الماء والاموال بما لم ينشأ عن تأويل
ظني البطلان كتأويل البغاة وللضرورة رأي أمثلة كثيرة استوعبتها في الفتاوى (ومن ذلك)
أيضا ما لو أجمع أهل عصر على حادثة فانسكارها لا يكون كفرا ومحل هذا كله في غير من
قرب عهده بالاسلام أو نشأ بادية بعيدة والا عرفت الصواب فان أنكر بعد ذلك كفر فيما يظهر
لان أنسكاره حينئذ فيه تضليل للأمة وسبب يأتي عن الرخصة عن القاضي عياض أن كل
ما كان فيه تضليل الأمة يكون كفرا ثم ذكره الشيخان كالأصحاب في استحلال الخمر واستبعده
لإمام بان لا يسكفر من رد أصل الاجماع ثم أوّل ما ذكره ما اذا صدق المجمعين على
ان التحريم ثابت في الشرع ثم حمله فانه يكور رد الشرع قال الرافعي وهذا ان صح فليجزم مثله أن
في سائر ما حصل له جماع على اقتراسه أو تحريمه فنفاد وأجاب عنه أبو القاسم الرنجاني بان ملخص

التكفير ليس مخالفة الاجماع بل استنباط من اجماع من الله من ضرورة وولادة اكل
 دقيق العبد مسائل الاجماع ان بعضها التواتر كاصالة كفر منكرها مخالفة التواتر لا مخالفة
 الاجماع وان لم يصحها التواتر فلا يكرها فيها وقرى الزركشي بين تكفير منكر الاجماع
 أي المجمع عليه وعدم تكفير المنكر أصل الاجماع بان منكر الحكم وافق على كون الاجماع
 حجة ثم أنكر أثره المترتب عليه فكفرناه بخلاف منكر الأصل فإنه لم يوافق على شيء البتة
 انتهى وفي فرقه نظرا لا تقتضيه أن منكر الحكم لا بد أن يسبق منه اعتراف بجمعية الاجماع
 وهو خلاف قضية الملاحقة وان من سبق منه الاعتراف بذلك يكفر وان لم يكن الحكم ضروريا
 وبس كذا قال الذي يتجه هو ما أشار إليه الجواب الاول من أن ملخص التكفير انكار الضرورى
 سواء أسبق منه الاعتراف بجمعية الاجماع أم لا فان قلت هل بقي من فرق آخر بين انكار
 أصل الاجماع حيث لم يكن كفرا وانكار الحكم المجمع عليه الضرورى حيث كان كفرا
 قلت نعم وتقدم قبله مقدمة وهي ان النظام وغيره انما انكروا كون الاجماع حجة زعماءهم
 أنه لا يستحيل الخطأ على أهل الاجماع وأنه لا دليل على عصمتهم قطعا اذا ما استدلل به على
 ذلك يستعمل التأويل فالاجماع الذي أنكروه هو تطابق العلماء على تفرقهم وكثرتهم على
 رأى نظرى وهذا ليس كانكار الضرورى الذى هو تطابقهم على الاخبار من محسوس على
 نقل التواتر وذلك قطعى لحصول العلم الضرورى به والقدح فيه يسرى الى ابطال الشرع بعمق
 أصلها قطابق العلماء على رأى واحد نظرى لا يوجب العلم القطعى الامن جهة الشرع فلم يكن
 انكار كونه من أصله حجة ولا انكار افادته القطع مع الاعتراف بجمعيته مكفرا على الاصح
 بخلاف انكار الضرورى فإنه يجر الى انكار الشريعة بل الشرائع كلها فن ثم كان كفرا
 كما تقر فأتضح الفرق بين انكار أصل الاجماع أو كونه حجة قطعية وبين انكار الضرورى
 وبما قررته يعلم رد تنظير الغير الى كفر جاحد المجمع عليه بان النظام انكر كون الاجماع حجة
 في غير مختله فيهم وجه رده ان النظام لا ينكر الحكم كما هو على التنزل فهو بهذا الانكار
 مبتدع ضال فلا نظر لانكاره ولا خلافة فان قلت نافي حكم الاجماع أخف حالا من جاحد المجمع
 عليه لان الاول ليس معه اعتقاد مخالف بخلاف الثاني فان الجحد يقتضى سبق الاعتراف
 والاعتقاد قامت اذا قامت ما سبق من التفسير علمت ان المحظ في التكفير انما هو انكار
 الضرورى المستلزم لانكار الاجماع بخلاف انكار الاجماع من أصله أو حجتيه أو المجمع عليه
 الغير الضرورى فانه لا يكون كفرا خلافا لما يوهى به كلام بعض المتأخرين وما يوضح هذا
 المقام ان من أنكر ما عرف بالتواتر فان لم يرجع انكاره الى انكار شريعة من الشرائع كانكار
 عزوة قبول أو وجود أي بكونه وقتل عثمان وخلافة على وغير ذلك مما علم بالتسل ضرورى
 وليس في انكاره حجة شرعية لا يكون انكاره ذلك كفرا اذ ليس فيه أكثر من الكذب
 والاعتاد كانكاره شام وعباد وجمعة الجسم ومحاربة على من حاله نعم ان اقترن بذلك اتهامه

لناقلين وهم المسلمون اجمع ككفر كافى الشفاء وغيره ليس بانه الى ابطال الشر يعمه وليس هذا
 كمنكر أصل الاجماع لانه لا يتم جميع المسلمين بل ولا بعضهم وانما ينكر اجتماعهم وتوافقهم
 على شيء وان يرجع انكاره الى انكار قاعدة من قواعد الدين أو حكم من أحكامه كمنكار
 انوار حج حديث الرجم فان كان لا نكارههم الرجم وكفروا لانه حكم من أحكام الشر يعمه مجمع
 عليه معلوم من الدين بالضرورة وان أنكره واواقعه واعترفوا بأن الرجم ثابت في هذه الشر يعمه
 بدليل آخر لم يكفروا مالم يقرن بذلك اتهامهم لناقلين وهم المسلمون اجمع واذا تدبرت هذا
 الذي قررته واستحضرت قواعدهم ظهر لك انه أحق بالاعتقاد والتصويب مما ذكره بعض
 المتأخرين وغيرهم في هذا المخل وسياق لهذا المبحث زيادة تحقيق وتصح وفي تعليق البغوى
 من أنكر السق الراتبة أو صلاة العيدين يكفر والمراد انكار مشروعيةها لانها معلومة من
 الدين بالضرورة والمنكر هيئة الصلاة عملة منه انما لم ترد الا بمجمله وهذه الصفات والشروط لم ترد
 بنص جلى موافق ككفر أيضا اجماعا كما يؤخذ من كلام الشافعى قال العمولى (ومن ذلك) أى عهد
 الضرورى أن يعتق في شيء من المكوس أنه حق قال ويحرم تسميتها بذلك انتهى وقضية ذلك
 أن مجرد تسمية الباطل حقا لا يطلق انها كفر وهو ظاهر في نحو هذه المسألة مما فيه ضرب من
 التأويل وهو أخذ الامام له على نية الزكاة أما فيما لا تثار بل فيه بوجه فينبغى ان يكون تسميته حقا
 كفرا (ومن المكورات أيضا) أن يرضى بالكفر ولو ضمنا كان يسأله كافر يريد الاسلام أن
 يلقيه كلمة الاسلام فلم يفعل أو يقول له اصبر حتى أفرغ من شغلى أو خطبى لو كان خطيبا أو كان
 يشير عليه بان لا يسلم وان لم يكن طالبا للاسلام فيما يظهر وكلام الحلبي الآتى قرىبا قد يدل
 على أن اشارته عليه بان لا يسلم اذا كانت لكونه عدوه فيشير عليه بما يكفره وهو الكفر وينتفع
 مما يحبه وهو الاسلام لم يكفر وفيه نظروا الذى يظهر انه يكفر بذلك وان قصد ما ذكرناه كان
 متسببا في بقاءه على الكفر وائس هذا كسألة الحلبي الآتية خلافا لمن توهمه لان تلك فيها مجرد
 تن فقط وهذه فيها تسبب الى البقاء على الكفر أو يشير على مسلم بان يرتد وان كان يريد الردة كما
 هو ظاهر أو يكفره على الكفر على الاصح أو يطلب منه أو من كافر الكفر كما صرح به اذ لم حيث
 قال في يهودى تنصرف في قول يطالب بالاسلام أو العود الى ما كان عليه والله يعبر عن هذا القول
 محتاج الى تأنيق فلا يفتى أن يقال هو مطالب بالاسلام أو بالعود الى اليهود فان طلب الكفر
 كفر انتهى بخلاف ما لو قال اسلم سلمه الله الايمان أو اسكفر لا رزقه الله الايمان فانه لا يكون
 كفرا على الاصح لانه ليس رضى بالكفر وانما هو دعاء عليه بتشديد الامر أو العقوبة عليه هذا
 ما ذكره الشيخان وأنت خبير من قولهم لانه ليس رضى بالكفر الى آخره أن محل ذلك ما اذا
 لم يذكر ذلك رضى بالكفر والا كفر قطعا والذى يظهر من فحوى كلامهم انه لو أطلق ولم يقله
 على وجه الرضا بالكفر ولا على جهة تشديد العقوبة عليه لا يكون كافرا وهو ظاهر
 ولو رضى كافر بالاسلام أو أكره كافر آخر عليه أو عزم عليه في المستقبل لم يكفر بذلك مسلما

ويقر في عاصم في العزم على فعل كبيرة وليس من الرضى بالكفر ان يدخل دار الحرب ويشرب
 معهم الخمر ويأكل لحوم الخنزير اذا ارتكاب كياتر المحرمات ليس كفرا ولا يفسل بها اسم
 الايمان بل اسم المدح كتنقي ودين وولي ومخلص وموفق على الاطلاق فاذا مات فاسم ما لم يتخذ
 في النار لا فالغوارج فانهم يحكمون بكفره وللعزلة فانهم يقولون انه فاسق ليس بمؤمن
 ولا كافر والفسق عندهم منزلة بين الايمان والكفر ومنعاه وصقه باسم مسدح عما ذكره مطاعيا
 أو مقيدا ^{بالتبيين} ماذ كفى في مسألة عدم التلقين وفي الاشارة وما نقله الشيخان في الروضة
 وأصاها عن المتولي وأقراء وهو المعتمد وبه جزم البغوي وأما في باب الغسل من المجموع من
 ان الصواب انه ارتكب معصية عظيمة فضعف بل الصواب الاول كما قاله الزركشي خلافا لقول
 الاذري والتصويب ظاهر فيما سوى اشارته بأن لا يسلم ومن جزم أيضا بالكفر في ذلك الفخر
 الرازي ونقل عن بعض العلماء أنه ينبغي له ان لا يطول المدة في كلمة لا يحصل الانتقال من الكفر
 الى الايمان على أسرع الوجوه وما ذكر في مسألة لارزقه الله الايمان استشكل بما اذا قال
 لمسلم يا كافر بلاتا ويل ويحيا بآن الكفر ثم انما جاء من تسمية الاسلام كفرا كما مروها ليس
 فيه ذلك وبمذاين يدانجها ما قدمته من انه لو طلب ذلك للرضى بالكفر كان كافرا ويؤيده
 أيضا ما دل عليه كلام الحلبي من انه لو تني مسلم كفر مسلم فان كان ذلك كما يمتنى الصديق
 لصدقه ما يستحسنه كفر لان استحسان الكفر كفر وان كان كما يمتنى العدو لعدوه ما يستعظمه
 لم يكفر فاذا أسلم عدوه الكافر فخرن المسلم لذلك وتمنى انه لم يسلم وود لو عاد الى الكفر لان
 استقباحه الكفر هو الذي يحمله على ان يتصناه له واستحسانه الاسلام هو الذي يحمله على ان
 يكرهه له وانما يكون تمنى الكفر على وجه الاستحسان له وقد تمنى موسى صلى الله على نبينا وعليه
 وسلم ان لا يؤمن فرعون وزاد على التمني فدعا الله بذلك بقوله ربنا اطعنا على أموالهم
 واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم فلم يضره ذلك ولا عاتبه الله عليه ولا زجره
 عنه انتهى لكن في الاستدلال نظر لان شرع من قبلنا ليس بشرع لنا ولانه يجوز ان موسى
 صلى نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين افضل الصلاة والسلام لم يعدم ايمانهم
 فسأله الله او الكلام فيمن انطوت عاقبته وقد يجب بانه وان كان شرعا ان قبلنا الا انه لم يرد
 في شرعنا ما يخالفه فيكون حجة على الخلف وبأن الاسلام في السؤال طاب حصول ما ليس
 بحاصل فلا نظر للاحتمال المذكور على انه ورد في القصة ما يخالفه وهو ان الاجابة لم تقع
 الا بعد اربعين سنة من السؤال وأيضا قوله تعالى قد أجيبتم دعوتكم كما آمنتان عليهما
 بالاجابة وما كان واقعا قبل الاجابة في علم السائل لا يمتن عليه بأنه استجب له فيه فان قلت
 متقرر أولا في مسألة سلبه الايمان أولا لارزقه الله الايمان بنا فيه ما اقتضاه كلام الاحياء
 من انه لو لعن كافرا معين في وقتنا كفر ولا يقال يلحق لسكونه كافر في الحال كما يقال للمسلم
 رحمه الله لسكونه مسلما في الحال وان كان يتصور انه يرتد لان معنى رحمه الله ثبتته الله على الاسلام

الذي هو سبب الرحمة ولا يقال ثبت الله الكافر على الكفر الذي هو سبب اللعنة لان هذا سؤال
 الكفر الذي هو سبب اللعنة لان هذا سؤال الكفر وهو في نفسه كفر انتهى قال الزركشي
 عقبه فتهنأ هذه المسألة فانها غريبة وحكمها متجه وقيل فيه جماعة انتهى قلت لا منافاة لما
 ضرورة ثانيا من التفصيل الذي ينبغي أن يجري مثله هنا كما أنه ينبغي أن يجري مثل هذا ثم يقول
 ان أراد بلعنا الله الله طاع عليه بتشديد الأمر أو أطلق لم يكفروا ان أراد سؤال بقائه على الكفر
 أو الرضى ببقائه عليه كفر وفي سلبه الله الايمان لمسلم ولا رزقه الله الايمان لكافران أراد
 سؤال الكفر للمسلم أو البقاء عليه لكافر أو رضى بذلك كفر وان أراد الدعاء بتشديد العقوبة
 أو أطلق فلا قدر ذلك حق التدبير فانه تفصيل متجه فثبت به كلماتهم واستشكل الفخر الرازي
 ما ذكر في ارتكاب الكبائر من انه ليس كفر بأل الاعمال عند الشافعي رضى الله تعالى عنه من
 الايمان فكيف لا ينتفى عند انتفاؤها الا بالجموع المركب من أمور اذا انتفى واحد منها لا بد
 وان ينتفى ذلك الجموع فاذا كان العمل داخلا في حقيقة الايمان فلا بد من انتفاؤه في حق
 الفاسق وحاول ابن التلمساني الجواب فقال والظن بالشافعي انه لا يحكم على الفاسق بخروجه
 عن الايمان امكن لا يلزم من عدم الحكم بالخروج عن الايمان الحكم بعدم خروجه عن
 الايمان بل من الجائز انه لم يحكم بالخروج ولا بعدمه وان كان يلزم من قوله أن الايمان عبارة
 عن مجموع الأمور الثلاثة الحكم بالخروج لكن ضمننا لا صريحا وأما المعتزلة فقد طردوا
 أصلهم لانه لما كان العمل عندهم داخلا في حقيقة الايمان قالوا الفاسق ليس بمؤمن ولا
 كافر قال الزركشي وهذا الجواب لا ينفع في هذا المضيق ولعل الله ييسر حله انتهى وأقول قد
 يسر الله تعالى حله بما هو جلي وهو أن يقال في جوابه ان الشافعي رضى الله تعالى عنه يقول ان
 الايمان يزيد بزيادة الاعمال وينقص بنقصها فان أريد الايمان الكامل كانت الاعمال داخلة
 في مسماه ولزم انتفاؤه بانتفاؤها وانتفاء بعضها اصدق حينئذ على الفاسق انه ليس بمؤمن بهذا
 الاعتبار وان أريد الايمان المتكامل بالنجاة من النار المشار اليه بقوله تعالى أخرجوا
 من في قلوبهم منة قال حجة من الايمان فالاعمال ليست داخلة في مسماه اذ هو التصديق بالقلب مع
 النطق باللسان بشرطه فلا يلزم من انتفاؤها انتفاؤه ويصدق على الفاسق انه مؤمن من أهل
 الجنة تعلم أن مبنى الاشكال على نوع من المغالطة وزيادة الابهام وان الشافعي رضى الله تعالى
 عنه لم يقل بأن الايمان بسائر أنواعه عبارة عن مجموع الأمور الثلاثة أعني التصديق بالقلب
 والنطق باللسان والعمل بالجوارح خلافا لما يوهمه كلام ابن التلمساني السابق وانه لا يلزم
 على كلامه رضى الله تعالى عنه ما ذكره ابن التلمساني لافهمنا ولا صريحا واعلم أن الشيخين
 قالوا في كتب أصحاب أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه اعماء تام بتفصيل الاقوال والافعال
 المتعلقة بالكفر والكفر أو أكثرها مما يقتضي أصحابنا الموافقة عليه واعتزلهما الزركشي أخذا
 من كلام شيخه الاذرعى وغيره بأن أكثرها مما يجب التوقف فيه بل لا يوافق أصل أبي حنيفة

فانه سمع عنه انه قال لا اكفر احد من اهل القبلة بذنب ولا يجوز الاقتسام بذلك لا على مذهب
 الشافعي رضي الله تعالى عنه اسكوت الرافي عنه ولا على مذهب أبي حنيفة لان ذلك مخالف
 لعقيدته ومن قواعده أن معنا ملائمة وهو الايمان فلا ترفعه الا سفين مثله يضاد ومطالب
 هذه المسائل موجودة في كتب الفتاوى للحنفية يتناولونها عن مشايخهم وكان المتورعون من
 متأخرى الحنفية ينكرون أكثرها ويخالفونهم ويقولون هؤلاء لا يجوز تقليدهم لا نهم غير
 معروفين بالاجتهاد ثم لم يفرجوها على أصل أبي حنيفة لانه خلاف عقيدته وليتبه له هذا وليذكر
 من يبادر الى الكفر في هذه المسائل منها ومنهم فيخاف عليه أن يكفر لانه كافر مسلما وتضمن
 لا يكفر الا من شاق النبي صلى الله عليه وسلم وأنت كرماد علم بالضرر ورقة من ثمره انه من
 الدين انتهى ولا يخفى عليك أن الشيخين هما الملقبوع على ما قلناه المعول وان تشبا بمثل هذه
 الكامات والذهب من المتعقبين لذلك والقائلين لهذه الكامات حيث وافقوا الشيخين على
 أكثرها بل وقالوا في كثير مما قال النووي صفا الله تعالى عنه وحده أو مع الرافي انه ليس بكفر
 أن الصواب انه كفر وستعلم ذلك جميعه ان صدق تأملك مما سألم به لك مما تقر به عينك ولا
 تجده في كتاب غير هذا الكتاب فان أكثر ما صروا بما أتى لم أر أحد تعرض له والحمد لله
 القوي والقادر سبحانه عليه أثو كل واليه أنيب فحيث سكتنا على شيء من هذه المسائل
 نسبته لمذهب الشافعي وجاز الافتاءه ما لم يتفق المتأخرون على خلاف ما سكتنا عليه فحينئذ لا نقى
 أن يفتي بما اتفقوا عليه وأما مذهب أبي حنيفة فكونه يقتضيه أولا فلا شغل لنا به فمن تلك
 المسائل ما لو سخر باسم من أسماء الله تعالى أو بأمره أو بوعده أو وعيده كذا نقله عنهم
 وأقره وهو ظاهر جلي الآن محل ما ذكر كما يعلم مما يأتي فيمن لا يخفى عليه نسبة ذلك اليه سبحانه
 وتعالى ولا سيما الاسماء المشتركة فيستغسر ويعمل بنفسه (ومنها) لو قال لو أمرني
 الله بكذا لم أفعل أو لو سارت القبلة في هذه الجهة ماصليت اليها كذا نقله عنهم وأقره
 وبحث الاذرعى انه يأتي فهمما التفصيل الآتي في ان أعطاني الله الجنة وهو قريب وان أمكن
 الفرق (ومنها) لو قال لو أعطاني الله الجنة ما دخلتها أقرهم الرافي زاد في الروضة قلت مقتضى
 مذهبنا والجاري على القواعد انه لا يكفر وهو الصواب انتهى وفصل غيره بين أن يقوله استخفافا
 أو ظهرا للعناد فيكفر والا فلا وهو متجه ويؤيده ما يأتي في مسألة قلم أنظفارك (ومنها) لو قال
 غيره لا تترك الصلاة فان الله يؤاخذك فقال لو أخذني الله بما مع ما من المرض والشدة
 ظلمني أو قال المظلوم هذا تهديرا لله تعالى فقال الظالم أنا فعل بغير تقدير الله كفر ولو قال لو
 شهد عندى الملائكة والانبياء بكذا ما صدقتم كفر كذا نقله عنهم وأقره وهل لو قال الملائكة
 فقط أو الانبياء فقط يكفر أيضا الذي يظهر زعم لان ملحظ الكفر كالا يخفى نسبة الانبياء
 أو الملائكة الى الكذب فان قلت جرى خلاف في العصمة قلت أجمعوا على العصمة عن الكذب
 ونحوه والذي يظهر أيضا انه لو قال الرسل بدل الانبياء كان كذلك وهل قوله لو شهد عندى

جميع المسلمين ما صدقتم كذلك أولا الذي يظهر زعم لما من أن الشرع يدل على عصمتهم من الاتفاق على الكذب (ومنها) لو قيل له قلم أظفار لك فانه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا أفعل وان كان سنة كفر أفرهم الرافعي زاد النووي عفا الله تعالى عنه في الروضة المختار انه لا يكفر به هذا الآن بقصد استهزاء انتهى وما اختاره متعين وكقص الاظفار خلق الرأس كما صرح به الرافعي عنهم وأقره ~~لكن~~ محله ان كان في نسل والا فلا خلافا للعلماء في كراهته (ومنها) قال الشيخان منهم واختلفوا فيما لو قال فلان في عيني كاليهودي والنصراني في عين الله أو بين يدي الله تعالى فمنهم من قال هو كافر ومنهم من قال ان أراد الحاجة كفروا لا فلا قالوا ولو قال ان الله تعالى جلس للانصاف أو قام للانصاف فهو كافر واختلفوا فيما اذا قال الطالب ليمين خصمه وقد أراد الخصم أن يحلف بالله تعالى فقال لا أريد الحلف بالله تعالى انما أريد الحلف بالطلاق والعناق والصحيح انه لا يكفر واختلفوا فيما ينادى رجلا اسمه عبدا لله وأدخل في آخره السكاف التي تدخل للتصغير بالجممية فتقبل يكفر وقيل ان تعدد التصغير كفروا ان كان جاهلا لا يدري ما يقول أو لم يكن له قصد لا يكفر واختلفوا فيما قال رؤيتي اياك كرؤيتي ملك الموت والاكثر على انه لا يكفر انتهى كلام الشيخين رحمه الله تعالى والمشهور من المذهب كما قاله جمع متأخرون أن الجسمة لا يكفرون لكن أطلق في المجموع تكفيرهم وينبغي حمل الاول على ما اذا قالوا اجسم لا كاجسام والثاني على ما اذا قالوا اجسم كاجسام لان التفصيص لا يلزم على الاول قد لا ياتزمونه ومنهم من لا يرمي المذهب غير مذهب بخلاف الثاني فانه صريح في الحدوث والتركيب والالوان والاتصال فيكون كفرا لانه أثبت للقديم ما هو منفي عنه بالاجماع وما علم من الدين بالضرورة انتفاؤه عنه ولا ينبغي التوقف في ذلك وبذلك يعلم انه لا يطلق الكفر ولا عدمه في مسألة فلان في عيني الى آخره ومسألة القيام والجلوس المذكورين والتفصيل المنقول في مسألة التصغير هو الذي يتجه والاوجه ما قاله أكثرهم في مسألة رؤيتي ملك الموت (ومنها) قال الرافعي عنهم قالوا ولو قرأ القرآن على ضرب الدف والغضيب أو قيل له تعلم الغيب فقال نعم فهو كافر واختلفوا فيما خرج لسفر فصاح العنق فرجع هل يكفر انتهى زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في المسائل الثلاث انتهى واعتبر تصويبه في الثانية لتضمن قوله نعم تكذيب النص وهو قوله تعالى وعند مفتح الغيب لا يعلمها الا هو وقوله عز وجل عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا الا من ارضى من رسول ولم يستثن الله غير الرسول ويحجب بأن قوله ذلك لا ينافي النص ولا يتضمن تكذيبه لصدقه بكونه يعلم الغيب في قضية وهذا ليس خاصا بالرسول بل يمكن وجوده لغيرهم من الصديقين على أن في الآية الثانية قولان الاستثناء منقطع فتسكون الرسل كغيرهم وعلى كل فالخواص يجوز أن يعلموا الغيب في قضية أو قضايها كواقع كثيرهم واشتهر والذي اختص تعالى به انما هو علم الجميع وعلم مفتح الغيب المشار إليها بقوله تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث

الآية ويتبع من هذا التقرير أن من ادعى علم الغيب في قضية أو قضاء لا يكفر وهو محل ما في
 الروضة ومن ادعى علمه في سائر القضايا ككفر وهو محل ما في أسماها إلا أن عبارته لما
 كانت مطلقة تشمل هذا وغيره ساغ للنزوي الاعتراض عليه فإن أطلق فلم يرد شيئا فالأوجه
 ما اقتضاه كلام النزوي من عدم الكفر ثم رأيت الأذرعى قال والظاهر عدم كفره عند الإطلاق
 في جميع الصور سوى مسألة علم الغيب انتهى ومراده بجميع الصور مسألة الطالب ليهين
 خصمه وما بعدها وما ذكره في الإطلاق في مسألة علم الغيب فيه نظر ظاهر بل الأوجه ما قدمته
 من عدم الكفر (ومنها) قوله لو كان فلان نبيا ما آمنت به وقوله إن كان ما قاله الانبياء صدقا
 فنجونا في كفر كذا أقره قال الأسنوي الذي شاهدته بخط المصنف آمنت بدون ما التافهية
 قبلها وهو كذلك في بعض نسخ الرافعي وفي بعضها ما آمنت بإثبات ما وهو الصواب انتهى وما
 ذكرناه الصواب ظاهرا ويمرّق بينهما بان الأول فيه تعليق بالإيمان به على تعليق كونه نبيا وهو
 تعليق صحيح لما فيه من تعظيم مرتبة النبوة وفي الثانية تعليق بعدم الإيمان به على كونه نبيا فيه
 تنقيص لمرتبة النبوة حيث أرادت كذبيها على تقدير وجودها وهذا فرق صحيح لا غبار عليه
 والذي يظهر أنه لو قال إن كان ما قاله النبي الفلاني صدقا فنجوت أو كفر مكنه أو نحو ذلك يكون
 كفرا أيضا ولا يتترط ذكر جبرجس الانبياء ولا أن يكون ما قاله ذلك النبي يقطع بأنه عن وحي
 فإن قامت للانبياء الاجتهاد وجرى قوله في أنه يجوز عليهم الخطأ في الاجتهاد فادّعى ذلك في شيء
 يحتمل كونه ناشئا عن اجتهاد لا وحي كيف يكفر به قلت القول بعدم الكفر حينئذ
 وإن كان له نوع من الظهور لكن القول بالكفر أظهر لأن الاتيان بان التي هي للشك
 والتردد في هذا المقام تشعر بتردده في طرق الكذب إلى ذلك النبي وهذا كفر على أن القول
 بجواز الخطأ عليهم في اجتهادهم قول بعيد مهجور فلا يلتفت إليه وعلى التنزل فقوله إن كان صدقا
 يدل كما تقرر على تردده في الكذب وهو غير الخطأ لأن الخطأ هو ذلك بخلاف الواقع مع عدم
 التعمد بخلاف المكذب فإنه يدل شرعا على الاخبار بخلاف الواقع تعمد افتخار الكفر بذلك
 وإن قلنا بهذا أقول البعيد المهجور لأن قوله إن كان صدقا لا يتأتى بتأوه عليه لما تقرر
 واتضح والله الحمد (ومنها) قوله لا أدري أكان النبي صلى الله عليه وسلم انسيا أم جنيا
 أو قال أنه جن أو مغرور أو من أهضائه على طريق الإهانة كذا أقره واعتراضا بان الحلبي
 صرح بخلاف ذلك في الأولى حيث قال من آمن به عليه الصلاة والسلام وقال لا أدري أكان
 بشرا أم ملكا أم جنيا لم يضره ذلك إن كان ممن لم يسمع شيئا من اخباره صلى الله عليه وسلم
 سوى أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما لم يعلم أنه كان شابا أو شيخا مكيا أو عراقيا عربيا
 أو عجميا لأن شيئا من ذلك لا ينافي الرسالة لا مكان اجتماعهم بخلاف من قال آمنت بالله ولا
 أدري أهو جسم أم لا لأن الجسم لا يمكن أن يكون الها انتهى وفي أمالي الشيخ عز الدين عن
 أبي حنيفة إن من قال أو من بالنبي صلى الله عليه وسلم وأشك في أنه المدفون بالمدينة

وأنه الذي نشأ بمكة أو أومر بالحج إلى البيت واشتد في إياه للبيت الذي بمكة لا يكون كافرا في
 جميع ذلك قال الشيخ والحق الله - بل فسكفره في البيت دون ما عداه وذلك لأنه لا يكون
 كافرا إلا بما علم أنه من الدين بالضرورة لا بما علم سواء أكان من الدين أولا وكون
 النبي صلى الله عليه وسلم مدفونا بالمدينة ونشأ بمكة أم لم يولد بالضرورة ولا كونه ليس من الدين
 لأننا لم نعبد به فيكون جاحدا كجراحه عند دونه صرفا لا يكون كاذبا لا كافرا وأما البيت فإن
 الأمة أجمعت على التكليف بعين هذا البيت وتعاقدت من الدين لأنه إما شرط في الحج أو ركن
 فيه وإياها كان من الدين فجا حده يكون جاحدا لما علم من الدين بالضرورة فيكون كافرا انتهى
 وسيأتي عن الروضة عن القاضي عياض ما يرد كلامه كما ستعلم وجزم بعض المتأخرين بتكفير من
 اعتز بوجوب الحج ولكن قال لا أدري أين مكة ولا أين الكعبة ولا أين البلد الذي يستقبله
 الناس ويحجونه هل هي البلدة التي جهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصف الله تعالى
 في كتابه لأنه مكذب إلا أن يكون هذا الشخص قريبا العهد بالسلام ولم يتواتر بعده عنه قال
 واستأنس كفره لأنكاره التواتر فإنه لو أنكر بعض غزوات النبي صلى الله عليه وسلم أو نكاحه
 بنت سيدنا عمر أو وجود أبي بكر وخلافه لم يلزم منه كفر لأنه ليس مكذبا بأصل من أصول الدين
 يجب التصديق به بخلاف الحج والصلاة وأركان الإسلام انتهى وأدت خبر من قول الحلبي
 أن كان لم يسمع شيئا من أخباره صلى الله عليه وسلم وعما يأتي ثم من قول هذا المتأخر إلا أن
 يكون هذا الشخص قريبا العهد بالسلام ولم يتواتر بعده عنه أنه محل ما قاله الشيخان من
 تكفير من قال لا أدري أكان النبي أنسيا أو جنيا فمن هو مخالط للمسلمين لأن قوله ذلك
 يفتي عن تكذيبه لا فساده والستة والأجماع بخلاف قريبا العهد الذي لم يكن مخالطا
 للمسلمين فإنه لا يكفر بالتردد في شيء مما مر ولا بانكاره كما يؤخذ عما يأتي عن الروضة عن القاضي
 عياض أعذر وهو قول المخالط للمسلمين لا أدري أكان شيئا أو شابا أم كيا أو عرافيا عريا
 أو مجنونا أو أنه الذي نشأ بمكة أو دفن بالمدينة يتأتى فيه التفصيل أولا يكفر به مطلقا للظن فيه
 محال وقضية كلام الحلبي الأول وقضية كلام ابن عبد السلام الثاني وقد يوجه بان التردد
 في ذلك لا يترتب عليه تكذيب القرآن بخلاف التردد في كونه أنسيا أم جنيا فان قلت بنا في
 ذلك ما سيأتي عن الروضة عن القاضي عياض أن من قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أسود
 أو توفي قبل أن يلقى أو قال ليس بعترتي كفر لأنه وصفه بغير صفة ففيه تكذيب له قلت
 يمكن الذوق بأنه هنا لم يجزم بذلك وانما تردد فيه بخلافه ثم فاته جزم بذلك وجزمه بتكذيب
 لمن هو بغير تلك الصفة بخلاف التردد في ذلك ومن ثم لو جزم بما ذكره هذا كان كراهيا ما على
 ذلك لكن سببه لم مما يأتي ثم إن الأوجه أنه حيث كان مخالطا للمسلمين حتى ظهر به علم ذلك كفر
 بانه كاذب بالتردد فيه (ومنها) قال الشيخان عنهم واختلفوا فيم لو قال كان أنى النبي صلى الله
 عليه وسلم طويلا الظفر واحتافوا فيم صلى بغير وضوء متعمدا أو مع ثوب نجس أو إلى غير

الحق في الروضة قلت مذهبنا ومذهب الجمهور لا يكفر ان لم يستحقه انتهى
 الامتوى وغيره بانه لا ينبغي ان يكفر وان استحل ذلك لم ينقله في المجموع عن جمع من
 المجتهدين ان ازالة النجاسة في الصلاة سنة لا واجبة والا عراض متجه للخلاف المذكور بل ذلك
 قول مشهور في مذهب مالك فليس مجمعا عليه فضلا عن كونه معلوما من الدين بالضرورة قال
 الاذري وينبغي ان يستثنى ايضا صلاة الجنائز فقد ذهب الشعبي وغيره من السلف الى جوازها
 بغير وضوء ونسب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وان كان غاطا ولم يتعرض الشيخان
 ولا غيرهما في ما رآيت للراجح في المسئلة الاولى اعني قوله طوبى للظفر والذي يظهر انه ان قال
 ذلك احتقار صلى الله عليه وسلم واستهزاء به او على جهة نسبة النقص اليه كفر والا فلا يرد من
 التعزير الشديد (ومنها) لو تنازع اثنان فقال احدهما لا حول ولا قوة الا بالله فقال لا حول
 لا يغني من جوع كفر ولو سمع اذان المؤمن فقال انه يكذب كفر او قال وهو يتعاطى قدح
 الخمر او يقدم على الزنا باسم الله استخفافا باسم الله تعالى كفر كذا اقراه واعتراضا بان ابا حنيفة
 صح عنه انه قال لا اكفر احدا من اهل القبلة بدين وهذا الاعتراض في غاية القوط اما
 أولا فلانا وان سلمنا ان ابا حنيفة وان صرح بكونه غير كفر كنا لا ننظر اليه لان الشيخين وكفى
 به ما حجة رضاه واما ثانيا فان كلام أبي حنيفة لا ينافي ذلك لما مر من ان الاستخفاف بنحو
 أمره تعالى او تصغير اسمه كفر عندهم فأولى الاستخفاف باسمه على ان قول أبي حنيفة
 المذكور ليس من خواص مذهبه بل مذهبه اذ ذلك ايضا والتكفير هذا لم يأت من حيث اربعة كتاب
 الذنب بل من حيث استخفافه باسم الله المستلزم للاستخفاف به تعالى وهذا لا يتوقف احد
 في التكفير به (ومنها) لو قال لا أخاف القيامة كفر كذا اقراه ومحل ان قصد الاستهزاء اما اذا
 أطلق أو ألح سعة عفو الله تعالى ورحمته وقوة رجائه فلا يكفر (ومنها) قالوا عنهم واختلافوا فيما
 لو وضع متاعه في موضع وقال سلمته الى الله تعالى فقال له آخر سلمته الى من لا يتبع السارق
 اذا سرق ولم يرجع والذي يظهر انه ان قال ذلك على جهة نسبة الجحيم سبحانه وتعالى كفر
 وان أراد سعة حلمه تعالى على السارق أو أطلق لم يكفر ثم رأيت الاذري قال ان ظاهره انه
 لا يكفر عند الإطلاق وقوله لا يتبع السارق أي استهزأ به ونحو ذلك نعم ان ظهرت منه قرينة
 استخفاف فالكفر ظاهر انتهى (ومنها) لو حضر جماعة وجلس احداهم على مكان رفيع
 تشبها بالذكور فسالوا المسائل وهم يضحكون ثم يضر بوجه المجراف أو تشبه بالمعلمين فأخذ
 خشبة وجلس القوم حوله كالصبيان فضحكوا واستهزؤا أو قال قصعة من ثريد حير من العلم
 كفر زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في مسئلتى التشبيه انتهى ولا يغتر بذلك وان
 فعله أكثر الناس حتى من له نسبة الى العلم فانه يصير مردا على قول جماعة وكفى بهذا خسارا
 وتفریطا وظاهرا كلام النووي رحمه الله تعالى ورضي الله تعالى عنه التقرير على المسئلة
 الثالثة ولا يبعد ان يقيد بما اذا قصد الاستهزاء بالعلم بسائر أنواعه أو أراد انها خير من كل علم

لشعوله العلم بالله وصفاته وأحكامه أما لو أراد العلم التي لا تتعلق بالله وصفاته وبأحكامه
 فلا ينبغي أن يكون ذلك كفرا لأنه لا يلزم عليه الاستهزاء بالدين ولا تنقيصه بخلاف ما إذا
 أطلق أو أراد العلم المتعلق بالله وصفاته أو بأحكامه لأن ذلك نص في الاستهزاء بالعلم والدين
 فكان كفرا (ومنها) ما لو دام مرضه واشتد فقال إن شئت توفي ككفرا وكذا لو ابتلى
 بمصائب فقال أخذت مالي وأخذت ولدي وكذا وكذا ماذا تفعل أيضا أو ماذا بقي لم تفعله ووجه
 الأول ما مر من أن معنى الكفر والرضى به كفر ووجه الثاني نسبة الله سبحانه إلى الجور (ومنها)
 لو غضب على غلامه أو ولده فضر به ضررًا شديداً فقال له رجل أنت بمسلم فقال لا متعمدا
 كفر ولو قيل له يا يهودي يا مجوسي فقال لبيك كفر زاد التوروي عفا تعالى عنه قلت في هذا
 نظر إذا لم ينو شيئا انتهى والنظر واضح فالوجه أنه إن نوى إجابته أو أطلق لم يكفر وإن قال ذلك
 على جهة الرضا بنسبه إليه كفر ثم رأيت الأذري قال والظاهر أنه لا يكفر إذا لم ينو غير إجابة
 المدعى ولا يراد المدعى بذلك حقيقة الكلام بل هو كلام يصدر من العاصي على سبيل السب
 والشتيم للمدعو وبريد المدعو إجابة دعائه بلبسك طلبا لرضائه انتهى (ومنها) لو أسلم كافر
 فأعطاه الناس أموالا فقال مسلم ليتني كنت كافرا فأسلم فاعطى قال بعض المشايخ يكفر زاد
 التوروي عفا الله عنه قلت في هذا نظرا لأنه جازم بالإسلام في الحال والاستقبال وثبت في
 أحاديث صحيحة في قصة أسامة رضي الله عنه حين قتل من نطق بالشهادة فقال له صلى الله عليه
 وسلم كيف تصنع بلاه إلا الله إذا جاءك يوم القيامة قال حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل يومئذ
 ويمكن الفرق بينهما وما أشار إليه أخيرا من الفرق بين الصورتين هو الظاهر المعتمد أن ما هنا
 فيه تصريح بمنى الكفر للدنيا وأما أسامة رضي الله عنه فلم يشعنه وإنما أراد أنه لم يكن أسلم
 إلا ذلك اليوم حتى أنه لم يكن يقتله لأنه لم يكن خريفا عليه أو أن الإسلام يجب ما قبله فيسلم من تلك
 المعصية العظيمة وليس في ذلك شهوة الكفر ولا تمنية فيما مضى البتة لأن سبب وده ما تقرر
 وكأنه استصغرا كان منه من الإسلام والعمل الصالح قبل ذلك في جنب ما ارتكبه من تلك
 الخبايا لما حصل في نفسه من شدة انكار النبي صلى الله عليه وسلم وغضبه (ومنها) قال الشيخان
 نقل عنهم لو تمنى أن لا يحرم الله الخمر وإن لا يحرم المناكحة بين الأخ والأخت لا يكفر ولو تمنى
 أن لا يحرم الله تعدى إلى الظلم أو الرنا وقتل النفس بغير حق كفر واضابط أن ما كل حلالا
 في زمان فتى حله لا يكفر ولو شد الزنار على وسطه كفر واحتلفوا في موضع قلنسوة المجوس على
 رأسه والصحيح أنه لا يكفر ولو شد على وسطه حبلا فستل عنه فقال هذا زنار فالأكثر أن على أنه
 لا يكفر ولو شد على وسطه زنار أو دخل دار الحرب للتجارة كفر وإن دخل لتخليص الأسرى لم يكفر
 زاد في الروضة قلت الصواب أنه لا يكفر في مسألة التمني وما بعدها إذا لم تكن نية أنه انتهى أي خفيث
 لم ينو بتعميه ذلك جميعه سواء كان حلالا في مله أم لا ما يجر إلى الكفر من نسبة الله سبحانه إلى
 الجور وعدم العدل أو نحو ذلك بغيره ذلك علينا لم يكفروا ولا كفر وتمنى تغيير الأحكام

حرم على من كفر بالله الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامم وحيث ليس نرى الكفار سوا عدوهم
 دار الحرب أم لا بنية الرضا بينهم أو الميسل اليه أو تهاونا بالاسلام كافر والا فلا واعتز
 ما ذكره النووي في مسألة نرى الكفار بان افاضى حسين نقل عن الشافعي رضي الله تعالى
 عنه أنه لو وجد لصم في دار الحرب لم يحكم برده وان لم يمس نرى الكفار في دار الاسلام حكم برده
 ونقل في المطالب عن افاضى الارتداد في المسألةين لان الظاهر أنه لا يفعله الا عن عسيدة
 ويجاب بحمل هذا الاطلاق على التفصيل الذي أشار اليه النووي وقد بينته وقول في نفسه
 أو تهاونا بالاسلام هو ماصر ح به الخوارزمي في كافيته حيث قال لو وضع على رأسه غيار أهل
 الذمته تهاونا بالاسلام صار كافرا انتهى وفهم ابن الرقعة من قول الرافعي السابق والصحح انه
 إشارة الى وجه في القاسوة وليس كافهم فان الرافعي انما حكى الخلاف فيه عن الحنفية وهذه
 الفروع كلها من كتبهم ولم ينقل منها شيئا عن الاصحاب قال الاذريعي واعلم ان أكثر العامة
 يسمون ما يشبهه الانسان وسطه من حبل ونحوه زنارا ولا يتخيل في الطلاق هذا منهم كقرا انتهى
 (ومنها) قال الشيخان عنهم لو قال معلم الصبيان اليهود خيرون المسامين بكثير لانهم يقضون
 حقوق معلمي صبيهم كقرا قالوا ولو قال النصرانية خير من المجوسية كقرا ولو قال المجوسية شر
 من النصرانية لا يكفر زاد النووي قلت الصواب لا يكفر بقوله النصرانية خير من المجوسية
 الا ان يريد ان يهاحق اليوم انتهى وظاهر كلامه تقرير الرافعي على تقريره لهم في كفر المعلم
 لذكر ينبغي ان يحل ما اذا قصد انظر به المطلقة فان أراد انظر به في الاحسان للمعلم ومراعاته
 لم يكفروا وان أطلق فهو محمل نظر والاقرب عدم الكفر (ومنها) قالوا لو عطس
 السلطان فقال له وجهك يرحمك الله فقال له آخر لا تقل للسلطان هذا كفر الآخر زاد
 النووي عفا الله تعالى عنه قلت الصواب لا يكفر بمجرد هذا انتهى ووجهه انه انما أنكر عليه
 من حيث تعظيمه للسلطان بل هذا هو الظاهر فان الانكار من حيث ان السلطان غنى عن
 الرحمة أو نحو ذلك كان كفرا كما لا يخفى (ومنها) قالوا لو سقى فاسق ولده خمر افتقر بآؤه
 الدراهم والسكر كقرا وقال قلت الصواب انهم لا يكفرون (ومنها) لو قيل لعبد صل فقال
 لا أسلي فان الثواب لمولاي كقرا قهرم الرافعي وفيه نظر ولا يبعد أن الصواب أنه لا يكفر الا ان
 قصد ذلك الذي اعتقده نسبة الله الى الجور أو نحو ذلك (ومنها) قالوا لو قال كافر
 لم أعرض على الاسلام فقال حتى أرى أو اصبر الى الغدا وطلب عرض الاسلام من واعظ
 فقال اجلس الى آخر المجلس كقرا وقد حكينا نظيره عن المتولي قالوا لو قال لعبدوه لو كان
 نبيا لم أر من به أو قل لم يكن أبو بكر الصديق رضي الله عنه من الصحابة كقرا قالوا لو قيل لرجل
 ما الايمان فقال لا ادري كقرا ولو قال لزوجته أنت أحب الى من الله تعالى كقرا وهذه
 الصور تتبعها الافاظ الواقعة في كلام الناس وأجابوا فيها اتعاقا واختلافا كما ذكر
 ومذهبا يفتي موافقتهم في بعضها وفي بعضها يشترط وقوع اللفظ في معرض الاستهزاء انتهى

كلام الشيخ وقد قدمنا ما يحتاج الى التنبيه عليه حكاه وتصيبه لا ونقد اوردا وانما قوا واختلافاً
في جميع المسائل السابقة والله الحمد وبقي الكلام في هذه المسائل الاخيرة فأما مسألة تأخير
عرض الايمان فتقدم تحقيقها عند ذكر كلام المتولي وأما مسألة لو كان نبيا لم أو من به فقد
مرت أيضاً واتكفير فيها واضح لانه رضى بتكذيب النبي وأما ما قالوه في انكار صحابة أبي بكر
رضي الله تعالى عنه فظاهر بل ليس ذلك من خصوصياتهم حيث ينقل عنهم قطب بل نص عليه
الشافعي رضي الله تعالى عنه كاحكام العبادي وحكام أيضاً الخوارزمي في كافيته وعبارته لو أنكر
كون أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه صحابياً كان كافراً نص عليه الشافعي لان الله تعالى
قال اذ يقول لصاحبه لا تحزن وصرح كلامهم ان انكار صحبة غير أبي بكر لا يكون كافراً الا ان
اختار به ضمهم ان انكار صحبة غيره المجمع عليهم المأثورة من الدين بالضرورة كفر ويوجب
بأن شرط انكار المجمع عليه الضروري ان يرجع الى تكذيب أمر يتعلق بالشرع كما في انكار
بركة بخلاف انكار ما لا يتعلق بذلك كما مر ذلك مستوفى وانكار صحبة غير أبي بكر لا يتعلق بذلك
بخلاف انكار صحبة أبي بكر لان في انكار تكذيب القرآن وقد مر ما يؤيد ذلك ويأتي ما يؤيده أيضاً
قال في السكافي أيضاً ولو قد عاشت رضي الله تعالى عنها بالزنا صار كافراً بخلاف غيرها من
الزوجات لان القرآن العظيم نزل ببرائتها انتهى وأما ما قالوه فيمن قال له الايمان الى آخره
فاعترض بان الصواب بخالفاتهم فيه لان كثير من العوام جبلت فطرتهم على الايمان ولا ينفذ
لهم عبارة عنه وقد قال الغزالي في كتابه التفرقة ذهبت طائفة الى تكفير عوام المسلمين لعدم
معرفة اصول العقائد بادلها وهو بعيد تصلا وعقلا وليس الايمان عبارة عما اصططح عليه
النظار بل نور يقذفه الله تعالى في القلب لا يمكن التعبير عنه كما قال تعالى فمن يرد الله ان يهديه
يشرح صدره للاسلام وقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم النبي بأنه من تسكلم بلفظ التوحيد
اجرى عليه احكام المسلمين فثبت أن ما أخذ التكفير من الشرع لامن العلة لان الحكم باباحة
الدم والخلود في النار شرعي لا عقل خلافا لما طنه بعض الناس وبقي في الرافعي فر وع أخرى
عما نقله عن الحنفية حذفها من الروضة لانها بالمارسية وقد نقل القموني تعريها عن بعض
فقهاء الامام فند كبر تعريها محققين كلامها بما يقيد أو يوضحه (ومنها) لوقال عمل الله
في حق كل خير وعمل الشرعي كفر ونظر فيه الرافعي بقوله وما أصابك من سيئة فمن نفسك
والنظر واضح حيث أطلق أو قصد انه يخلق أفعال نفسه بالمعنى الذي تقوله المعتزلة أما ان أراد
استقلاله بالخلق فلا شك في كفره (ومنها) لوقال لزوجته أنت ماتوذين حق الجارية قالت لا
فقال أنت ماتوذين حق الله فقالت لا كفرت انتم سى والوجه خلافه الا ان أرادت بذلك جسد سائر
الواجبات (ومنها) لوقال جوابا لمن قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أكل لحس
أما به هذا غير أدب كفر وقد يوجه بأن هذا انكار لسنة لعق الاصابع ورغبة عنها فيأتي فيه
ما مر فحين قيل له قص أطفالك فقال لا أفعل رغبة عن السنة (ومنها) لوقال جوابا لمن قال فلان

بين يدي الله يد الله طويلة فقبل يكفر وقيل ان أراد الجارحة كفر والافلا وقد مر الكلام في
 الجسمة فبأق هنا ان أراد الجارحة أمالوا أطلق أو لم يرد هاهنا لا يكفر (ومنها) لوقال الله في السماء
 فقبل يكفر وقيل لا وقد مر ان القائلين بالجهة لا يكفرون على الصحيح نعم ان اعتقدوا لازم قواهم
 من الحدوث أو غيره كفروا اجماعا ومنها لوقال الله ينظر من السماء أو من العرش أو الله يظلمنا
 كما ظلمتني كان حكمه كسابقه أما في غير الآخرة فواضح لانه مجسم أو جهوى وأما في الآخرة
 ما لا كفر فيها وانح نعم ان أول تأويل قريباً احتمل أن يقال بعدم كفره ومعه لوقال الله يعلم في
 دائما اذ كرك بالدهاء أو في بحر ذلك وفرحك مثل ما أنا بحزني وفرحني أو قال لمن قال له ألا تقرأ
 القرآن أو ألا تصلي أني شيعت من القرآن أو من فعل الصلاة أو الى متى أعجل هذا أو العجائز
 يملون عنا أو الصلاة المعمولة وغير المعمولة واحد أو صليت الى أن مذاق قلبي أو قال لمن قال له
 صل حتى تتجدد الصلاة صل أنت حتى تتجدد حلاوة ترك الصلاة وفي الحكم بالكفر في جميع
 هذه المسائل نظروا لوجه خلافه ما لم يرد بقوله العجائز يملون عنا أو بقوله المعمولة وغير المعمولة
 واحد عدم وجوبها عليه لما مر ان انكار الصلاة أو تحريمها كفر ولو أراد الاستخفاف
 بشئ مما قاله في المسائل كلها كفر (ومنها) لوقال لوقال لا حول أي شئ يكون أو أي شئ يعمل
 كفروا الكفر له وجه قياسا على ما مر في لا حول لا يغني من جوع الا ان يفرق بأن تلك أقبح (ومنها)
 لوقال سامع المؤذن هذا صوت الجرس كفر وفيه نظروا لوجه خلافه الا ان أراد تشبيه الأذان
 بنا قوس الكفر (ومنها) لوقال ظالم لمن قال له اصبر الى المحشر أي شئ في المحشر وهو ظاهر ان أراد
 به الاستخفاف (ومنها) لوقالت لزوجها وقد رجعت من مجلس العلم لعنة الله على كل عالم وفيه نظر
 والوجه خلافه لم ترد الاستغراق الشامل لأحد من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم
 (ومنها) لو ألقى فتوى أعطاها له صاحبه خصمه وقال أي شئ هذا الشرع وهو ظاهر ان أراد
 الاستخفاف ويحتمل الاطلاق لان قريته ربما تبدل على الاستخفاف (ومنها) ما لوقالت لزوجها
 وقد قال لي يا كافرة أنا كما قلت وهو ظاهر ولا يتأتى فيه التفصيل فيمن أجاب من ناداه بيايهودي
 كما هو ظاهر (ومنها) لوقال لمن قال له وهو يرتكب الصغائر تب الى الله تعالى أي شئ عملت حتى
 أتوب وفيه نظروا لوجه خلافه (ومنها) لوقال فلان كافروا كفروا كفروا كفروا لانه أقر
 بالكفر على نفسه (ومنها) لوقال لحوّل لا يسير في الزبدي أو العلم لا يسير فهم يريد
 أو قال ان أمره بحضور مجلس العلم أي شئ أعجل بمجلس العلم أو قال اذهب اعجل بالعلم في
 الزبدي أو قال في حق فقيه هـ هذا هو في المطلق الكفر بجميع ذلك نظروا لوجه انه لا كفر
 عند الاطلاق وبعد ان أكلت هذا التأليف رأيت كتابا مؤلفا في هذا الباب لبعض الحنفية
 ساق فيه جميع ما مر عن الحنفية وزيادات كثيرة فأحببت ذكرها في هذا المحل تقيما للفائدة فقام
 اشتملت على غرائب وعجائب من ذكر كثير من محاورات الناس في كفر المصنفات وفي هذا
 التأليف تسامح فانه جعله ثلاث فصول فصلا في الألفاظ المتفق على انها كفر وفصلا في الألفاظ

يختلف فيها وفصلا في ألفاظ يختص على من تكلم به الكافر وحكي في الفصل الاول كثير من
 المسائل التي مر ان الحنفية اختلفوا في انها كفر او لا وفي الفصل الثاني ما اجمع على انه كفر وفي
 الثالث ما هو ظاهر في الكفر على قواعدهم وسنعلم ما في كل ذلك من سياق لغالب ما فيه
 وان مر به من تعقبا كلام من مسائله بمسائلين ما فيه وان قواعدنا توافقها أو تخالفها في مسائل
 الفصل الاول المعقود للتعق على انه كفر في زعمه ان من تلفظ بلفظ الكفر بكفر وان لم
 يعتقد انه كفر ولا يعذر بالجهل وكذا كل من فحش عليه أو استحسنته أو رضى به بكفرا انتهى
 واطلناه الكفر حقيقته في الجهل وعدم العذر به بعيد وعندنا اذا كان بعيد الدار عن المسلمين
 بحيث لا ينسب له كفر في تركه المحي على دراهم لانه لم يكن قريبا العهد بالاسلام يعذر بحمله
 فيعرف الصواب فان رجع الى ما قاله بعد ذلك كمر وكذا يقال فيمن استحسن ذلك أو رضى به قال
 ومن أتى بلفظ الكفر بحبط عمله وتقع الفرة بين الزوجين ويحدد النكاح برضا الزوجة ان كان
 الكفر من الزوج واحد من الزوجة يحبر عن النكاح وهذا بعيد بعيد الايمان والتبري من لفظ
 الكفر حتى ار من أتى بالشهادة عادة ولم يرجع عما قال لا يرتفع الكفر عنه ويكون ووطؤنا
 وولده ولدنا وعند الشايعي رضى الله تعالى عنه لومات على الكفر بحبط عمله ولو قدم وحدد
 الايمان لم يحبط عمله ولا يلزمه تجديد النكاح ولو لم صلى صلاة الوقت ثم أسلم لم يتقضها وعندنا في بعضها
 وكذا الحج فلو أتى بكلمة فخرى على لسانه كلمة الكفر بلا قصد ولا بكفر انتهى وما ذكره من
 الخلاف في احباط العمل عندنا وعندهم محله في قضاء ما سبق زمن الردة وعندهم يجب رعدنا
 لا يجب لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافرا أولئك حبطت اعمالهم في الدنيا
 والآخرة فقيدهم الاحباط بالموت على الردة وبه تقيدهم احباط العمل بالردة في الآية الاخرى وهي
 قوله تعالى ومن يكفر بالايمان فته حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين للقاعدة الأصولية
 ان المطاق يحتمل على المقيد لا يقيدهم في الردة في الآية الاولى انما هو لأجل قوله
 وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون لأننا نقول كونه قيد في احباط العمل محقق واما جعله قيد
 لما رده فهو محتمل بأخذنا بالمحقق وتركنا المحتمل على ان الآية الثانية فيها التصريح بالموت من
 جهة انه حكم على من كفر بالايمان بأنه حبط عمله وبأنه في الآخرة من الخاسرين وهذا مستلزم
 لموته على الكفر اذ لو أسلم ومات مسلما لم يفسد في حقه انه في الآخرة من الخاسرين وانما يقال ذلك
 لا كافر فقط كما يشهد له استقرار النصوص ومن ادعى خلافا فعليه البيان اما بالنسبة لثواب اعماله
 التي سبقت الردة فانه يحبط اتفاقا منا ومنهم اما عندهم فوافع لانه اذا وجب القضاء صارت
 تلك العبادات كأنها لم تقع عمل واما عندنا فنافع كذلك كائن على الثاني رضى الله عنه في الام
 ويترك على طريقته بين عدم وجوب القضاء واحباط الثواب بأن ملحظ وجوبه عدم الفعل
 بالكمية أو وقوعه مع عدم الاجزاء ولا شيء من هذين هذا الان الغرض انه حال اسلامه فعل
 الواجبات بشرطها فوقعت مجزئة فلا يجب قضاؤها الا بنص صحيح صريح في ذلك وقد علمت

ان الآية المبيدة خاصة على خلافه واما لحظا الثواب فهو القبول بمعنى الاثابة وبالردة يعني
ان لا قبول لانه وجدت منه الآن حالة تنافي تأهله لثواب من كل وجه فسد طحيثئذ وبعد سقوطه
الاصل عدم عودته حتى يدل دليل على عودته بالاسلام فتأمل هذا الفرق فانه دقيق ولم أر من حارم
حوله ولا بأدنى إشارة ومحل الخلاف أيضا فيما قبل الردة كما مر فقامضى عليه فيما يلزمه اعادته
قطعا وما ذكره في الفقرة بين الزوجين عند نفيه تاهيل غير تفصيلهم وهو الوطئ وان كانت
بعده وقف على انتضاء العدة فان جمعها بالاسلام قبل انتضاءها فالتكاح صحيح والابان انفسه
من حين الردة به قاله في تجديد الايمان من انه لا يكفي مجرد انفاظ الشهادة بل لابد منه من التبري
بما كفر به ظاهر موافق لمذهبنا في نفي التوبة لهذه المسئلة فانها مهمة وكثيرا ما يغفل عنها ويظن
ان من وقع في مكفر عاصر أو يأتي برافع حكمه عنه بمجرد تلافظه بالشهادتين وليس كذلك بل
لابد مما ذكر وما ذكره من ان من سبق لسانه لكفر لا يكفر ظاهرا موافق لمذهبنا أيضا ومحل ذلك
بالنسبة للباطن أما بالهبة للظاهر فقط اهر ما ذكره أئمتنا في باب الطلاق أنه لا يصدق في ذلك الا
بقريته قال ومن وصف الله بما لا يليق به أو سخر باسم من أسمائه تعالى أو بأمر من أوامره
أو نهي من نواهيه أو أنكر أمره أو نهيه ووعد به ووعد به أو قال فلان في عيني كيهودي في عين الله
أو قال يا الله وعني الجارحة أو قال الله تعالى في السماء عالم أو على العرش وعني به المكان
أو ليس له نية أو قال ينظر إلينا ويصرنا من العرش أو قال هو في السماء أو على الأرض أو قال
لا يحلونه منه مكان أو قال الله فوق وأنت تحته أو قال أنصف الله ينصفك يوم القيامة أو قال الله ظم
أو نزل أو جاس لا انصاف انتهى وما ذكره أولا الى قوله ووعد به وعنه بقيد وما ذكره فحين
قال فلان في عيني الخ من انه كفر اتفاقا نظر بل لا يصح وكذا في الطلاق الكفر لانه بما يأتي بناء على
تكفير الجسمة والجهوية ومر ما فيه من الخلاف والتفصيل وما ذكر في ليس له نية في الكفر نظر
فضلا عن كونه متفعا عليه لأن النية القصد وقد ذكرنا التوضيح فقال الله عنه في شرح المذهب انه
يقال قصد الله كذا يعني أراد فن قال ليس له نية أي قصد فان أراد انه ليس له قصد كقصدنا
فواضح وكذا ان أطلق أو أراد انه لا ارادة له أصلا فان أراد المعنى الذي يقوله المعتزلة فلا كفر
أيضا أو أراد ساهما مطلقا لا بالمعنى الذي يقولونه فهو كفر وما ذكره في أنصف الله ينصفك يوم
القيامة من انه كفر فيه نظر ظاهرا لانه أراد به انك ان أطعته أثابت كفره وان أراد
حقيقة الانصاف المشعرة بالاحتياج اتجه الكفر لان من اعتق ان الله يحتاج الى أحد من
خلقه فلا شك في كفره وان أطلق ترددا الظرفية والظاهر انه غير كفر لان الانصاف لا يستلزم
ذلك وعلى تسليم انه يستلزمه فلا بد من قصد ذلك اللازم كما علم مما مر في الجسمة قال أو قال يا رب
ا كفتار أسأبرأس أو قال أنا كافر أو بري من الله أو من النبي أو من القرآن أو من حدود الله
تعالى أو من الشرائع أو من الاسلام ولم يعلق بشئ أو قال يمينك والضراط سواء أو قال له
خصمه أحاكك يحكمكم الله تعالى فقال لا أعرف الحكم أو ما يجري الحكم هنا أو ليس

هذا حكم ما هنا الا ديوس أي شيء يعمل الحكم انتهى وما ذكره في ياربنا كفنا رأس أبراس
في كونه كفرا مطلقا نظر فضلا عن كونه متفقا عليه فقد نقل من الشيخ الامام أبي محمد الجويني
والدامم الحارثي الذي قيل في ترجمته لوجاز ان يرسل الله نبيا في زمن أبي محمد الجويني لسكان هو
أبا محمد الجويني أنه كان يحكي الابل ثم يقول عند الكفر سواء بسواء أي لا شيء لي ولا شيء
علي ولت أن تهرق بين هذا المذهب وكفنا رأس أبراس بأر ذكر الكفاية يستدعي اطلاق
تسكيننا نسكفينا فيه اشعار باحتياج الله سبحانه وتعالى فسكان الحنفية نظر والذالك ومع
ذلك في اطلاق الكفر نظر بل ينبغي التفصيل بين انه يريد هذا المعنى فيحكم بكفره وبين ان
يريد كفنا سواء بسواء أي لا شيء لنا غير طلب الكفاية كما لا شيء علينا فلا كفر وكذا ان أطلق
لان اللفظ ليس أصافي المعنى الاول بل ولا ظاهرا فيه وما ذكره فيما بعد ذلك ظاهرا وقد مر
ما يوافق وما ذكره في يمينك والضراط سواء انما يتجه ان أراد باليمين القسم به الذي هو اسم من
أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته أو ما لو أقسم بنحو طلاق أو عتق فلا كفر كما هو ظاهر وكذا ان
أقسم بالاول وأراد بيمينه فعلة الذي هو حلفه دون المحلوف به و يتردد النظر هنا فيما لو أطلق
وقد أقسم بالاول ويظهره لا كفر بل لاحت ان اليمين مترددة بين العمل والمحلوف به وتبادرها الى
المحلوف به ان سلم لا يقتضي الحكم بالكفر عند الاطلاق اسلمت انما مع ذلك تحتل احتمالا
غير بعيد وعند وجود الاحتمال الذي هو كذلك لا يتجه الكفر وكذا اسم في اليمين
كذكر اسم الله تعالى فيما ذكرته فيه من التفصيل ولا يمنع من ذلك كراهة الحلف بها
لمعنى آخر غير ما نحن فيه وما ذكره في الأعراف الحكم وما بعده انما يتجه الكفر فيه عندنا ان
أراد الاستهزاء بحكم الله تعالى أو استخفافه قال أو قال أنت أحب الى من الله تعالى أو من
النبي أو من الدين أو قال لو كنت اها أخذت ظلمي منك أو قال ظلمني الله أو هو ظالم أو قال الله
تعالى جعل الاحسان في حق جميع الخلق والسوء في أو قال أنا كلاله أو الله في ست
جهات أو يوجد في كل مكان أو أنكر الله أو شك فيه أو في آياته أو يخرج بها انتهى وما ذكره في
أنت أحب الى من الله أو النبي محمداً صلوات الله عليه وعلى آله وسلم وكذا من الدين ان أراد تنقيصه بذلك بخلاف ما لو أطلق
أو أراد الاخبار عن قبحه لفق نفسه من ان مبالها الى ما يضرها أكثر منه الى ما ينفعها وما
ذكره من الكفر في بقية الصور واضح وقد مر بعضه نعم مذكره في الله في ست جهات
أو يوجد في كل مكان مر انه لا يأتي الا على الضعيف من اطلاق كفر الجسد قال أو قال ذهب
بجلدي قل هو الله أحد أو قال أخذت بريق ألم أو قال يا أقصر من انا أعطيتنا الكفر وانتهى
وهذا ما رأيت في النسخة التي اطاعت عليها وهو كلام مظلم يكاد ان يكون لا معنى له والله تحريف
من ناسخ ويمكن ان يكون في الاول اشارة الى ان من قال وقص بجلدي أي فكري مثل سورة
قل هو الله أحد كن كافرا ولا شك في ذلك لانه اذا جوزه على نفسه أنه أتى بمثل تلك السورة أبط
اعجازا نقرأ وانكارا يجازد كفر وان يكون في الثاني اشارة الى ما وقع في شعر بعض

شذاه الله بالص من ريق محبوه فخصف الحروف المقطعة أول الأولى بالم وأول الثانية
 بالص مصدر مص وهذا تهود فاحش ومع ذلك اطلاق الكفر فيه بعيد الفين قال ان
 هذا معنى تلك الحروف لانه حينئذ كذب ببعض القرآن وان يكون في الثالثة اشارة الى انه
 من ادعى ان الاعجاز وقع بانصر من سورة انا اعطيناك الكوثر وزعم ان هذا كفر ليس
 في محله فقد قال بعض الأئمة ان الاعجاز وقع بآية وهو قول شهير وله وجه ظاهر فلا يتصور
 لقول بانه كفر بل يعد من محاسن قائله وان كان الجمهور على خلافه قال أو قرأ القرآن على
 ضرب بدني أو ضرب مارا وغيره انتهى ومصر عن الروضة تهريب عدم الكفر قال أو قال
 من يقرأ عند المريض يس لا يصح أو قال لا تقرأ لا تقرأ عنده يس أو قال لمن يقرأ القرآن
 بالاستهزاء والتفت الساق بالساق أو ملا قد حاق قال كاساها قافرا وفرغ سرا بافضل
 فكانت سرايا أو قال بالاستهزاء عند الوزن أو الكيل وإذا كالوهم أو وزوهم يخسرون
 أو رأى جمعا فقرأ بالاستخفاف وحشرناهم فلم تغادر منهم أحدا أو قال اجعل بيتنا مثل السماء
 والطارق وكذا في نظائرها أو دعى الى الصلاة فقال أنا أجي وحدي ان الصلاة تنهى عن
 الفحشاء والمنكر أو قال كل الغشلة لتذهب الريح قال الله تعالى فتمشوا وينهبر يحكم
 انتهى وفي الكفر في سورة يس وما ذكره في العور بعد ما من الكفر بظاهر بقية الذي
 أراد بذلك الاستخفاف بسورة يس وما ذكره في العور بعد ما من الكفر بظاهر بقية الذي
 ذكره وهو ان يستعمل القرآن في غير ما وضع له بقصد الاستخفاف أو الاستهزاء بخلاف
 استعماله في ذلك لا بهذا القصد لكن لا تبع حرمة وليس كالضمين كما هو ظاهر على ان جما
 قالوا بحرمة التضمن أيضا كما بينت ذلك بقوائد فقيسة لا يستغنى عنها في شرح العباب فيبيل باب
 الغسل قال أو قال المحصف آفة الفساد والاهواء ولم يقر بكتاب الله تعالى أو قال القرآن حكايات
 جبريل وينكر وحى الرب الجليل أو شتم ملك الموت أو لم يقر بالانبياء والملائكة أو اغتاب
 نبيا أو صغراسمه أو لم يرض بسنته أو قال لو كان فلان نبيا لا أو من به أو قال لو أمرني الله بكذا
 لم أفعل أو قال لو سارت هذه القبلة الى هذه الجهة ما صليت اليها انتهى وما ذكره في المحصف
 والقرآن ظاهر جلي وفي شتم ملك الموت غير بعيد يلحق بالانبياء والملائكة النبي الواحد اذا
 أجمع على نبوته وعلمت من الدين بالضرورة وكذا في الملك الواحد كجبريل عليه الصلاة
 والسلام وكاغتياب النبي ذكر كل منقص له كما يعلم مما مر وما يأتي وما ذكره في تصغير اسمه
 صلى الله عليه وسلم مرتبة بيده بما اذا قصد به احتقاره وفي عدم رضاه بسنته ان أراد به نبينا
 صلى الله عليه وسلم فظاهر لانه يجب الايمان بشريعته اجمالا وتفصيلا أو غيره من بقية
 الانبياء وهو ما يصرح به كلامه في اطلاق الكفر نظر لان الايمان انما يجب ببقية الانبياء
 اجمالا فقط ولدي يتجه انه لا يكفر الا ان أراد بسنته طر يقته لان عدم الرضا بطريقته يشمل

صدم الرضا بنقوته وأيضاً فالانبياء متفقون في أصل التوحيد والعقائد وانما الخلاف بين
شرائعهم في الفروع فقط لان مدارها على المفاسد والمصالح وهي تختلف باختلاف الأزمنة
والامكنة بخلاف مسائل أصول الدين فانها لا تختلف بذلك فمن ثم لم يختلفوا فيها وحينئذ فعدم
الرضا بطريقه واحده منهم يستلزم عدم الرضا بجميع أصول الدين اما علمت ان الطريق كل
واحد منهم مشتملة على جميع تلك الأصول وما ذكره فيما لو قال لو كان فلان نبياً والمستلثين بعده
من ذلك بما فيه من التقييد والتفصيل فراجع به قال أو قال لا أعرف النبي أنسياً أو جنباً أو قال
استخفافاً النبي طويل الظفر خلق الثياب جاتع البطن كثير النسيان ولو قيل له قص شاربك
فانه سئمة فقال بالانكار لا أفعل أو كان النبي يحب القرع أو الخلل فقال لم أرهما أولاً أرى
بينهما شيئاً أو قال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال آخر لا حول ما تغني أو ما تنفع
أو ايش تعمل بها أو لا تغني من جوع ولا عطش أو لا تؤمن من خوف أو لا تتردى في فوعة انتهى
والمسئلة الأولى تقدمت بما فيها وكذا الثانية وتقصيدها بالاستخفاف حسن ولا يشترط الجمع
بين الالفاظ التي ذكرها فيها بل واحد منها أو من غيرهما مع الاستخفاف كفر وما ذكره
في قص الشارب مر مثله في نحو قوله لا لظفار بما فيه وما ذكره في القرع أي الدباء والخل فيه
نظروا وينجونه لا كفران أراد الاخبار عن طبعه أو اطلق بخلاف ما لو أراد عدم محبته لهما
أو لاحدهما عدمها لكونه صلى الله عليه وسلم كان يحب ذلك لان ارادة ذلك فيها استهزاء به
صلى الله عليه وسلم واحتقار له صلى الله عليه وسلم وما ذكره في لا حول الى آخره من تقيده لكن
هنا زيادة صور والاطاهاها الذي جرى عليه هذا الحنفى ظاهراً وكذا اذا قال عند التسليم
أو التلليل أو التكبير أو الاستغفار أو سماع علم غضبا سمعت هذه الكلمات كثيراً أو قال بسم
الله عند اكل حرام أو شربه أو سماع الغناء فقال هذا ذكر الله أو سماع الاذان فقال هذا صوت
الحمار أو الجرس انما أحبه أو سماع حديث بين قبري ومنبري ربه شدة من رياء الجنة فقال
كذب أو أعاده على وجه الاستهزاء أو قيل له قل لا اله الا الله فقال من هذه الكلمات
أقول لا اله الا الله أو قيل لفاعل ذنب قل استغفر الله فقال استخفاف فعلت أو ايش قلت
حقى أقول استغفر الله انتهى وقوله غضباً راجع الى جميع ما بعد كذا والكفر حينئذ واضح
لان قوله سمعت هذا كثيراً مع الغضب يدل بطريق التصريح أو قريب منه على الاستخفاف
بالذكر ولا شك ان الاستخفاف به من حيث هو ذكر كفر وشرط الكفر بالبسهة عند الحرام
ان يقصد الاستخفاف بها كما علم مما مر وبقره في الغناء هذا ذكر ان يقصدانه مثله من كل
وجه استخفافاً بالذكر فان اطلق أو قصد ان بينهما مشابهة ما لم ينجه الكفر ومسئلة سماع المؤذن
مرت بما فيها الصكون في هذه زيادة انما أحبه والظاهر ان في هذه الزيادة الحكم بالكفر
مطلقاً بل لا بد ان يقصدانه لا يحبه من حيث هو ذكر فينبذ الكفر محتمل وقوله عند سماع ذلك
الحديث كذب ان أعاده الضمير فيه على النبي صلى الله عليه وسلم كفر مطلقاً وكذا لو أعاده على

الجليلي المشهورين من انه يري محبوا بشفاء أول سورة طه سورة باول سورته
 شفاء المسه بالاص من ريق محبوه فمصحف الحروف المقطعة أول الاولي بالم وأول الثانية
 بالاص مصدر محض وهذا تمور فاش ومع ذلك اطلاق الكفر فيه بعيدا فيمن قال بان
 هذا شيء تلك الحروف لانه حيث لم يكتب به بعض القرآن وان يكون في الثالثة اشارة الى انه
 من ادعى ان الاله بار وقع بأمر من سورة انا أعطيك الكوثر وزعم ان هذا كفر ليس
 في محله فقد قال بعض الأئمة ان الاله بار وقع بأمر وهو قول شهير وله وجه ظاهر فلا يتصور
 لقول بانه كفر بل يعد من محاسن قائله وان كان الجمهور على خلافه قال أو قرأ القرآن على
 ضرب يد أو من ملأ أو غيره انتهى ومنه من الروضة تصريب عدم الكثرة قال أو قال
 من يقرأ عند المريض يس لا يصح أو قال لقارئ لا يقرأ عنده يس أو قال لمن يقرأ القرآن
 بالاستهزاء والتفت الساق بالساق أو ملأ قد حاق قال كاساها فأفرغ شرا بافقال
 فكانت سرايا أو قال بالاستهزاء عند الوزن أو السكيل وإذا كانوا هم أو وزنهم يحسرون
 أو رأى جمعا فقرأ بالاستهزاء وخشعناهم فلم نغادر منهم أحدا أو قال اجعل بيننا مثل السماء
 والطارق وكذا في نظائرها أودعي الى الصلاة فقال أنا ألهي وحدي ان الصلاة تنهي عن
 الفحشاء والمنكر أو قال كل النفس لتذهب الريح قال الله تعالى فتفشلوا وتذهب جهنم
 انتهى وفي الكفر في سورة يس وما ذكره في الصور بعد ما من الكفر ظاهر بقية الذي
 أراد بذلك الاستهزاء بسورة يس وما ذكره في الصور بعد ما من الكفر ظاهر بقية الذي
 ذكره وهو ان يستعمل القرآن في غير ما وضع له بقصد الاستهزاء أو الاستهزاء بخلاف
 استعماله في ذلك لا بهذا القصد لكن لا تبعده حرمة وليس كالتضمين كما هو ظاهر على ان جمعا
 قالوا بحرمة التضمين أيضا كما بينت ذلك بقوانينه لا يستغنى عنها في شرح العباب في باب
 الغسل قال أو قال المصحف آلة لفساد الله وأولم يقر بكتاب الله تعالى أو قال القرآن حكايات
 جبريل وينكر وحى الرب الجليل أو شتم ملك الموت أو لم يقر بالانبياء والملائكة أو اغتاب
 نبيا أو صغرا اسمه أو لم يرض بسنته أو قال لو كان فلان نبيا لا أو من به أو قال لو أمرني اشكرك
 لم أفعل أو قال لو صارت هذه القبلة الى هذه الجهة ما صليت اليها انتهى وما ذكره في المصحف
 والقرآن ظاهر جلي وفي شتم ملك الموت غير بعيدو يلحق بالانبياء والملائكة النبي الواحد اذا
 أجمع على نبوته وعلمت من الدين بالضرورة وكذا في الملك الواحد كجبريل عليه الصلاة
 والسلام وكاغتياب النبي ذكر كل منقص له كما يعلم مما مر وما يأتي وما ذكره في تصغير اسمه
 صلى الله عليه وسلم من تقييده بما اذا قصد به احتقاره وفي عدم رضاه بسنته ان أراد به نبينا
 صلى الله عليه وسلم فظاهر لانه يجب الايمان بشريعته اجمالا وتفصيلا أو غيره من بقية
 الانبياء وهو ما يصرح به كلامه في اطلاق السلف نظر لان الايمان انما يجب ببقية الانبياء
 اجمالا فقط ولدي نتجه انه لا يكفر الا ان أراد بسنته طر يقته لا عدم الرضا بطريقته يشمل

عدم الرضا بنبوته وأيضاً قالوا نبياً منتهون في أصل التوحيد والعقائد وأنما الخلاف بين
 شرائعهم في القروع فقط لأن عدم إدراكها على المفسد والمصالح وهي تختلف باختلاف الأزمنة
 والامكانة بخلاف مسائل أصول الدين فانها لا تختلف بذلك فمن ثم لم يختلفوا فيها وحيث قد عدم
 الرضا بطريقه واحدة منهم يستلزم عدم الرضا بجميع أصول الدين لما علمت ان طريق كل
 واحد منهم مشتملة على جميع تلك الأصول وما ذكره فيما لو قال لو كان فلان نبياً والمشتكين بعده
 من ذلك بما فيه من التقييد والتفصيل فراجع به قال أو قال لا أعرف النبي أنسياً أو جنباً أو قال
 استخفاً النبي طويل الظفر خلق الثياب جاتع البطن كثير النسيان ولو قيل له قص شاربك
 فانه سئ فقال بالانكار لا أفعل أو كان النبي يحب القرع أو الخلق فقال لم أرهما أولاً أرى
 بينهما شيئاً أو قال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال آخر لا حول ما تغني أو ما تنفع
 أو ايش نهمل بها أو لا تغني من جوع ولا عطش أو لا تؤمن من خوف أو لا تشر في قصعة انتهى
 والمسئلة الأولى تقدمت بما فيها وكذا الثانية وتقييدها بالاستخفاف حسن ولا يشترط الجمع
 بين الالفاظ التي ذكرها فيها بل واحد منها أو من غيرهما مع الاستخفاف كفر وما ذكره
 في قص الشارب مر مثله في نحو قوله لا طهار بفساده وما ذكره في القرع أي الدباء والخلف فيه
 نظروا يتجه به لا كفران أراد الاخبار عن طبعه أو الملق بخلاف ما لو أراد عدم محبة لهما
 أو لاحدهما عدمها لكونه صلى الله عليه وسلم كما يجب ذلك لان ارادة ذلك فيها استهزاء به
 صلى الله عليه وسلم واحتقار له صلى الله عليه وسلم وما ذكره في لا حول الى آخره من تقييده لكن
 هنا زيادة صور والمحاقها بما الذي جرى عليه هذا الحنفى ظاهر وكذا اذا قال عند التسبيح
 أو التلليل أو التكبير أو الاستغفار أو سماع علم غضبا سمعت هذه الكلمات كثيراً أو قال بسم
 الله عند كل حرام أو شربه أو سماع الغناء فقال هذا ذكر الله أو سماع الاذان فقال هذا صوت
 الجمار أو الجرس أنا أحبه أو سماع حديث بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة فقال
 كذب أو اعاده على وجه الاستهزاء أو قيل له قل لا اله الا الله فقال ايش من هذه الكلمات
 أقول لا اله الا الله أو قيل لغافل ذنب قل استغفر الله فقال استخفاً ما ايش فعلت أو ايش قلت
 حتى أقول استغفر الله انتهى وقوله غضباً راجع الى جميع ما بعد كذا والكفر حينئذ واضح
 لان قوله سمعت هذا كثير امع الغضب يدل بطريق التصريح أو قريبه منه على الاستخفاف
 بالذكر ولا شك ان الاستخفاف به من حيث هو ذكراً كفر وشروط الكفر بالبسملة عند الحرام
 ان يقصد الاستخفاف بها كما علم مما مر وبقوله في الغناء هذا ذكر ان قصدانه مثله من كل
 وجه استخفاً فبالذكر فان الملق أو قصد ان بينهما ما مشابهة ما لم يتجه الكفر ومسئلة سماع المؤذن
 مرت بما فيها ~~ال~~ في هذه زيادة أنا أحبه والظاهر ان في هذه الزيادة الحكم بالكفر
 مطلقاً بل لا بد أن يقصد انه لا يتجه من حيث هو ذكراً فينبذ الكفر محتمل وقوله عند سماع ذلك
 الحديث كذب ان اعاد الضمير فيه على النبي صلى الله عليه وسلم كفر مطلقاً وكذا لو أعاده على

وحيثما كان مع علي بن أبي طالب في بيته فوجد رجل من بني النضير على الباب فدخل عليه
 فقال له يا علي ما فعلك فقال له لا يكفروني وقد قرأنا أن أميراً من بني النضير قد دخل بيته
 بالجوارفين من أهل مكة فقال قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد وأنا أقول
 وتشد الرحال إلى هذا البيت أيضاً وقد سئلت عن ذلك والذي يتجه ويشر فيه أنه بالنسبة لقواعد
 الحنفية والمالكية وتشديداتهم يكفر بذلك عندهم مطلقاً وأما بالنسبة لقواعدنا وما عرف
 من كلام أئمتنا السابق واللاحق فظاهر هذا اللفظ أنه استدراك على حصره صلى الله عليه
 وسلم وأنه ما بعده وأنه شرعاً آخر غير ما شرعه نبينا صلى الله عليه وسلم وأنه ألحق هذا
 البيت بذلك المساجد الثلاث في الاختصاص من بقية المساجد بهم هذه المنزلة العظيمة التي
 هي التقرب إلى الله تعالى بشد الرحال إليها وكل واحد من هذه المقاصد الأربعة التي دل
 عليها هذا اللفظ الصحيح الشنيع كفر بلا مزية في قصد أحدهما فلا نزاع في كفره وإن اطلق
 فالذي يتجه الكفر أيضاً لما علمت أن اللفظ ظاهر في الكفر وعند ظهور اللفظ فيه لا يحتاج
 إلى نية كما علم من فروع كثيرة صحت وتأتى وإن أقول بأنه لم يرد إلا أن هذا البيت لا يكون
 المحبوبة في بلد يكون ذلك سيماجي الناس أنى رؤيته كان عظمة تلك المساجد اقتضت
 شد الرحال إليها قبل منه ذلك ومع ذلك فيعزى ذلك في الغرض إلى البليغ بالضرب والحبس وغيرهما
 بحسب ما يراه الحاكم بل لو رأى إفضاء التعزير إلى القتل كما سيأتى من أي يوسف لأراح
 الناس من شره ومجازفته فانه باع فيه ما الغاية القصوى تاب الله عليه وأوليه آمين وما ذكره من
 كفر من قبيل لعل لا إله إلا الله فقال ما صراغاً يتضح أن نوى بذلك الاستهزاء والاستخفاف
 نظير ما قاله بعده فحين قيل له قل أستغفر الله قال أو سخر بالشرية أو بحكم من أحكامها أو قال
 بعد فراغ صلاة حلت مخرة أي من السخري في الإهمال الشاقة ظلماً أو لى زمان ما صليت
 مخرة أو قال كون قوادان صليت وطوات الأمر على نفسي أو قال من يتدبر أن يتم هذا
 الأمر أو قال العاقل لا يشرع في أمر لا يقدر أن يتمه أو قال الناس يعملون الصلاة لأجل
 أو قال غلبت رأسي من الصلاة أو قال أعطيتم الزرعة حتى يزرعوها أو قال أو خرجتني يحيى
 رمضان أصلي جيعاً أو قال كم صليت ما أصبت خيراً أو قال أنى وأبى يعيثان فيما صليت
 ما أو قال الصلاة لا تصلح لي إذا صليت هلك مالي أو قال ان صليت أو لم أصل سواء أو قال لا أصلي
 حتى نجد حلاوة الأيمان أو قال كم هذه الصلاة أصلي قلبي نقر منها أو قال بالاستهزاء في
 رمضان هذه صلوات كثيرة وزيادة أو قال صلاة ليست بشئ لو بقيت تحمض أو تتفن أو لا
 يتغير عجينها أو قال هذه فعل الكسلان أو فعل أحد غيرك أو قال ليت رمضان لم يكن
 فرضاً آخر أو قال هذا الصوم ذفر قلبي منه أو ضيف ثقيل انتهى وما ذكره من كفر من سخر
 بالشرية أو حكم منها اتفقا ظاهر بخلاف جميع ما ذكره في مسائل الصلاة والصوم فإن
 إطلاق الحكم بكفر قائل واحدة من تلك الصور لا يظهر وجهه فضلاً عن كونه متفقاً عليه بل

كثير منها لا وجبه للحكم بكفر قائله الابنوع تسكف وتفسف فالذي يتجه فحين قال عن الصلاة
أو غيرها من الطاعات انها مخيرة انه يكفر سواء أراد حقيقة السخرة السابقة أم أطلق أم الأول
فواقع لانه نسب الله تعالى الى الجور والظلم وأما الثاني فلان ذلك هو وضع السخرة فلم يتج الى
تصديده بخلاف ما لو صدق انه لعدم خشوعه من لا لا ثواب له في ملاته فاشبهت السخرة حيث ذفاته
لا يبعده بول تأويله وفي مسئلة القيادة وما بعدها لا يكفر الا ان قصد بذلك الاستخفاف
أو الاستهزاء بالصلاة أو الصيام أو استحل ترك أحدهما لغير مذر أو ان الصلاة يتساهل بها من
سبب كونها صلاة فحينئذ يكفر بخلاف ما لو أطلق أو قصد منه في آخر ومر عن الرافعي مسائل
من ذلك منهم مع تعقها فلا يغيب عنك استحضارها قال أوقيل لم تأمر بالمعروف ولا تنه عن
المعكر فقال أيش عمل بي أو ما يجب أو قال هذا فاشار وهذا بان على وجه الانكار أو قال أيش
تضولي أنا أوقيل له كل حلال فقال الحرام أحب الى أو قال هات آكل الحلال اسجد له أو قال
يحوز لي الحرام أو قال ليت الرنأ واللوأ أو الظلم حلال أو دفع لثقة بغير حرام من مال مسلم
أو ذمي وهو يعلمور جاثوبه أو دعاء الفقير أو قال لم ثبت حرمة الخمر في القرآن أو أيش اعلم
بالشريعة وعندى الديوس أو قال أوقيل له قد أخذت دراهم بقونه حين أخذت الدراهم
أن كانت الشريعة والقاضي وأنا أريد الذهب والفضة أيش أعلم هذه الاحكام أو صدق
كلام أهل الاهواء أو قال عندى كلامهم كلام معنوى أو معناه صحيح أو حسن رسوم الكفار
أو قال بارك الله في كذبك أو قيل له لا تسكذب فقال قلت من كلمة الانسلاص انتهى
وما ذكره قبل مسئلة القنى في اطلاق الكفر به نظر ظاهر والذي يتجه في مسائل الامر
بالمعروف انه لا كفر فيه الا ان قال شيأ من ذلك على وجه الاستهزاء كما مر ان من سخر بحكم من
أحكام الشريعة كفر ولا شئ ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حكم شرعي فمن قال
فيه شيأ من ذلك استهزاء أو سخر به يكفر والا فلا وان قال ما يجب لانه غير معلوم من الدين
بالضرورة والذي يتجه أيضا في الحرام أحب الى انه لا يكفر الا ان أراد انه يجب سائر أنواع
الحرام دون سائر أنواع الحلال الصادق بالمباح والمندوب والواجب والوجه انه لا كفر أيضا
بها آكل الحلال اسجد له لان نفس السجود لا انسان آخر لا يكون كفرًا مطلقا بل في بعض صور
كما مر حبه الأثمة ومر في ذلك من يريد بحث وتفصيل فاذا كان هذا في السجود فبالفعل فما ظنك
بالعزم عليه على ان ذلك انما يراد به الدلالة على استبعاد وجود شخص لا يأكل الا الحلال
الصرف أو على تعظيمه فلا وجه لاطلاق الكفر به والوجه أيضا انه لا يكفر من قال يجوز لي
الحرام الا ان نوى العدم أو الحرام المعلوم من الدين بالضرورة وأما مسئلة التمنى فقد مر
الكلام فيها مستوفى ورجاء الثواب على الحرام انما يتجه كونه كفرًا ان اعتقد أنه يثاب على
الحرام من حيث كونه حراما لانه مكذب للنصوص حينئذ بخلاف ما لو نوى أن الثواب من
جهة أخرى غير جهة كونه حراما فان ذلك لا محذور فيه اذا لم يفتقن على ان الصلاة في الدار

المقصود به أو الثوب المقصوب أو الحرير أو نحو ذلك فهي الثواب وإن كانت حراما لا تنسكك
أجله وما ذكره في رجاء دعاء الفقيه بعيد بل لا وجه له فالصواب أنه لا كفر به وكفر زاعم أنه
لا نص في القرآن على تحريم الظاهر ظاهره لأنه مستلزم لتكذيب القرآن الناص في غير ما آية
على تحريم الظاهر فإن قلت غاية ما فيه أنه كذب وهو لا يقتضي الكفر قلت ممنوع لأنه كذب
يستلزم إنكار النص المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة ومن ثم يتجه أنه لو قال الظاهر حرام
وليس في القرآن نص على تحريمه لم يكفر لأنه الآن محض كذب وهو لا كفر به وما ذكره من
الكفر في مسألة الشرعية وإقامته والاحكام المذكورة ظاهرا قال ذلك استهزاء
أو استخفافا وكذا إن أطلق على احتمال فيه لأن اللفظ ظاهر في الاستخفاف أو الاستهزاء
وما ذكره من الكفر في تصديق أهل الأهواء إنما يتجه إن أرادهم ما يعي من تكفيرهم ببدعتهم
أما من لا تكفرهم فتصديقه غير كفر وما ذكره من الكفر في برك الله في كذبه لا يظهله
وجه إلا أن أراد أن الكذب من حيث هو كذب قرينة بسائر اعتباراته تطلب البركة فيها من الله
تعالى وما ذكره في المسئلة الأخيرة ظاهرا أن مقاله الموصوف بالكذب من أجزاء كلمة الخلاص
بخلاف ما إذا أطلق لأن اللفظ ليس ظاهرا في الأول أراد الرقعة على من نسبته للكذب بأن
ما يقوله حق كما أن سورة الخلاص - حق فانه لا كفر بذلك كما هو ظاهر لاحتمال اللفظ لذلك
احتمالا قريبا قال أو قال العلم الذي يتعلمونه أساطير وحكايات أو هذيان أو هباء أو تزوير أو قال
أيش مجلس الوعظ أو العلم لا يثرد أو وعظ على سبيل الاستهزاء أو فحكك على وعظ العلم أو قال
رجل صالح كن ساكتا حتى لا تقع الأوراء الجنة أو قال أيش هذا القبيح الذي خفت شاربك
أو قال بشما أخرجت السنة أو قال الكفر والايمن واحد أو لا أرضى بالايمن أولا أدري
أين يصير الكافر أو أهل الأهواء أو قال سخي الكفار أو أهل الأهواء يدخل الجنة أو رأى
سلطانا فقال له عظيم أو قال بالفارسية خدای بزرگ وهو يعلم انتهى وما ذكره من الكفر بتلك
الأوصاف التي لا علم ظاهرا لسكن أن أراد العلم من حيث هو أو خصوص علم أصول الدين أو علم
التفسير أو الحديث أو الفقه وما ذكره في أيش مجلس الوعظ الخ إنما يتجه إن أراد الاستهزاء
وكذا إن أطلق على احتمال قوي فيه لظاهره وهذا اللفظ في الاستخفاف بمجلس الوعظ والعلم
وقد مر في تصفة ثريد خبر من العلم كلام استخضره هنا وما ذكره في الوعظ استهزاء إنما يتجه
إن أراد الاستهزاء بالواعظ وكذا بالوعظ من حيث هو وعظا ما لو أراد الاستهزاء بالواعظ
أو بكلماته لا من حيث كونه واعظا فلا يتجه الكفر حينئذ وكذا يقال في الضحك على الوعظ
وما ذكره في كن ساكتا الخ إنما يتجه أيضا إن أراد الاستهزاء بالجنة أو بالعمل المقرب إليها
والأفلا وجه لا طلاق الكفر فيه فضلا عن كونه متفقا عليه كسابقه ولا حقه وما ذكره من
أفرق في مسألة الشارب لا يظهر أيضا إلا أن أراد عيب السنة أو نحوه نظيره ما مر في قص
الظنارك وما ذكره من طلاق الكفر في: بشما أخرجت السنة والمسائل بعده إلى قولي

انتهى ظاهرا لانه صريح في الاستهزاء بالدين نعم ماذا كره في اهل الاهواء انما يصح ان أراد
بهم الكفرة وما يعدهم نظير ما هم لا المسلمين منهم والظاهر انه لا يقبل تأويله في كل هذه المسائل
لان اغظها يا بانه نعم ان قال لم أرد بقولي اله عظيم أو خد أي بزرك أي الله كبير الآن معطى
هذا الملك اهذا الرجل اله عظيم أو الله الكبير قبل منه لان الغرض أنه لم يقل هذا اله عظيم ولا هذا
خد أي بزرك وحيث لم يقل ذلك تقبل ارادته ماذا كره بل ولوقيل لا ينبغي أن يكفر الا ان قصد أن
قوله اله عظيم أو خد أي بزرك وصف للسلطان الذي رآه لم يعدد قال أو قال له كافر أعرض
على الاسلام فقال لا أدري صفة الايمان أو قال اذهب الى فلان اتقيمه أو أسلم كافر فأت
أبوه فقال ليتني لم أسلم لأجل الميراث أو نادى مناديا يا كافر فقال ليبت أو قال أنا كافر ايش
عليك أو قال عمتي عملا حتى كفرت أو علم الارتداد للطلقة بالثلاث لتحل لزوجهها بلا محلل
ارتد ولو رضيت هي ارتدت ولم تحل لزوجهها وكذا الوارثت ولحققت بدار الحرب ثم سببت فاشتراها
مطلقة ثلاثا لم يطأها الا بالتحليل من مسلم بعد اسلامها عند أهل السنة خلافا للروافض
والفلاسفة أو قال لمن أسلم أي ضرر لحقت في دينك حتى انتقلت عنه الى دين الاسلام أو قال
هذا زمان الكفر ما بقي زمان الاسلام أو قال لولده ولد الكافر أو شذفي وسطه الزنار باختياره
أو دخل دار الحرب ولبس ثوب الكفار بخلاف ما لو دخل التحليص الأمري وبخلاف ما لو لبس
السواد في الدارين لان لبس السواد حلال واللباس أفضل انتهى وما ذكره في المسئلةين
الاولتين هو المعتمد كما قدمته بما فيه مما مر أنه متضمن للرضا ببقائه على الكفر ولو لحظة والرضا
بالكفر كفر ومسئلة تمنى الكفر مرت ايضا بما فيها وكذا مسئلة الاجابة بلبسك مرت بما
فيها فراجع ذلك والكفر في قوله أنا كافر واضح وكذا فيما بعدها الى الفلاسفة وكفر من قال
ان أسلم ماذا كره ظاهرا ان أراد الرضا ببقائه على الكفر لا مطلقا كما علم مما مر والطلاق الكفر
فحين قال هذا زمان الكفر الى آخره لا يظهر الا ان اراد تسمية الاسلام كفرا أو نحو ذلك بخلاف
امالو أطلق أو اراد أنه غلب على اهل الكفر فان الوجه أنه لا يكفر بذلك وقوله لولده ولد الكافر
لا يتجه الطلاق الكفر فيه أيضا بل لا بد أن ينوي بالكفر نفسه فان أطلق فالكفر بعيد وار
راد أنه يشبهه ولد الكافر قبل ولا كفر ومسئلة شذ الزنار تقدمت ايضا بما فيها أو قال ان
أعطاني الله الجنة لا أريد هادونك أولا أدخلها دونك أو قال ان أمرني الله بدخول الجنة معك
لا ادخاها أو قال ان أعطاني الله الجنة لأجلك أولا أجل هذا العمل لأريدها أو وانكرا اقيامة
أو الصراط أو الميزان أو الحساب أو الكتاب أو الجنة أو النار أو المصحف أو اللوح أو القلم
أو قال الله لا يرى أو لا يراه أحد أو شبهه بشي أو وصفه بالمسكا أو الجهات أو قال الله تعالى
لا يخلق فعل العبد أو وانكروا رؤية الله بالعين في الجنة أو شذ في رسالة المرسلين أو شذ في ثبوت
وعده ووعيد أو وصف محدثاته أو أسمائه أو قال لا يضر المسلم ذنب أو رأى خلوه المسلم
المذنب في النار أو شذ في فرائضه أو أحب ما أبغضه الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم

اربا ~~ال~~ كس أو أيس من الثواب أو أمن من العقاب أو أنكر الحرام والحلال أو أعتد قد قدم
 الزمان والروح والافلاك انتهى ومما تامل دخول الجنة مرة من الروضة انه مقرب عدم الكفر
 في بعضها ويقام به الباقي ومما أيضا ان الأوجه في ذلك تخصيل فراجعه وما ذكره من الكفر
 بانكار القيامة واضح كانكار حشر الأجساد أو انكار الصراط والميزان ونحوهما مما تقول
 المعتزلة فجهنم الله تعالى بانكاره فانه لا كفر به اذ المذهب الصحيح انهم وسائر المبتدعة لا يكفرون
 وانكار الجنة والنار الآن لا كفر به لان المعتزلة ينكرونهما الآن وأما انكار وجودهما
 يوم القيامة فالكفر به ظاهر لانه تكذيب لانه وص التواترة القطعية وانكار المحقق بمعنى
 القرآن كفر اجماع بخلاف انكار محقق الاعمال وما ذكره في انكار اللوح والعلم وروية
 الله عز وجل مطلقا أو في الجنة فيه نظر فان المعتزلة قائلون بذلك ولم يكفروا به وتنبه الله تعالى
 بحادث أو وصفه بما يستلزم الجهة لا كفر به الا ان اعتقد ثبوت لازم ذلك له تعالى من الحدوث
 ونحوه وزعم ان الله تعالى لا يخالف فعل العبد لا كفر به أيضا لانه مذهب المعتزلة نظير ما
 والاشك في رسالة المرسلين صلوات الله وسلامه على نبينا وعليهم أجمعين بل أو رسالة من عات
 رسالته منهم ضرورة كفر بلا نزاع بخلاف الشك في ثبوت وعد أو وعيد فانه في الملاق
 كونه كفر انظر الا ان جواز شرع دخول كافرا الجنة او تخليده مسلم مطيع في النار وصف
 محدد بما يستلزم قدمه انما يتضح كونه كفرا ان اعتقد ذلك اللازم كما امر أن الاصح ان لازم
 المذهب ليس بمذهب لان القائل بالضرورة قد لا يخطر له القول بلازمه وزعم انه لا يضرب المذهب
 ذنب أو انه يخالف في النار لا كفر به لان الاقل مذهب المرجئة والثاني مذهب المعتزلة وقد
 صرحهم لا يكفرون والاشك في الفرائض الكفر به واضح لانه يستلزم الشك في الضروريات
 المعنوية من الدين وهو كفر كنكارها بخلاف محبة ما أغضه الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه
 وسلم أو عكسه فانه لا يتجه فيه ~~ال~~ كفر الا ان احب ذلك من حيث كون الشارع يبغضه
 أو أبغضه من حيث كون الشارع يحبه بخلاف ما لو أحبه أو أبغضه لذاته مع قطع النظر عن تلك
 الحينية فانه لا وجه لاطلاق الكفر حينئذ وجرى هذا الخنفي في الملاق الكفر بالباس والامن
 المذكورين على الملاق الحديث للكفر عليهم ما كن قال أئمةنا وغيرهم المراد به كفر النعمة
 أو ان استحل وانكار الحرام والحلال الكفر به ظاهر ولا خصوصية لهما بذلك بل من أنكر
 حكم من الاحكام الخمسة الواجب او الحرام او المباح او المنسوب او المسكروه من حيث هو
 كان أنكارا لو جوب من حيث هو أو اتحرى من حيث هو وكذا الباقي كان كافرا واعتقاد
 عدم العالم أو بعض اجزائه كفر كما صرحوا به قال أرسيل له دع الديانة تنال الآخرة فقال اترك
 ذلك مدسنة أو قيل له أعلم الغيب قال نعم أو قال أزل علم عما كبر وما لم يكن أو قال فلان مات
 وسار روحه اليك أو كان ادثر عني الفساد بل نعمان حتى يطيب ونعش طيبا أو قال اني
 احب ندمي من رضاء صبري وقول دعك كثر يوم من مات من الطيب أو قال أريد حيرا أو راحتي

الدنيا وأدع ما يكون في الآخرة أبش ما يكون أو قال له انصرفي بالحق فسال انصرفك بالحق وانصيري
 الحق انتهى وأطاعه الكفرو المسئلة الأولى فيه نظر والذي يتجه انه لا كفر بذلك الا ان
 اراد الاستمراء بالآخرة ومسئلة علم الغيب مرت بمسافهم ام الخلاف والتفصيل والمطالعة الكفر
 في بقية المسائل كلها فيه نظر والوجه انه لا كفر بشئ من ذلك الا ان اراد بقوله فلان مات الخ
 ما يقوله أهل التمسك فان القول به كفر والا ان اراد بقوله تعالى حتى يطيب الي آخره استباحة
 القمار المجمع عليه المسلمون من الذين بالضرورة بقوله أحب الخمر استباحتها من حيث هي
 باعتبار اعتبارها وبه قوله افعل ذلك من الطين ان له قدرة على الخلق بمعنى الإيجاد وبه قوله
 أريد خيرا الخ الاستخفاف بالآخرة وبه قوله انصرفك بغير الحق استحلال ذلك من حيث هو فان كفر
 في جميع هذه الصور عند ارادة ما ذكرناه أو نحوه واضح بخلافه عندنا وأول جمعي صحيح وكذا
 عند الإطلاق فانه لا وجه للكفر بشئ من ذلك قال (الفصل الثاني في الاختلاف) لو قال
 أنا بريء من الله ان فعلت كذا ثم فعل حدث ولا يكفر وكذا الوقال ان فعلت كذا فأنا كافر ففعله
 وقيل ان كان عالما لا يكفر وان كان جاهلا لا يكفر في الماضي والمسته قبل ولو رضى بكفر غيره
 قال بعضهم هم يكفرون وكذا الوقال الله تعالى يظلمك كما ظلمتني أو قال يعلم الله أني لم فعل كذا وهو قد
 فعله أو قال لخصمه لا أريد عيبه بالله بل أريد بالطلاق اوقيل له احسن كما أحسن الله اليك فتسال
 ماذا أعطاني أو قال المؤمنان ليس تمان القرآن أو قال شمر النبي صلى الله عليه وسلم شعيرا أو قال
 لولم يأكل آدم الحطة ما وقعنا في هذا البلاء أو ادعى النبوة فطلب آخريه من مجزة أو رد حديث
 النبي صلى الله عليه وسلم أو قال بعداً كل الحرام أو شربه الحمد لله أو قيل له قل لا اله الا الله
 فقال لا أقول أو قيل له صل قال لا أصلي أو أصلي بغير طهارة أو قيل له آذاني كاه فقال لا أؤذي
 أو قال الصوم يضرك أو قال الفقيه وجهائره عما قال هذا الذي قالت عمل السفهاء ارقالت المرأة
 لزوجها يا كافر فقال لم صحبتني اوان كنت هكذا لا تسكني معي أو وضع على رأسه قلعة وقوة المجوسى
 بلا ضرورة أو قال المجوسى خير من النصراني أو النصراني خير من المجوسى وغيره أو قال آخذ
 حتى يوم المحشر فقال أبش شغلي مع المحشر أو قال أين تجدين في ذلك المجمع أو قال اعطيتني حتى
 والا آخذ منك يوم القيامة عشرين أو قال عند الميابة الكفر حريم ما يفعله أو قال أطيب
 الحلال أب لا أصلي أو اسجد للساطان أو غيره أو قيل الارض قيل وهو تراب من السجود أو قال
 مادام هذا المذهب هي ما يعود لي رزقي فني هذه المسائل قيل يكفرو وقيل لا يكفرون انتهى
 ومذهبنا ان من قال ان فعل كذا فهو كافران اراده التعليق كفر حلالاً أو تبيينه كفره لم يكفر
 وكذا ان أطلق ويس له أن يستغفر الله تعالى وأرى قول لا اله الا الله محمد رسول الله خروجاً
 من خلاف من قال بـ كفره بذلك وما ذكره في الرضا بكفر الغير من الخلاف فيه يسافيه خرمه
 بالكفر فيما لو قل له كذا أعرض على الإسلام فقال اذهب الى فلان السفيه وليس علة الكفر
 تم الارضا بمبقائه عاياه تلك المدة فالصواب ان الرضا بكفر الغير كفر وكذا ما ذكره من الخلاف

في الله تعالى يظلمك كما ظلمني يسافيه ما قدمه من الاتفاق على كفر من قال ظلمني الله الآن
 يفرق بأن هذا يحتمل انهم من باب المشاكلة نكرو ومكر واومكروا الله والذي يتجه أنه ان نوى هذا
 به ظلمك الله بخلص حتى مثلت وانما سماه ظلمك المشاكلة لا يكفر وكذا ان أطلق للقرينة بخلاف
 ما اذا أراد حقيقة الظلم لاستحالة على الله تعالى اذ هو اعمجما وزه الحدا أو تصرف في ملك الغير
 وكل منهما محال أما الاول فلأنه تعالى ليس فوقه من يبدله شيئا وأما الثاني فلأن العالم كله
 ملكه تعالى واضافة الاملاك الى غيره انما هو بطريق الصورة دون الحقيقة ثم رأيتي فيما
 سبق ذكرت في هذه ما يقتضي الكفر عند الاطلاق واعلم ما هنا أقرب ومراعاة الراجح في حكمي
 عنهم كفر من قال الله يعلم اني دائما اذ كرك بالدعاء وهو مريح في كفر من قال الله يعلم اني
 ما فعلت كذا وقد فعله لانه نسب الله تعالى الى الجهل لانه نسب اليه انه يعلم الشيء على خلاف
 الواقع ومراعاة الصحيح فيمن قال لا أريد عينية بالله بل بالطلاق انه لا يكفر نعم ان أراد بذلك
 الاستخفاف باسم الله تعالى كفر كما هو واضح والذي يتجه فيما اذا أعطاني انه لا يكفر به الا ان
 قاله استخفافا بالنعمت من حيث نسبتها الى الله تعالى وانكار المعقولاتين وتصغير نحو شعرة الى
 الله عليه وسلم مر الكلام عليه فيهما والذي يتجه في لولم يأكل آدم صلى الله عليه وسلم الخ انه
 لا يكون كفرا الا ان قصده بذلك تنقيصه صلى الله عليه وسلم وواضح تكفيره مدعى النبوة
 ويظهر كفر من طلب منه معجزة لانه يطلبه لها منه مجوزا صدقه مع استحالة المعلومة من الدين
 بالضرورة نعم ان اراد بذلك تنقيصه وبيان كذبه فلا كفر ورد حديثه صلى الله عليه وسلم ان كان
 من حبيب المسند فلا كفر به مطلقا او من حيث زعمته له صلى الله عليه وسلم كفره مطلقا كما هو
 ظاهر في ما وقوله الحمد لله بعد تناول الحرام يأتي فيه مسمى التسمية على نحو غير محتمل
 الفرق وتجه في لا أقول ولا أصلي ولا أزكي ولا أصوم او الصوم يضرب ولا أجمع أنه لا كفر فيها
 الا ان اراد الاستخفاف بكلمة الشهادة أو بالصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج وحكم الصلاة
 بلا طهر مسمى بتخصيله و يظهر في هذا الذي قلت من السفيه أنه لا كفر به الا ان اراد
 الاستخفاف بالحكم الشرعي من حيث كونه حكما شرعيا وفي قول الزوج ان كنت الخ أنه
 لا كفر به ايضا الا ان قصده التعليق او قال ذلك رضا بوصفه له بكافر ووضع قلنسوة المجوسى
 من حكمه وما فيه وكذا المجوسى خير من النصراني وما بعده من حكمه ايضا ويظهر أنه لا كفر
 بأيش شيء على مع الحشر الا ان قصده الاستخفاف به ولا يابن تجديف الخ الا ان الله لا يقدر على أن
 يجمعه في ذلك اليوم بخلاف ما اذا اراد أن له ذنوب ياذهب به بسببها الى النار ابتداء فلا يجمع به
 والقول بالكفر في أعطى حتى والا آخذ من الخ لا وجه له ومن قال الكفر خير مما به من ان
 اراد به ان في الكفر خيرا ولو بوجه ما كان كافرا والا فلا ومن قال الطيب الحلال أن لا أصلي
 انظروا بكفر به لانه جعل ترك الصلاة من حيث هي من الحلال بل الطيبه وهذا كفر
 بالانزعاج فيه انكار وجوب الصلاة الشاملة للخمس وذلك كفر والسجود لاساطان

أو غيره من حكمه وما فيه وعجيب من هذا المصنف حيث حكى فيه أمر الاتفاق على كفر من
قال هات آكل الحلال أسجد له وحكى الخلاف في السجود نفسه للسلطان أو غيره مع أن هذا
فيه العجود الحقيقي بخلاف ذلك والوجه أنه لا يكفر بتقبيل الأرض ولا بما بعده قال
(الفصل الثالث فيما يحشى عليه الكفر) إذا شتم رجلا اسمه من أسماء النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا ابن الزانية وهوذا كرا النبي صلى الله عليه وسلم أو قال له قفيه وجهها شرعا فقال هذا
عمل الفقهاء أو يعمل معي عمل السقهاء أو بغض عالما من غير سبب ظاهر أو سمع الأذان أو القرآن
فكلم بكلام الدنيا أو قال لا كفرا هؤلاء أكوا الربا أو قال لصالح وجهه عندي كوجه الخنزير
أو قال أريد المال سواء كان من حلال أو حرام أو قال أحب أيهما أسرع وصولا أو قال ما نقص
الله من عمر فلا نزاده الله في عمرك أو قال من ليس له درهم لا يسوى درهمه ما في هذه المسائل
يحشى عليه الكفر انتهى ووجه خشية الكفر في كل هذه الصور أن كلامها يحتمل احتمالا
بعيدا فربما لم يحاطر المراد إلى ذلك الاحتمال فيكون حيدرا كافر أو جهذا لم يعلم أن ما في هذه
الصور من كل ما يحتمل الكفر احتمالا بعيدا يكون مثلهما فينبغي شجب اللفظ بجميع ذلك
أي يندب تارة كتجنب كلام الدنيا عند سماع القرآن أو الأذان ويحب أخرى كالكفر
الصوري بالبابية قال (فصل آخر في الخطأ) لو قال الله بطلع من السماء أمير من العرش أو قال
بين يدي الله أو قال يارب الأرضي فهذا الظلم أو قال هلان قضاء سوء أو قال أعطيت واحدا وأخذته
من واحد أو قال يأخذ من له واحدا ولا يأخذ من له عشرة أو قال الف قرش فداوة هذه المسائل
خطأ لا يكفر به أو الله الهادي إلى الصواب انتهى ووجه ما في الفصل الثالث مما يحشى منه
الكفر دون ما في هذا الفصل فيه نظرفان هذه الصور التي في الرابع أقرب إلى احتمال
الكفر من الصور التي في الثالث فخشية الكفر فيها أقرب على أنه قدم في الفصل الأول
المعقود لما هو كفر اتفاقا بحسب زعمه كفر من قال الله ينظر إلينا ويصيرنا من العرش وهذه
مثل الله بطلع من السماء أو من العرش فجعله في تلك كفر اتفاقا وهذه غير كفر اتفاقا كما فهمه
صديقه فان لم يجعلها في الفصل الثاني المعقود لبيان ما اختلف في أنه كفر وطاهران المسائلتين
حكمهما واحداً والفرقة بينهما التي زعمها هذا المصنف عجيبه وإذا انتهى الكلام على ما في
كتابه هذا فلتراجع إلى سوف نقيه كلام الروضة الذي انفرد به عن الرافعي فتقول في الروضة
فروع زائدة نقلها عن السماء فسوقها بلاء ظاهرا ثم نتكلم على ما بها وعبارته قلت قد ذكر القاضي
الامام الحافظ أبو الفضل عياض رحمه الله تعالى في آخر كتاب الشفاء بتعريف حقوق نبينا
المصطفى صلوات الله وسلامه عليه جملة من الألفاظ المكفرة غير ما سبق نقلها عن الأئمة
أكثرها يجمع عليه وصرح بتبطل الإجماع فيه فنها ان مريضا شفي ثم قال أقيمت في مرضي هذا
ما لو قلت أيا بكر وعمر رضي الله عنهما لم استوجبته فقال بعض العلماء يكفرون بقتل لانه
يتضمن النسبة إلى الجور وقال آخرون لا يتحتم قتله ويستتاب ويعزر رواه لوقال كان النبي

على الله عليه وسلم أسود أو توفي قبل ان يلتحق أو قال ليس بقرشي فهو كافر لانه وصفه بغير صفته
 فقبسه تكذيباً وان من ادعى ان النبوة مكتسبة أو انه يبلغ بصفاء القلب الى مرتبتها أو ادعى
 انه نوحى اليه وان لم يدع النبوة أو ادعى انه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها ويهاق الخور فهو
 كافر بالاجماع قطعاً وان من دافع نص الكتاب أو السنة المقطوع بها المحمول على ظاهره فهو
 كافر بالاجماع وان من لم يكفر من دان بغير الاسلام كالتصاري أو شك في تكفيرهم أو صحح
 مذهبهم فهو كافر وان أظهر مع ذلك الاسلام واعتقده وكذا يقطع بتكفير كل قائل قولاً يتوصل
 به الى تضليل الأمة أو تكفير اصحابه وكذا من فعل فعلاً أجمع المسلمون على انه لا يصدر الا من
 كافر وان كان صاحبه مصرحاً بالاسلام مع فعله كالسجود للصليب أو النار أو المشي الى
 الكنائس مع أهله ابراهيم من الزناير وغيرها وكذا من انكر مكة والبيت أو المسجد الحرام
 أو صفة الحج وانه ليس هذه الهبة المعروفة أو قال لا أدري ان هذه المسماة بمكة هي مكة أو غيرها
 فكل هذا وشبهه لا شك في تكفير قائله ان كان ممن يظن به علم ذلك وطالت محبته للمسلمين
 فان كان قريب عهد بالاسلام أو مخالطة المسلمين عرفناه بذلك ولا يعذر بعد التعريف وكذا
 من غير شيئا من القرآن أو قل ليس بمجزأ قال ليس في خالق السموات والارض دلالة على الله
 أو انكر الجنة أو النار أو البعث أو الحساب أو اعترف بذلك ولكن قال المراد بالجنة والنار
 والبعث والتشور والثواب والعقاب غير ما فيها أو قال الأئمة أفضل من الانبياء والله تعالى
 انتهى كلام الروضة المنقول عن الشفاء المعنى من محالمة معددة والا فصاحب الشفاء لم يسمه
 كذلك وهو كلام نذير مشتمل على فوائد تأملها يعلم تقييد كثير مما سبق ولم يرجع النورى
 عما الله تعالى عنه شيئاً من الخلاف في المسألة الاولى أعني مسألة المريض اذا شفى والذى رحمه
 المحب انظري انه لا يكفر والذي عندي أن بفصل فيقال ان أراد بذلك ان الله شدد عليه لذوق
 سلفته له أو نحو ذلك لم يكفر وان أريد انه لم يفعل معه الاصلح في حقه فان كان مع اعتقاده ان
 ما فعله معه جور كفر أو انه تعالى لا يجب عليه الاصلح أو أطلق لم يكفر وفي الشفاء عن ابن أبي
 زيد قبل هذه المسألة لو اعن رجلاً واعن الله عز وجل وقال انما أردت أن أعن الشيطان فزل
 لى قتل بظاهر كفره ولا يقبل عذره وقضية مذهبهنا قبوله ومقاله في المسألة الثانية متجه أيضاً
 لكن محلله كما لم من آخر كلامه فيمن طالت محبته للمسلمين حتى ظن به علم ذلك وبه يعلم
 رده من ابن عبد السلام عن أبي حنيفة وقواه من أن من قال أو من بالشيء وأشك في انه
 المدفون بالمدينة أو الذى نشأ بمكة لا يكره لانه وان كان معلوماً بالضرورة الا أنه ليس من الذين
 لا تالم تعبد به فيكون جاحده كجاحد بعد ادومصر انتهى ووجه رده ان الشك في ذلك من المخاط
 بمسلمين يستلزم تضليل الأمة وغير ذلك من انما ظن في الدين وظاهر كلام التووى عما الله تعالى
 عنه وانماضى رحمه الله تعالى أن مجرد التكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته المعلومة
 بتبنا يكون كفراً ويشبه ما مر من أن اسكارها يتضمن التكذيب به لكن قال بعض المتأخرين

كلام القاضى يوهى أن مجرد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته كفر يوجب
 القتل وليس كذلك بل لابد من ضمنية ما يشعر بنقص في ذلك كقافي مسألتنا هذه لان الأسود
 لون مفضل انتهى واذا تأملت ما علم به القاضى الذى نقله عنه التروى عفا الله تعالى عنه
 وأقره علمت أن الوجه انه لا فرق على أن اثبات صفة له صلى الله عليه وسلم لا تكون الا مشعرة
 بنقص لان صفاته لا يتصور أكمل منها بل كلما أثبت له غيرها كان نقصا بالنسبة اليها فالاعتراض
 حينئذ ليس في محله وذكر القاضى أن انكار كونه صلى الله عليه وسلم كان بهما لا يكون كفرا ثم
 نقل عن بعض أئمة مذهبه أن تبديل صفة وموضع كفر وهذا يشمل انكار المجزأة وكونه كان
 أولا بمكة وآخر بالمدينة وغير ذلك مما يشا كله وهو متجه ومحمول ماقاله في المسألة الثالثة ما اذا زعم
 انه يوحى اليه بنزول ملك عليه والافالذى ينبغي ان لا يكفر والظاهر أن ما زعمه من دخول الجنة
 ماضيا أو حالا أو مستقبلا قبل موته مرة أو أكثر سواء أضحم الى ذلك الاكل والامانة المذكورين
 أم لا يكون كفرا وان كان رجمائهم متوهم من كلام الروضة عن القاضى خلاف ذلك
 والظاهر أيضا أن معنى قوله المحمول على ظاهره أى بالاجماع وقديسة فاذ ذلك من كلام الروضة
 يجعل قوله بالاجماع متعلما به أيضا وقوله وان لم يكفر الى آخره ذكر فيه الاجماع وجعله
 حجة على كفر من ذهب الى أنه لا حجة لله تعالى على كثير من العامة والنساء والبله ومقلدة
 النصارى واليهود وغيرهم اذ لم يكن اهم طباع يمكن معها الاستدلال ثم قال وقد سخا الغزالي
 قريبا من هذا المسمى في كتابه التفرقة انتهى وما نسبته للغزالي صرح الغزالي في كتابه
 الاقصاد بما يرد وعبارته التي أشار اليها القاضى على تقدير كونها عبارته والاف قد دس
 عليه في كتابه عبارات حسدا لا يقيد ما فهمه القاضى ولا تقرب محاد كره وعبارته وصنف
 بلغهم اسم محمد صلى الله عليه وسلم ولم يبلغهم مبعثه ولا صفة بل سمعوا أن كذا بابا قال له فلان
 ادعى النبوة فهو لا عذر من الصنف الاول أى من الذين لم يسمعوا اسمه اصلا فانهم لم يسمعوا
 ما يحرك داعية التطرأتى فانظر كلامه سبحانه انما عذرهم لعدم بلوغ دعوته صلى الله عليه
 وسلم لهم وهذا لا ينحو عنى ما ذكره القاضى وقد قال ابن السبكي وغيره لا ينقص الغزالي الا
 حاسدا أو زنديقا واعلم أن ابن التمرى ذكر في روضه أن من لم يكفر طائفة ابن عربى كان كمن لم
 يكفر اليهود والنصارى وهذا منه قدح في ابن عربى وطائفته كابن الفارض وغيره ورعى لهم
 بالاكفر ولعقدهم بل ولم لم يكفرهم بالكفر ونقد بانغ في ذلك بما لا دليل له عليه ولا مستند
 يرجع اليه وقد ردت عليه ماقاله شيخنا خاتمة المتأخرين زكر بالانصارى في شرحه للروض
 وردت عليه ماقاله بأبسط مما ذكره شيخنا في افتاء طوبى بسطرته في الفتاوى وبينت فيه أنهم
 أئمة علماء عارفين بالله وبأحكامه لكن اغتر كثير من الجهلة ببعض كلماتهم فضلا واضلا لا يميزون
 واعلم ابن المقرئ أشار الى هؤلاء بقوله طائفة ابن عربى ولم يقل ابن عربى لكن في عبارته من القبح
 ما لا يخفى ويؤخذ من كلام الروضة وكذا يطعن بتكفير كل قائل قولا يتوصل به الى تضليل الامة

أو تكفير الحساب رد ما وقع في الامالى المنسوبة الى الشيخ عز الدين بن عبد السلام من أن من كفر
أبا بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم لا يكفر وإن كان اسلامهم معلوما بالضرورة
لان جاحد الضرورة لا يكفر على الإطلاق والالتفات من جهة دلائل انتهى ووجهه رده أن
تكفير هؤلاء الأئمة يستلزم تضليل الأمة ووجوب جباية تلزم أيضا انكار صحة أبي بكر وقد مر أن
انكارها كفر فزعم كرهه رضي الله تعالى عنه يكون كفرا بالاولى ومن ثم قال الزركشي
والظاهر أن هذا مكذوب به على الشيخ انتهى وقد يجاب عنه بأن الذي يفهم من كلامهم أن
تكفير جميع الصحابة كفر لانه صريح في انكار جميع فروع الشريعة الضرورية فضلا عن
غيرها بخلاف تكفير طائفة منهم كما صرح به ما مر من شرح مسلم من أن المذهب الصحيح
المختار الذي قاله الاكثر والمحققون عدم تكفير الخوارج المكفرين للمؤمنين ومما يصرح به
أيضا كلام السبكي في فتاويه فانه اختار أن مكفر أبي بكر أو أحد من الذين شهداهم النبي صلى
الله عليه وسلم بالجنة كافر وإن ذلك اختيار له أخذ من رواية عن مالك في كفر الخوارج
لتكفيرهم للمؤمنين ونزع النووي عن الله تعالى عنه فيما مر عنه وألحال فيه بما به سلم من فوائده
انه اختيار له خارج عن مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وقد سبق حاصل كلامه هذا في
كتابي الصواعق المحرقة وبينت ما فيه وبهذا كله يتأيد رد كلام الشيخ عز الدين بن عبد السلام
فانهم ذلك فانه مهم وحذف من الروضة قول القاضي بعد ان قال وكذلك وقع الإجماع على تكفير
كل من دافع نص الكتاب أو خص حديثا مجمعا على نقله مقطوعا به مجمعا على جملة على ظاهره
كتكفير الخوارج بإبطال الرجم لأنه لما قدمته فيه من التفصيل بين أن ينكر واحدة
ويعترف بغيره أو ينكروه من أصله وظاهر كلام القاضي هذا انهم ينكرونه من أصله وحينئذ
فلا شك في كفرهم وما ذكره في السجود لأصليب ونحوه من في السجود للصنم ونحوه ما يوافق وما
ذكره في المشي الى الكنائس من قد يخالفه فيمن شد الزنار على وسطه إلا أن يفرق بأب
الهيئة الاجتماعية من التزيين بزيم والمشى معهم الى كنائسهم قاضية برضاة بكفرهم أو تموانه
بدين الاسلام أو بأنه معهم على دينهم وكل ذلك كفر كما مر بسوطا وما ذكره في انكار مكة الى
آخره ظاهر وقد مر ما يؤيده ويشهد له وما ذكره بقوله ان كان ممن يظن به علم ذلك الخ ظاهر
متجه وينبغي بل يتعين طرده في جميع ما مر من المكفرات وقوله أو قال ليس بمجرب بذاته وانما
هو اسكون الله تعالى صرف القوى عن معارضته كفر والتصريح بكفره مشى عليه الحنابلة
وكلام القاضي هذا الذي أقره النووي عن الله تعالى عنه قد يؤيده والذي يظهر لي عدم كره
لان هذا لا يترتب عليه طعن في الدين ولا تكذيب لضروري من ضرورياته بخلاف منكر الاعجاز
من أصله ثم رأيت بعض المتكلمين على الشفاء حكى ذلك قولاً في معنى الاعجاز وحينئذ فتكفير
قائل ذلك حيدو وقع بتونس سنة أربع وثمانين وسبع مائة أن رجلا قال لا خرائع أدولة
وعدو نبينا فقتله مجلس فافتي بعض المالكية بأنه مرتد وأخذ كفره من قوله تعالى من كان

عدوا لله الآية وأفتى بعضهم بأن كفره كفر تنقيص فلا يستتاب وأخذ ذلك محمدا في السماء من أن
 امرأة سببت النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يكفيني عدوتي فقتلت ومن ~~ك~~كون خالد رضي
 الله عنه قتل من قال له من النبي صلى الله عليه وسلم صاحبكم ومن افتاء ابن عتاب بقتل من قال
 ان سألت أوجهلت فقد سأل وجهل نبيك واعترضه بعض أئمتهم عن مال إلى الأول أن الأول
 نص في أن كل سبب عدو ولا شك فيه وانما الكلام في عكس هذه القضية وهي لا تنعكس
 به سها بل قوله أنا عدوك وعدو نبيك بما أشعر بترفع المقول له ذلك لانا نجد الوضعاء يجدون
 لنفسهم منزلة بذلك يقول الواحد منهم أنا عدو الأمير والأمير عدو لي وقصده به رفع نفسه لانه في
 نسبة من يعادي الأمير وبأن قتل خالد من ذكره ذهب صحابي على أن عمر رضي الله تعالى عنه
 ودي القتل من بيت المال ورأى أب قتله غير صواب وبأن افتاء ابن عتاب انما هو لان ما ذكر
 في نصه صريح في التنقيص فالتحقق أن قاتل ما مر مرثدا لا تنقص هذا كله على قواعدهم من
 التفرقة بينهم أما على قواعدنا فالذي يظهر انه ردة وفي الشفاء أيضا يكفر من ذهب إلى أن في
 كل جنس من الحيوان نذيرا أو نبيا من القردة أو الخنازير والدواب وغيرها ويحتاج بقوله
 تعالى وإن من أمة إلا خلا فيها نذير اذ ذلك يؤدي إلى أن توصف انبياء هذه الأجناس بهما تم
 المذمومة وفيه من الأزرار على هذا المذهب اثبت ما فيه مع اجماع المسلمين على خلافه وتكذيب
 قابله ويكفر أيضا من قال ليس في محجزاته صلى الله عليه وسلم حجة له ومن كذب بشئ مما صرح
 في القرآن من حكم أو خبر أو أثبت ما نفاه أو نفي ما أثبت على علم منه بذلك أو شك في شيء من ذلك
 أو بحد التوراة والانجيل وكتب الله المنزلة أو كفر بها أو انها أوسم أو استخفها ومن تودى
 فأجاب بالميلك اللهم اميلك فان اعتمد تنزيل المنادى منزلة الرب كفر والافلا وفيه أيضا مسائل
 أخرى حسنة تركها التووي عفا الله تعالى عنه للعلم بها مما مر لكن لا كان في أخذها من ذلك
 نوع خفاء أحببت ذكرها لتتصير واضحة بيينة مع زيادة فوائد أخرى لا تعلم مما مر في ذلك أن من
 سب نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام ويحقوق به في جميع ما يذكره من الانبياء المتفق على
 نبوتهم أو عابه أو الحق به نقصا في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصلته من خصاله أو عرض به أو شبهه
 بشئ على طريق السب والازراء أو التصغير بشأنه أو العرض منه أو العيب له أو لعنه أو دعا عليه
 أو تمنى له مضرة أو نسب إليه ما لا يليق بمنه على طريق الذم أو عيب في جهة العز بترقة بسخف
 من الكلام وهجر ومنكر من القول وزور أو غيره بشئ مما جرى من البلاء والمحنة عليه
 أو غصه ببعض العوارض البشرية الجائرة والمهودة لديه كان كافرا بالاجماع كما حكاه جماعة
 وحكاية ابن خرم الخلاف فيه لا معقول علمها سواء أصدر منه جميع ذلك أو بعضه فيقتل ولا تقبل
 ثوابه عند أكثر العلماء وعليه جماعة من أصحابنا بل ادعى فيه الشيخ أبو بكر الفارسي الاجماع
 وسياق الكلام فيه وليس من تنقيص النسب ما وقع من الاختلاف في اسلام أبيه كما
 لا يخفى وقد قتل خالد بن الوليد رضي الله تعالى عنه من قال له عن النبي صاحبكم وعنده هذه

السكامة تقيمه الله صلى الله عليه وسلم ويدل لما قدمته من الحاق سائر الانبياء به صلى الله عليه وسلم في ذلك ما في الشفاء اجمع العلماء على ان من دعاء على نبي من الانبياء بالويل أو بشئ من المكروه انه يقتل بلا ستناية وقد ذكر ذلك آخره فقال وحكم من سب سائر انبياء الله تعالى ولا تسكته واستخف بهم أو كذبهم فيما أتوا به أو أنكرهم أو جحدهم حكم نبينا صلى الله عليه وسلم على سياق ما قدمناه وفيه عن مالك من قال رداء النبي صلى الله عليه وسلم أو مترد وخو أو أراد به عيبه قتل أو يؤخذ منه أنه لو أطلق ذلك أو قصد الأخبار عن تواضعه لا يكفر وهو ظاهر في ارادة التواضع ويحتمل عند الإطلاق لانه ليس صريحاً في النقص وإذا قلنا بعدم الكفر وظاهر انه يعزرا لانه غير البليغ لذكركه ما يوجب نقضا وفيه عن القاسمي من قال فيه صلى الله عليه وسلم الحمال يقيم أي طالب قتل والظاهر ان مذهبنا لا يبي ذلك لما في عبارته من الدلالة على الاثر را فان ذكره بين طائفتهم لم يكر صريحاً في ذلك فيما يظهر من ان كان السياق يدل على الاثر ان كان كل واحد من الطرفين وفيه عن ابن أبي زيد من قال صفة صلى الله عليه وسلم كصفة رجل قبيح الوجه واللحية قتل ومذهبنا قاض بذلك وفيه عن صاحب حنون في رجل قيل له ولا وحق رسول الله فقال فعل الله رسول الله كذا وكذا ود كذا ما قبيحا ثم قال أردت برسول الله العترة ان لا يقبل دعواه التأويل ومذهبنا لا يبي ذلك وعن ابن عتاب في عشار قال رجل اد واشك الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان سألت أوجهلت فقد جهل وسأل انه يقتل ومذهبنا قاض بذلك أيضا بل الذي يظهر ان مجرد قوله أدوا شك الى النبي صلى الله عليه وسلم بقصد عدم المبالاة كقرا أيضا وعن فقهاء الاندلس ائمة اقتوا يقتل من سماه صلى الله عليه وسلم يتيما وختن حيدرة وزعم ان زهده لم يكن قصدا ولو قدر على الطيبات أكاه ومذهبنا لا يبي ذلك بل زعمه ما ذكر في الزهد ينبغي ان يكون كافيا في كفره وهو ظاهر لنسبة النقص اليه صلى الله عليه وسلم وعن أبي المرباط من قال انه صلى الله عليه وسلم هزم يستتاب فان تاب والاقتل لانه تنقيص اذ لا يجوز عليه ذلك وقضية مذهبنا انه لا يكفر بذلك الا ان قاله على قصد التنقيص لانه ليس صريحاً فيه لان الهزيمة قد تكون من الجبالات الشرية فان لم يقصد ذلك لم يكفر بل يعزرا العزير الشديد قال القاضي على عياض بعد ذكر ما تقدم وغيره وكذلك أقول حكم من غصه أو عيره برعاية الغنم أو بالسهوة أو بالنسيان أو بالهجو أو ما أصابه من جرح أو هزيمة لبعض جوشه أو اذى من عدوه أو شدة في زمته أو بالليل الى نساءه في حكم هذا كله من قصد به تنقيصه القتل انتهى وما ذكره ظاهر لقصد النقص وهو كفر كما مر ثم قال من تكلم غير قاصد للسب له ولا معتقده في حقه صلى الله عليه وسلم بكلمة الكفر من اعنه أو سبه أو تكذبه أو اضافة ما لا يجوز له عليه أو في ما يجب له مما هو في حقه صلى الله عليه وسلم فقيصة مثل ان ينسب اليه ان كان كنية أو داهية في تبليغ الرسالة أو في حكم بين الناس أو نقص في مرتبة أو شرف نسبه أو فوجاهة أو زهده أو يكذب ما اشتهر به من أمور أخبر بها عليه افضل الصلاة والسلام

وقوات الخبر بمصاحبه عن قصد لدخيره أو يأتي بسفه من القول ونوع من السب في جهته وان
 ظهر بدايل حاله انه لم يتعهد ذمه ولم يقصد سبه بما يلجأ له حملته على ما قاله أو لضجراً وسكر
 اضطره اليه أو قلة مراقبة وضبط للسانه فحكمه القتل دون تلثم اذ لا يعذر أحد في السكر
 بالجهالة ولا بدعوى زلل اللسان ولا شيء مما ذكرناه اذا كان عقله في فطرته سليماً الا من أكره
 وقلبه مطمئن بالإيمان وبهذا افق الاندلسيون على من نفى الزهد عنه على الله عليه وسلم
 كما مر انتهى وما ذكره ظاهره موافق لقواعده مذهبنا اذ المدار في الحكم بالسكر على
 الظواهر ولا نظراً للقهود والنيات ولا نظراً لقرائن حاله نعم يعذر مدعي الجهل ان عذراً قرب
 عهده بالاسلام أو بعده عن العلماء كما يعلم بمناقضته عنه في الرخصة ويعذر أيضاً فيما يظهر
 بدعوى سبق اللسان بالنسبة لحد القتل عنه وان لم يعذرفيه بالنسبة لوقوع طلاقه وعقده
 والفرق ان ذلك حق الله تعالى وهو مبني على المسامحة بخلاف هذين ولو قال فعلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الرأيه فان أراد الرأيه المحرم الذي هو كبيرة فقد ذكره القاضي
 أو الملق أو أراد به الظاهر خلاف ما يظن لم يكفر كما هو ظاهر اسكته يعزرا التعزير بالبليغ وقوله
 وقوات الخبر بمصاحبه أي لفظاً وهو موجود خلاف ما نزع من نفيه أو مدعى ولا نظري في ذلك خلاف ما نزع
 زعمه ولو كان في ضيق من حبس أو فقر أو فاقة باللفظ بكفر عما مر أو غيره ان يقتل ليستريح
 لاحقيقة الكفر فهل هو كافر باطناً أو نقول هذه قرينة تنفي الكفر عنه باطناً كل محتمل واهل
 الثاني أقرب وحكى عن أئمتهم مذهبهم خلافاً فهم أغضب غريمه فقال له صل على النبي محمد فقال
 لا صلى الله على من صلى عليه فقبل ليس بكفر لانه اغماشتم الناس وليس ثم قرينة تصرف الشتم
 له صلى الله عليه وسلم ولا الى الملائكة الذين يصلون عليه وقيل كفر والاتق بقواعدها
 الاول لان اللفظ ليس صريحاً في شتم الملائكة ولا الذات المقدسة وانما هو ظاهر في شتم
 نفسه ان صلى أو غيره من الناس ومع عدم الكفر يعزرا التعزير بالبليغ وعن القابسي توفيقاً
 فيمن قال كل صاحب فندق أي خان قرنان ولو كان نبياً مرسلأ قال فيستهفهم هل أراد صاحب
 الفندق الآن فليس فيه م نبي مرسل فيكون أمراً أخف واسكن ظاهر لفظه العموم انتهى
 والا وجه ان لفظه ليس صريحاً في ذم الانبياء ولا سبهم فلا يكفر بمجرد هذا اللفظ بل يعزرا
 التعزير الشديد وعن ابن أبي زيد ان من قال لعن الله العرب أو بني اسرائيل أو بني آدم وقال
 لم أرد الانبياء بل الظالمين لم يكفر بل يعزرا وكذلك لو قال لعن الله من حرم المسكر وقال لم أعلم من
 حرمه وكذا لو ان حديث لا يبيع حاضر لباد وان من جاء به وكان ممن يعذر بالجهل وعدم معرفة
 الدين لانه لم يقصد بظاهر حاله سب الله تعالى ولا سب رسوله وانما لعن من حرمه من الناس
 انتهى وهو ظاهر ولا بد من تقييد لا عن محرم المسكر بان يكون ممن يجعل ذلك أيضاً ويعذر
 بالجهل به بان يكون قريباً بعهد بالاسلام ولم يكن مخالفاً للمسلمين ولا فقهريه معاً لوم من
 الدين بالضرورة كما مر ولو كان لعنه من جاء بالحديث المذكور بعد قول أحده هذا قاله النبي

صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك كان ذلك كفرا ولا يقبل قوله لم أرد به لان لفظه ظاهر
في تكذيبه فليتب والافاقيل وذ كرفين قال لا خير يا ابن آف خنزير انه لا يكفر وان شمل هذا
اللفظ جماعة من الانبياء لم يعلم انه قصد منهم وما ذكره فيه ظاهر لان ظاهر هذا اللفظ
المبالغة في سب المخاطب دون غيره لكن يهزروا بالغ في تعزيره وظاهر كلامه ان من قال
اه شامى لعن الله بنى هاشم وقال أردت الظالمين منهم أو قال ابن يعلم انه من ذرية منى الله عليه
وسلم قولاً فيجاء في آياته أو من نسله أو ولده لا يقبل تخصيصه بأرادة غير النبي صلى الله عليه
وسلم من غير قرينة وهو محتمل لعدم لفظه لكن الاقرب الى قواعده ما قبله مطابقة لان
اللفظ بوضعه لا ينافي تلك الارادة لكن يبالغ في تعزيره وحكى عن بعض أئمة فيه قال لا خير
لعنه الله الى آدم انه يقتل وقضية قواعدنا خلافة لما قدمته من ان لفظه ليس مريحاً في سب نبي
لاحتماله الى ان يليق آدم في التسمية بل لو قال لعن الله آباءه الى آدم كان عدم التكفير أقرب أيضاً
ان ادعى ارادة غير الانبياء منهم لاحتمال ما ادعاه وعدم مريح يدل على خلافه ولا يقال كلامه
يتناول آدم للخلاف المشهور في دخول الغاية وعن مشايخه خلافاً فيمن قال لشاهد عليه بشئ
قال له تهمة في الانبياء تهمة من فكيف أنت فقيل يقتل لبساعة لفظه وقيل لاحتمال ان يكون خبراً
عن اتهمهم من الكفار وهذا الثاني هو الواجب وعن شيخه انه عزير من سب رجلاً ثم قصد كلباً
فضر به برجله وقال تم يا محمد وما دل عليه كلامه من عدم كفره بذلك هو الصواب وميل كلامه
رحمه الله تعالى بل مريحه عدم الكفر في مسائل ليس فيها قصد تهمة ولا ذكر عيب اسكن
ثم اذ كر بعض أوصافه واستشهاد بعض أحواله عليه الصلاة والسلام الجائزة عايه على شبه
ضرب المثل والحقه لنفسه أو غيره أو على التشبيه به أو عند مظلمة تالته أو تنقيص حصل له فن
كأن المسائل ان يقول ان قيل في سوء فقد قيل في النبي وان كذبت فقد كذب الانبياء أو ان
أذنت فقد أذنبوا أو أنا سلم من الالسن فلم يسلموا أو صبرت كما صبر أولوا العزم أو كصبر أيوب
وهل يحرم ذكر ذلك الذي يظهر انه ان قصد به الترفع وانه شاركهم في أصل هذه الفضائل
كان حراماً شديداً التحريم وان قصد هضم نفسه على طريق المبالغة بمعنى أنه لا نسب على
آباءهم وقد وقع لهم ذلك فوقعه في أولى لم يكن حراماً وعلى هذا يعمل ما وقع لبعض الاكابر
من استشهادهم على ما حصل لهم بنحو هذه الكلمات في خطب كتهم وغيرها زعم قوله ان أذنت
قد أذنبوا شديداً التحريم لا يجوز الاستشهاد به بحال ومنها ما يقع في أشعار المتجرفين في
القول المتساهلين في الكلام كقول المتنبي

ان في أمة نذاركها الله غريب كصالح في ثمود

وكلامه محتمل قصد تشبيه حاله في الغربة بحال صالح عليه الصلاة والسلام فيكون من قصد
الترفع أو تشبيه حاله من وفهم بحال ثمود من المشقة وعدم الطواعية له فيكون مستلماً للترفع
وصريحاً في سبهم زعم كل فخر غير كانوا ونحوه قول ابن أبيه

في حسن يوسف الا انه ملك * فلا يباع بخس النعمة حدود

ومنها قول أبي العلاء

كنت موسى واقته بنت شعيب * غير ان ليس فيكم من فقير
ولا يستسرك كلامه هذا الهال على الازراء والتحقيق لموسى صلى الله وسلم على نبينا وعليه فانه كان
زديقا كافرا وقد أتى في شعره بصراح الكفر وقد نحا نحوه في زيادة القبح
واتصير به بالكفر في شعره بن هاني الاندلسي ومن كلام أبي العلاء الذي ليس به يحالي
الكفر قوله

لولا انقطاع الوحي بعد محمد * قلنا محمد من آية بديل

هو مثله في الفضل الا انه * لم يأت به رسالة جبريل

وانما لم يكن كفره الآن ظاهرا قوله الا الى آخره ان المدوح نقص الثقة بذلك فان اراد انه استغنى
عن ذلك فلا يحتاج اليه في المائدة كان أقرب الى الكفر بل كفره ونحوه في التبع قول الآخر
واذا ما رفعت رايته * صفت بين جناحي جبرئيل

ونحوه أيضا قول حسان الاندلسي في محمد بن عباد المعتد ووزيره أبي بكر بن زيدون

كان أبا بكر أبو بكر الرضي * وحسان حسان وأنت محمد

ولمجد الشاعر وغيره من ارتكاب هذه ألقاب الشديدة الوزر العظيمة الاثم فانهم بار بما
جرت الى الكفر نعم وبالله من ذلك ولم يزل المتقدمون والمتأخرون يذكرون مثل هذا ممن وقع منه
فما أنكر على أبي نواس قوله

فان يلبث باقي سحر فرعون فيكم * فان عصا موسى بكف خصيب

ووجه الانكار عليه ان عصا موسى اعمت تنصرف لحقيقةها من الاضافة اليه صلى الله عليه وآله
وعليه وسلم وان كان انما أراد بها انجسامة عرفا فانه اسم له وكف الخصيب بالجمجمة قيل
وبالله اسم لنجم أيضا واما كفره بقوله في محمد الامين وتسميه اياه بالنبي صلى الله عليه وسلم
تأزعا لاجدان الشبه فاشتمها * خلقا وخلقا كما قد التما كان

وهو وان كان في غاية القبح الا انه لا يكرب كفره على قضية مذهبه الا ان قصد المشابهة المطلقة واما
أنكر عليه أيضا قوله كيف لا يدرك من أهل * من رسول الله من نقره

لان من واجب تعظيمه صلى الله عليه وسلم ان يضاف اليه ولا يضافه ومنها ما نقله عن مالك من
تأديب من غير بلنقر فقال قدر عي النبي صلى الله عليه وسلم الغنم لانه عرض يذكركم صلى الله
عليه وسلم في غير موضع قال مالك ولا ينبغي لاهل الذنوب اذا عوفوا ان يقولوا قد أخطأت
الانبياء قبانا ونقل عن حنوف لا ينبغي ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عند التعجب الا على
طريق الثواب والا حاسب تعظيمه كما أمرنا الله وهدانا لنقله عن القاسمي فيمن قال تعجب
كأنه موجه نكيره ومن كنه وجهه مالك الفضبان انه لم يكفر اذ لا تهرج فيه بسبب الملك واما

السب فيه لما طبع بل يعاقب العقاب الشديد فان قصد ذم الملائكة قتل وما ذكره ظاهر ويؤخذ
من كلامه ان ذم بعض الملائكة وتنقيصه كذم الانبياء وتنقيصهم وهو ظاهر ثم رأيت مخرج
بذلك في آخر الكتاب وقد قدمته عنه ثم قال وهذا كله من تكلم فيهم بما قلناه على حجة الملائكة
والنبيين وعلى ما عمن حققنا كونه من الملائكة والنبيين من ذكره الله في كتابه أو حققنا
علمه بالتجارب المتواترة والشهور المتفق عليه بالاجماع اذ لم يلحق كعبيل وميكائيل ومالك ونزرة
الجنة وجه من الزبانية وحجة العرش المذكورين في القرآن من الملائكة ومن سمي فيهم من
الانبياء وكهزرائيل واسرافيل ورشوان والحفظة ومنكرو وتكبر من الملائكة المتفق على قبول
التجربهم فأما من لم يثبت الاخبار بتعيينه ولا وقع الاجماع على كونه من الملائكة والانبياء
كهاروت وماروت وفي الملائكة والخضر وقهمان وذو القرنين ومريم وآسية وخالد بن سنان
فليس الحكم في شأنهم والكافريهم كالحكم فيمن قدمناه اذ لم يثبت لهم تلك الحرمة واكن برزخ
من تنقصهم انتهى كلامه وهو ظاهر جلي وبه يعلم خطأ من قال ان ما يحكيه المفسرون في قصة
هاروت وماروت في آية ما في سورة البقرة كفر وليس كما زعموا وقد وقع بذلك في ورطة عظيمة
وان كان جليلا فقد حكي هذه القصة كابر من المفسرين كابن جرير الطبري والامام البغوي
 وغيرهما ومن ثم اتهم بعضهم المتأخرين من المحدثين وخرج هذه القصة بأسانيد صحيحة
وردد على من خالف في ذلك فزاه الله على ذلك خيرا وقد قال القاضي من أنكر نبوة أحد من
ذكره ومن أهل العلم لا حرج عليه لاختلاف العلماء في ذلك وعن القاضي أيضا ان شأبا
عرف بالخبر قال لمن قال له انك أمي أليس كان النبي صلى الله عليه وسلم أمي لم يكفر بذلك وان اخطأ
في الاستشهاد لا رامة شرف له صلى الله عليه وسلم ونقص لغيره ومنها ما نقله عن شيخه فحين
قال لمن ينقصه انما تريد نقصي بقولك وأنا بشر وجميع البشر يلحقهم النقص حتى النبي صلى الله
عليه وسلم انه لا يكفر خلا قالن أفتي بقتله لانه لم يقصد السب وللقاضي رحمه الله تعالى تفصيل
حسن في حاكي السب ونحوه وهو ان ذكره ان كان على وجه التعريف بقائه والانكار عليه
فقد يجب وقد يندب وقد أجمع السلف والخلف على حكايات مقالات الكفرة والمحدثين في
كتبهم وبجانبهم لبيانها وردّها وان كان على وجه الحكايات والاسماء والطرف وأحاديث
الناس وما لا تهم في الغث والسمين وهو الكلام الجامع لاختلاف الدلالات حسنا وتجيذا
الغث الهزيل وفوائد السمحاء والخوض في قيل وقال وما لا يعني فكل هذا ممنوع منه وبعضه
أشد في المنع والعقوبة من بعض وقد سألت رجلا مالا كما عن يقول القرآن مخلوق فقال مالك
كافر اقلوه فقال انما حكيت عن غيري فقال مالك انما سمعنا منك وهذا منه رحمه الله تعالى
على طريق الزجر وان كان على وجه الاعتیاده أو أظهر استحسانه أو كان مواعاة منه حفظا
ودراية واطلبه ورواية أشعار هجوه عليه الصلاة والسلام وسببه هو كالسب ولا ينفعه
نسبة الى غيره فيقبادر به قلة وقد قال أبو عبيد القاسم بن سلام حفظ شطرا من بيت مما هجى به

صلى الله عليه وسلم كفر وأجمعوا على تحريم رواية ما هجي به صلى الله عليه وسلم وكتابته وقراءته
 انتهى وما ذكره من المبادرة بقتله أي أن لم يتب ومن الكفر ظاهراً ومنه الرضا بذلك
 واستحسانه لا أن قصد به غير ذلك وما ذكره من الإجماع محله في روايته لغير غرض مسوغ لذلك
 ثم ذكر تفصيلاً آخر فبين ذلك كما يجوز عليه صلى الله عليه وسلم أو يختلف في جوازه عليه وما
 يلحقه من الامور البشرية ويمكن إضافتها إليه أو ما يمكن به وصبر عليه أو ما يعرف به ابتداء
 بحاله وسيرته وما لقيه من قومه وهو أن ذلك كان على طريق الرواية وهذا كرامة العلم ومعرفة
 ما حست منه العصاة للأنبياء وما يجوز عليهم فلا حرج فيه بل يكون حسناً أن كان من أهل العلم
 وفهماء طلبة الدين مما يفهم مقاصده ويتجنب ذلك من عساه لا ينفعه أو يخشى به قيمة فقد كره
 بعض السلف تعليم النساء سورة يوسف وإن كان على غير وجهه وعلم منه بذلك سوفته مسدده لحق
 ما تقدم من السب ونحوه وكذلك ما ورد من أخباره وأخبار ساثر الانبياء عليهم أفضل الصلاة
 والسلام مما ظاهره مشكل لا اقتضائه أموراً لا تليق بهم بحال ولا يتحدث بها إلا بالصحيح وانه
 كره مالك رضي الله تعالى عنه التحدث بها إذا كثرت لا يحل تحتها وانما أوردناها صلى الله عليه
 وسلم لقوم عرب يفهمون كلام العرب على وجهه حقيقة ومجازاً واستعارة وغيرها وانما أشكت
 على قوم جاؤا بذلك غلبت عليهم الجحمة انتهى وما اقتضاه كلامه من حرمة ذكر ما سأل العوام
 ظاهراً ظناً بقريته حاله سم تولد فتنة لهم منه أو استخفافاً أو نحوه وما والا الذي ينبغي
 الكراهة هذا وفي الأنوار من كتب أئمتنا المتأخرين مسائل أخرى غير ما مر فلنذكرها وإن
 كان في ضمنها ما لم يعمم وهو أن إلقاء المحف في المسكا الفذر كإقامته في القاذورات
 وإن سب الملك كالنبي وإن من استخف بالمحف أو التوراة أو الانجيل أو الزبور كفر وإنه لو
 قال ليست المعوذتان من القرآن اختلف في كفره وقال بعضهم إن كان عامياً كفر أو عالماً فلا
 وإنه لا كفر بالاقامة في بيعة أو كنيسة وإنه يكفر من قال أن الولي أفضل من النبي أو المرسل إليه
 أفضل من الرسول أو أعز أو أعلام مرتبة وإنه لو أهدى السنن الراتبه أو صلاة العبد من كفر
 وإنه لو استحل ابداً أحد من الصحابة أو نفي علم الله بالمدوم أو بالجزئيات كفر واستحلال ابداً
 غير الصحابة مكفر أيضاً كما هو ظاهر مما مر وإن من أنكر خلافة الصديق مبتدع لا كافر ومن
 سب الصحابة أو استناعتهم رضي الله تعالى عنهم أو عن أيها من غير استحلال فاسق واختلقوا
 فمن سب أبي بكر وعمر قال غيره وفي كفر من سب الحسنين رضي الله تعالى عنهم وجهان وإنه
 لو قال الروح قد يم أو قال إذا ظهرت الروح ببيتة رأت العبودية وعنى بذلك رفع الأحكام أو قال
 انه فني من صفات الانسوتية إلى اللاهوتية أو قال ان صفاته تبدلت بصفات الحق أو قال انه يرى
 الله عياناً في الدنيا ويكلمه شفهاها أو ان الله يحل في الصور الحسان أو قال ان الحق يطعمه
 ويسقيه وأسقط عنه التمييز بين الحلال والحرام وإنه يأكل من الغيب ويأخذه أو قال أنا الله
 أو هو أنا أو قال دع الصلاة والزكاة والصوم والقراءة وأعمال البر الشأن في عمل الاسرار أو قال

سمع الفتن من الدين وأنه أنفع للقلوب من القرآن أو قال العبد يصل الى الله تعالى من غير
 طريقة اليهودية أو قال وصلت الى رتبة ثلث على التكليف أو قال الروح من نور الله فإذا
 اتصل التور بالتور اتحد كفر في جميع هذه المسائل بخلاف ما لو قال وصلت الى رتبة خلصت
 من رتبة النفس وعنت منها فانه لا يكفر لكنه مبتدع معرور وكذا أنا أعش الله أو يشقى
 والعبارة الصحيحة أحبه ويحبني أو قال يلهمي ما احتاج اليه من أمر ديني فلا احتاج الى العلم
 والعلماء بل هو مبتدع كذاب ومن أظهر السكر والوجد ولا يستقيم طاهر ولا تفيد جوارحه
 بالورع فهو معرور بعيد من الله ومن تغلى واعتزل وترك الجماعات بلا هدر شرعي فبتدع لا يقبل
 الله منه الزهد ومن ادعى الكرامات لنفسه بلا عرض ديني فكاذب يلهيه الشيطان
 ومن قال في غير الغلبات ما بقي سوى الحق في موضع فهو بعيد من الله تعالى مبتدع انتهى
 حاصل ما في الأنوار والوجه كفر من كرامات المؤمنين إذا كان مخالفا للمسلمين لأن ذلك لا يتحقق
 على أحد منهم والذي يتجه أيضا كفر من أنكر معتدلة بجموعه ما عليه معلومة من الدين
 بالضرورة كما يدل له قوله أو صلاة العبد ~~يكون~~ أنكر أحد ههما كذلك خلافا لما
 يوهمه قوله السفن الراتبية وقوله المعيسدين بل يكفي في الكفر أنكار سنة واحدة بالشروط
 المذكورة وان محل تكفير المستحل إذا كان محاصيا لم يكن عن تأويل ولو خطأ لأنه ظني فله شبهة مما
 تمنع الكفر وأنه لا يشترط الكفر في كفر من زعم أنه يرى الله عيانا في الدنيا أو يكلمه شهاده
 اجتماع هذين خلافا لما توهمه عبارة الأنوار بل يكفر زاعم أحدهما ثم رأيت الكواشي
 صرح في تفسيره بكفر معتقد الرؤية بآل عين وهو مرجح فيماد كثره لكن عندى في الحلاق ذلك
 ظاهر والذي يخبره على رؤية أو كلام متضمن للاحاطة بذاته تعالى لما مرار الأصح أنا لا تكفر
 الجهرية ولا المجسمة لأن صرحوا بآباء عقاد لا وازم قواهم كالحديث أو ما هو نص فيه كاللون
 وانتر كيب والاحتياج فتأمل ذلك وكذا يكفر زاعم إسقاط التمييز عنه بين الحلال والحرام
 وإن الله يطعمه أو بسقيه أو أنه يأكل من الغيب أو يأخذ منه ولا يشترط اجتماع هذه الثلاثة
 خلافا لما يوهمه كلام الأنوار أيضا وكذا القائل دع الصلاة الى آخر ما صفيه لا يشترط في
 تكفيره بذلك جمع بين تلك الأمور بل يكفي دع الصلاة مثلا شأن في عمل السر وكذا زاعم
 أن سمع الغر من الدين وأنه أنفع من القرآن لا يشترط في تكفيره جمعه بين هذين بل يكفي
 أحدهما وهذا الذي وقعته به جميعه لم أر من نبه على شيء منه لكنه ظاهر للتأمل فليتنبه لذلك
 ووقع للرافعي كلمات بالمجسمة ترجيحها بعض فقهاء الأعاجم ومنها جملة وحاصلها وإن كثير
 مما أن من قال عمل الله في حق كل خير وعمل السر مني كفر ونظريه الرافعي بقوله تعالى وما
 أصابكم من سيئة فمن نفسنا والظن راضع فالصواب عدم الكفر وهذا من بعض اعتقادات
 المبرقة وهم لا كفرون على الجميع وإن من قال أ الله على سبيل بازاح كفر وأنه لو قال قائل كان
 رسول الله من الله عليه وسلم إذا أكل لحين أصابعه فقال آخر هذا غير أدب كفروا من قال يد

الله طويلا فليل لا يكفر وقيل ان أراد الجارحة كفر انتهى وسر الخلاف في كفر المجردة
وانهم اختلفوا في كفر من قال لغيره الله بظلمك كما ظلمتني أو الله يعلم اني دائما اذ كرك بالدعاء
أو اني أخزن لحزنك وأفرح لفرحك مثل ما أخزن لحزن نفسي وأفرح لفرحها انتهى والذي
يتجه ترجحه في الاولى أنه ان أراد نسبة حقيقة الظلم الى الله ~~كفر~~ والا فلا وفي الاخرتين ان
أراد حقيقة الدوام في اولاهما وحقيقة المماثلة في ثانيتهما كفر لانه نسب الى علم الله غير الواقع
ومن اعتقده انه تعالى يعلم الواقع على غير ما هو عليه فلا شك في كفره لان هذا العلم عين الجهل
ونسبة الجهل الى الله تعالى كفر اتخافوا ما اذا أراد بذلك المبالغة فانه لا كفر به وانه لو قيل له
الا تقرأ القرآن أو ألا تصل فقال شعت من القرآن أو من الصلاة كفر انتهى والذي يتجه ان
محل الكفر هنا ان أراد الاستخفاف بالقرآن أو الصلاة والا فلا كفر لان ذلك مديع به عن
وقوع ملل في النفس وإبانها عن تحمل ثقل الطاعات من غير استخفاف بها وانه لو قيل له صل
فقال المجترى يصلون عنا أو الصلاة المعمولة وغير المعمولة واحد أو صليت الى ان ضاق قلبي أو
قيل له صل حتى تجدد صلاة فقال لا تصل أنت حتى تجدد صلاة أو قيل له بعد
صل فقال لا أسلي فان الثواب لم يأت كفر المجيب بما ذكر في الجمع انتهى وله وجه في غير
الاخيرة فاد ذلك ظاهر في الاستخفاف والاستهزاء بالصلاة والفرق بين قوله فيما مرشيعت
وقوله هنا الى ان ضاق قلبي ظاهر فان الشيع من الشيء لا يستلزم ذمه بوجه بل يستلزم مدحه
اذ لا يشيع الامر الحسن غالبه بخلاف ضيق القلب فانه انما يشيع به عن التصريح فيه بنهاية الذم
والاستخفاف وأما الاخيرة أعني قول العبد مامرا فلا دلالة فيما قاله على استخفاف ولا استهزاء
ومن ثم صرح في الانوار بعدم الكفر فيها وهو لا وجه وانه لو سمع خصمه يقول لا حول ولا قوة
الا بالله فقال ايش يكون لا حول أو ايش يعمل أو نحو ذلك كفر انتهى قلت وكأن وجهه ان
هذا فيه استخفاف بحول الله وقوته ونسبة الله تعالى الى العجز وهو ظاهر في عرف معاني
لا حول ولا قوة الا بالله ثم قائل ذلك اما جاهل لا يعرف معنى هذه الكلمة فيدعي فيه ان لا يطلق
اقول بكفره بل يعرف معناها فان عاد لمسا قاله كفر والا فلا وانه لو سمع هو ذنا فقال هذا صوت
الجرس كفر انتهى وفي الملاق الكفر هنا انظر والذي يتجه انه لا يكفر الا ان قصد بذلك
الاستخفاف أو الاستهزاء بالاذان نفسه وانه لو قيل انظر انما صبر حتى المحشر فقال ايش في المحشر
كفر وانه لو قيل له فلان يأكل ~~لا~~ فقال أحضره حتى أستجده كفر انتهى وفي الملاق
الكفر هنا انظر اذ غاية العزم على السجود لانسان انه كالسجود له بالله فعل وقد صرح حوا بأن
سجود جهلة الصوفية بين يدي مشايخهم حرام وفي بعض صورته ما يقتضي الكفر فليس كلامهم
ان السجود بين يدي الغير مباح وكشروا ما هو حرام غير كفر فالكفر ان يقصد السجود
للمخلوق والحرام ان يقصد لله مظهرا به ذلك المخلوق من غير ان يقصد له أو لا يكون له قصد وانه
لو رجع من محاسن عالم فمات لهز وجهه لانه الله على كل عالم كنز انتهى ويتجه ان محله

فمن أراد حقيقة المعلوم الشامل للأنبياء أو أطلقته بخلاف من أراد توغاضير ذلك وأنه لو
أمره آخر بحضور مجلس العلم فقال أي شيء أحل مجلس العلم كفر انتهى وفي إطلاق الكفر
هنا نظروا ويجه ان محله فيمن أراد الاستخفاف أو الاستهزاء لان اللفظ يعتدل غيرهما وليس
ظاهرا فيها وأنه لو قيل لفقير هذا موثني كفر انتهى وفيه نظر اللهم الا ان يستخف أو يهزأ به
من حيث الفقه الذي هو متلبس به فلا شك في كفره حيث ذوانه لو أعطى خصمه فتوى علم
فأقامها بالارض وقال أي شيء هذا الشرع كفر وأنه لو قال لزوجه يا كفرة أو يا يهودية قتلت
أنا كما قتلت كفرت وأنه لو قيل لمركب الصغار تلب الى الله تعالى فمالى أي شيء عملت حتى
أتوب كفر انتهى وفي إطلاق الكفر في هذه الأخيرة نظر لاحتمال ان يريد انهم انكفروا
باجتناب الكافر كما قال به جماعة بل هو الاصح ونكفروا بذلك لا بنا في وجوب التوبة منها
كما هو ظاهر لان التكفير من أمور الآخرة التي لا تظهر فائدتها الا ثم بخلاف وجوب التوبة فانه
من أمور الدنيا ويرتبط به أحكام دينوية فاختلفا فائدة وأحكاما فلا يلزم من التكفير سقوط
وجوب التوبة وإذا احتمل اللفظ ما ذكرنا احتمالا ظاهرا لم يحسن الإطلاق القول بالكفر
فالذي يجه انه لا يكفر الا ان أراد انه لم يعمل به من جهة من أساءه الماسم ان انكار الجميع عليه
المعلوم من الدين بالضرورة كفر كبيرة كان أو صغيرة وأنه لو قال فلان كافر وهو كافر منى كان
كافرا اقرارا بالكفر انتهى حاصل ما وقع في العزيز بالجمية وترجم عنه بما مر مما علمت ما في
أكثره من النظر وترجيح خلاف الإطلاق فتمام ذلك واعتن به فهم ما وحفظا فانه مهم والعجب من
من القوم ولى وغيره حيث نقلوا ذلك ولم يعترضوه بشيء مع ظهور ما قدمته (فرع) قال بعض المالكية
أيضا من قال ان كان قيل في حق أو حق فلان أو ان جرى له كذا فقد قيل في حق الانبياء أو جرى
لهم حرم عليه الإطلاق ذلك لان ما انتقص به يضيفه للانبياء فيؤدب وفهم بعضهم من كلام الشفاء
السايق انه يكفر بذلك وليس كافهم وقد قال الغزالي أول منها جهر دأ على من تكلم في كلامه
وأى كلام أفصح من كلام رب العالمين وقد قالوا أساطير الاولين وقد قال الامام الكبير امام
أصحابنا أبو منصور البغدادي انه قال في جواب من طعن في الشافعي رضي الله تعالى عنه بأنه
لم يكمل اجتهاده لتوقفه في الرابع من القواين له وليس الشافعي أجمل من رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقد توقف في قذف الرجل زوجه حتى نزلت آية اللعان وقال الشيخ أبو اسحاق ردا
على من طعن على الاشعري وأصحابه وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم مع مجزأته لم يخل من
عدو منافق وحاسد فاسق ينسب اليه ما ليس عليه فغيره أولى وأحرى ان لا يسلم من ذلك ولما حكى
الشافعي ما مر قال وليس في مذهبه ما يوافق القول بالتكفير لا تصر يحاول ولا يتلو يحاول ليس لمن قال
به دليل وعملية بأن القصد التشبيه والاتقاص فاسد اذا لا يقصد ذلك من في قلبه استلام بل
المراد كيف لا يتكلم في حق غيره على وقد تكلم في الأكبر قال بعض المتأخرين بل الإطلاق
التحريري ذلك بحسب مذهبنا من منظور فيه انتهى والوجه عدم التحريم حيث كان المراد

ما قاله اليافعي أو أطلق واذا علمت أكثر المكفرات عند الحقيقة والمالكية فلنذكر لك
 طرقاً من المكفرات عند الحنابلة سواء وافقوا ما مر أو خالفوه وحاصل عبارة الفروع أن مما
 يكون كفراً بحد صفة له تعالى اتفق على اثباتها أو بعض كتبه أو رسوله أو سببه أو رسوله أو ادعاء
 النبوة أو بغض الرسول أو ما جاء به وترك أنكار كل منكر بقلبه ويحدحكم ظاهرو يكفر جاحد
 تحريم التبيذ وكل مسكر ومن ذلك أن يجعل بينه وبين الله تعالى وسائط يتوكل عليها
 ويدعوهم ويسألهم قالوا اجتمعوا يسجدوا نحو شمس أو بآتي بفعل أو قول صريح في الاستهزاء
 أو توهم أن من الصحابة أو التابعين أو تابعهم من قاتل مع الكفار أو أجاز ذلك قتل أو كذب على نبي
 أو أمر في دارنا على خروج خنزير غير مستحل ولا كفر بحد قياس اتفاقاً قبل بسنة راتبة وخالف
 فيه جماعة من التابعين والعراقيين ومن أظهر الإسلام وأسر الكفر فنافق كافر كابن أبي سلول
 وإن أظهر أنه قائم بالواجب وفي قلبه لا يفعل فنافق كقوله تعالى في ثعلبية ومنهم من عاهد الله
 لئن آتانا من فضله الآية وفي كفره وجهان والراجح أن ما كان من النفاق في الأفعال لا كفر به
 كالرياء للناس ومنهم من كفر بالحجاج لاجل ما انتهوا به حرم الله وحرم رسوله فأورد عليه يزيد
 ويحوه ومن ثم كان الراجح مانص عليه الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه وأصحابه من عدم
 الكفر وحرمة الأعراف لابن الجوزي منهم وغيره ولا يكون حاكياً كفر سمعه من غير اعتقاده
 وأما اجتماع وفي الانتصار من تزيين كفار من ليس غياراً وشذوذاً وتعاين صليب بصدوره
 حرام ولم يكفر وميل كلام بعضهم إلى الكفر وفي الفصول أن شهد عليه أنه كان يعظم
 الصليب مثلاً يقبله ويتقرب بقربات أهل الكفر ويكثر من بيعهم ويوت عباداتهم احتمال
 انهردة وهو الأرجح لأن المستهزئ بالكفر ككفر ولأن الظاهر أنه يفعل ذلك عن اعتقاد وجزم
 ابن عقيل بأن من آمن القرآن أو محضه أو طلب أن يناقشه أو ادعى أنه مختلف فيه أو مختلف
 أو مقدور على مثله ولا يكره الله منع قدرتهم كمر بل هو مجزئ بنفسه والعجز شمل الخلق انتهى
 حاصل كلام الفروع وتأمله يعلم أنه موافق لما قدمناه من مذهبتنا وغيره في أكثر ما ذكر
 وعندهم أن ترك الصلاة كفران دهي إليها وامتنع دون غيرها من العبادات وأعلم أن الدعاء
 يقسم إلى كفر وحرام وغيرهما فمما هو كفران يسأل في ما دل السمع القاطع على ثبوته كاللهم
 لا تعذب من كفر بك أو اغفر له أو لا تغفر له فلا نأ الكافر في النار لأن ذلك طلب لتسكين الله
 تعالى فيما أخبر به وهو كفر وكان يسأل الله تعالى أن يرجمه من البعث حتى يستريح من
 أهوال يوم القيامة ما ذكر قبله ومنه أن يطلب ثبوت ما دل السمع القطعي على نفيه كاللهم خلد
 فلانا المسموع في النار ولم يرد سوء الخاتمة أو يطلب أن الله يحياه أبداً حتى يسلم من كرات
 الموت أو أن الله يجعل أبداً من محبته وناسخاً لآدم أبداً لا يدين ودهر الدهرين حتى يقل
 القصاد والكفر بجميع ما ذكره الشرافي ولك أن تقول لعنه مبنى على أن لازم القول
 قول وقد مر أن لازم المذهب ليس بمذهب عليه لا كفر بمجرد هذه الأقوال إلا أن أراد مع ذلك

عدم حقيقة ما دل على الوقوع أو عدمه أو أنه يتطرق إليه الكذب أو شئت في ذلك إما أن لم يكن له
 فساد أو أراد أن الله لا يجب عليه شيء فلا ينبغي أن يكون ككفرهم رأيت بعض أئمة مذهب القرامطة
 قال عقب كلامه المذکور ذلك أن تقول هذا من طلب ما لا فائدة في طلبه من حيث العلم بحصول
 ذلك ولا كفر يلزم منهما وأما الزام الكفر بأولى من الزام طلب العبث بل الزام هذا أولى
 استعجاباً للإيمان المعلوم منه بأشياء كثيرة وبالصريح انتهى وهو وحسن وعمما يكون من الدعاء
 ككفر أيضاً أن يطلب الهدى نفي ما دل العقل القطعي على ثبوته مما يحل بالجلال الربوبية كان
 يسأل الله طلب علمه حتى يستتر العبد في قباضه أو سابع ربه حتى يأمن المؤاخدة أو ثبوت ما دل
 القاطع القطعي على زعمه مما يحل بالجلال الربوبية كان به ظم شوق الهدى إلى ربه فسأله أن
 يجعل في شيء من مخلوقاته حتى يجتمع به أو أن يجعل التصرف في العالم بما أراد قال القرامطة وقد
 وقع هذا الجماعسة من حولة الصوفية ويقولون فلان أعطى كلمة كن ويسألون أن يعطوا كلمة
 كن التي في قوله تعالى إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون وما يعلمون معنى هذه
 الكلمة في كلام الله تعالى ولا يعلمون معنى إعطائها انصح انما أعطيت ومقتضى هذا الطلب
 الشرك في الملك وهو كفر والحلول كفر وإن لم يجعل بينه وبينه نسباً يشرف به على العالم لانه
 طلب استيلاؤه وهو كفر وذكروه في هذه الأنواع صحيح لما مر أن من شئت في سلب صفات
 الذات عنها أو أنه تعالى يحل في شيء أو يحل فيه شيء أو أنه ولد أو أنه يولد أو كفر ولا شك
 أن سؤال شيء من ذلك انما ينشأ عن تجويز وقوعه وهو كفر اسكن ما ذكره عن الصوفية فيه
 انظر لانه يلزم عليه نسبة النقص إليه تعالى فضلاً عن كونه موصفاً بذلك فالصواب فيه عدم
 الكفر ثم رأيت بعض أئمة مذهبهم قال قلت الزام الكفر للصوفية من حيث قولهم أعطى فلان
 كلمة كن غير صحيح فإن هذا الكلام يصدق على من أخرق الله له العادة مرة أو مرتين بأن
 طلب من ربه شيئاً أو هم يشئ فتصوّر مطلبه على وفق مراده غير تدريج بل دفعة وهذا القدر
 صحيح وجوده ولا يلزم منه الشرك بالله في الملك ولا بأكثر من ذلك انتهى وهو حسن قال القرامطة
 وأعلم أن الجاهل بما تؤدى إليه هذه الادعية ليس عذراً عند الله تعالى لان اتعاذة الشرعية
 دلت على أن كل ما يمكن المكاف دفعه لا يكون حجة للجاهل على الله ثم قال نعم الجاهل الذي
 لا يمكن المكاف دفعه بمقتضى العادة يكون عذراً كما لو تزوج أخته بظن الجنبية وأصل هذا
 الفساد الدخول على الإنسان في هذه الادعية انما هو الجاهل ما حذر منه وأحرص على العلم
 فهو النجاة كما أن الجاهل هو الضلال انتهى وقد ذكر بعد ذلك اتعاذ الدعاء إلى محرم وغيره
 وأطال فيه بما في بعضه نظراً ولا غرض لنا في ذكره في هذا الكتاب وقد ذكرنا من جملته
 أحكام الدعاء في كتابي شرح مختصر الرضائي آخر باب صفة الصلاة فانظره ان أردت بقائه
 مع في ذلك فأوعى أسأل الله قبوله وتيسيراً مقامه في عافية بلا حجة في ثبات وفوائده منها قد مر
 أن الكفر قد يكون كفراً أو غرضنا الآن استقصاء ما يمكن من الكلام فيه وفي آتاهم وحقيقة

و بيان احكامه ردعالكثير من ائمه حكواعليه وعلى مايقرب منه وعدوا ذلك شرفا ونفرا فنقول
 مذهبنا في السحر ما دنا به فيما مر وحاصله انه ان اشتمل على عبادة مخلوق كشمس أو قمر
 أو كوكب أو غيرها أو السجود له أو تعظيمه كعبادة نظم الله سبحانه أو اعتقاد أن له تأثيرا بذاته
 أو تقيص نبي أو ملك بشرطه السابق أو اعتقاد باحثة السحر بجميع انواعه كان كفرا وردة
 فيه كتاب الساحر فان تاب والاقبل والسحر له حقيقة عند عامة العلماء خلافا لما تزله وأبي جعفر
 الاسترأبادي وسياق لذلك غريب و قد يأتي الساحر بقول أو يقول بغير حال المسحور فيمرض ويموت
 منه اما لو اهل الي بدنه من دخان أو غيره أو دونه ويحرم فعله اجماعا ويكفر مستبجه وفي الحديث
 ليس مناهن سحر او سحره أو تكهن أو تكهن له ومن يحسنه ان وصفه بكفر كالتقرب الى
 الكواكب السبعة وانها تحسنه او انه يفعل به دون قدرة الله تعالى كفر كما علم عاصم والام
 يكفر وتعلمه ان لم يتحج لاعتقاده هو كفر قيل حلال وهو ما في الوسيط كالات الكفرة و قد يصد به
 دفع ضرر وهو يعرف به حقائق الاشياء وقيل يكفره والا كفرون على حرمة مطلقا لحرف الافتتان
 والاضرارو يحرم التكهن واثبات الكاهن وتعلم الكاهن ان يكون كذا التنجيم والضرب بالرمل
 والشعر والحما والشعبذة وأما الحديث الصحيح كان نبي يخط الرمل فن وافق خطه فعناء فن
 علمت موافقته فالجواز مع معرفة الموافقة ونحن لا نعلمها هذا حاصل كلام أئمتنا وأما الامام
 مالك رحمه الله تعالى فقد أطلق هو وجماعة سواء الكفر على الساحر وان السحر كفر وأن
 تعلمه وتعلمه كفر كذلك واب الساحر يقتل ولا يستتاب سواء سحر مسلما أم ذميا كالزندق
 ولبعض أئمة مذهبه كلام نفيس في المسئلة فيه استشكل ما ذهب اليه امامه وبيان حقيقة
 السحر وحاصله ان الطرطوشي قال قال مالك وأصحابه الساحر كافر فيقتل ولا يستتاب سحر
 مسلما أو ذميا كالزندق قال محمد بن الطهره قبلت قوله قال اصبح ان الطهره ولم يتب فقتل فماله
 لبيت المال وان تستر فلو رثته من المسلمين ولا أمرهم بالصلاة عليه فان فعلوا فهم اعلم ومن
 قول علمائنا القدماء لا يقتل حتى يثبت انه من السحر الذي وصفه الله تعالى بأنه كفر قال
 اصبح يكشف عن ذلك من يعرف حقيقة مولاي قنله الا السلطان ولا يقتل الذمي الا أن يضرب
 المسلم بسحره فيكون نقصا فيقتل ولا يقبل منه الاسلام وان سحر أهل ملته اذبالا أن يقتل
 أحد افيقتل به وقال سحنون يقتل الا أن يسلم وهو خلاف قول سيدنا مالك ويؤدب من تردد في
 السحرة اذالم يثبت سحر او لا علمه لانه لم يكفر ولكنه ركن الكفرة قال وتعلمه وتعلمه عند مالك
 كفر وقات الحنفية ان اعتقد ان الشيء لم ينفع له ما شاء فهو كافر وان اعتقد انه تخييل
 وتو به لم يكفر وقالت الشافعية رضي الله تعالى عنهم يصفه فان وجدنا فيه كفرا كالتقرب
 للكواكب أو يصدق انها تفعل فيتمس منها فهو كافر وان لم نجد فيه كفرا فان اعتقد باحثة
 فهو وكفر قال الطرطوشي وهذا متفق عليه لان القرآن نطق بتحريره واحتج من لا يقول أن تعلمه
 كفر بأن تعلم الكفر ليس بكفر والاصولي يتعلم جميع أنواع الكفر ليحذر منه ولا يقدح في

تهادته وأخذته فالسحر أولى أن لا يكون كفرا ولو قال الإنسان أنا تعلمت كيف يكفر بالله
لا جتنه أو كيف الزنا أو أنواع الفواحش لا جتنهم الم يأتهم قال القماني هذه المسئلة في غاية
الاشكال على أصواتنا فإن السحرة يعتقدون أشياء تأتي قواعد الشر بعبء أن تكفرهم كفعل
الحجارة المتقدم ذكرها قبل هذه المسئلة ولذلك يجمعون عقاقير ويجعلونها في الأنهار والآبار
أو في قبور الموقى أو في باب يفتح إلى الشرق ويصدقون أن الآثار تحدث عن تلك الأمور بخصوص
نفوسهم التي طبعها الله تعالى على الربط بينها وبين تلك الآثار عند صدق العزم فلا يمكن أن
تكفيرهم بجمع العقاقير ولا بوضعها في الآبار ولا باعتقادهم حصول تلك الآثار عند ذلك
الفعل لأنهم جبروا ذلك فوجدوه لا يحرم عليهم لأجل خواص نفوسهم فصار ذلك الاعتقاد
كاعتقاد الأطباء عند شرب الأدوية وخواص النفوس ولا يمكن التكفير بهم إلا نهائيا
من كسبهم ولا تكفر بغير مكتسب وأما اعتقادهم أن الكواكب تفعل ذلك بقدرته الله فهذا
خطأ لا نهائيا تفعل ذلك وانما جاءت الآثار من خواص نفوسهم التي ربط الله بها تلك الآثار
عند ذلك الاعتقاد فيكون ذلك الاعتقاد في الكواكب كما إذا اعتقد طبيب أن الله تعالى
أودع في الصبر والسقم ونيا عقد البطر وقطع الإسهال وأنه تكفيرهم بذلك فلا وإن اعتقدوا
أن الكواكب تفعل ذلك والشياطين تقدرها إلا بقدرته الله تعالى فقد قال بعض علماء الشافعية
هذه المذهب المعتزلة من استقلال الحيوانات بقدرته تعالى فكل لا تكفر
المعتزلة بذلك لا يكفروا ولا ومنهم من فرق بأن الكواكب مظنة العبادات فإذا انضم إلى ذلك
اعتقاد القدرة والتأثير كان كفرا وأجيب عن هذا الفرق بأن تأثير الحيوان في القتل والضرب
ولرفع في مجرى العادة مشاهد من السباع والادميين وغيرهم وأما كون المشتري أو رجل
يوجب شقاوة أو سعادة فأنما هو حزر ونظم للعنجمين لا حجة في ذلك وقد عبت البقر
والشجر فصار هذا الشيء مشترك بين الكواكب وغيرها والذي لا مزية فيه أنه كفران اعتقاد
إسمائته بنفسيها لا تحتاج إلى الله تعالى فهذا المذهب الصائبة وهو كفر صراح لا سيما أن صرح
بنفي ما عداها وأما قول الأصحاب أنه علامة فشكل لا نانتكلم في هذه المسئلة باعتبار التقيا
ونحن نعلم أن حال الإنسان في تصديقه الله تعالى ورسوله بعد عمل هذه العقاقير كحاله قبل ذلك
وإذا أرادوا الخاتمة فشكل لأننا نكفر في الحال بكفر واقع في المآل والمستمقيم في هذه المسئلة
ما حكمه الطرطوشي عن قدماء أصحابنا أنه لا يكفر حتى يثبت أنه من السحر الذي كفر الله به
أو يكون سحرا مشعلا على كفر كما قاله الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وقول الإمام مالك رضي
الله تعالى عنه أن تعلمه وتعليمه كفر في غاية الاشكال اذهو خلاف القواعد وقال قبل ذلك
والصواب أن لا يرضى به هذا حتى يبين معقول السحر اذهو يطلق على معان مختلفة وبيانها أن
الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال استحدث الخوارق أن كاد يجرد النفس فهو السحر وإن
كان على سبيل الاستعانة بالملكيات فذلك دعوة الكواكب وإن كان على سبيل صريح أقوى

السماء بآقوى الارضية فذلك الطاسمات وان كان على سبيل اعتبار النسب الرياضية فذلك
 الجدل الهندسية وان كان على سبيل الاستعانة بالارواح الساذجة فذلك العزيمة انتهى قال
 القراني أيضا والسموات سبع على حقائق مختلفة وهي السبع والسموات والسموات والسموات من
 الحيوانات وغيرها والطلسمات والافاق والرفق والعزائم والاستخدامات فالسموات عبارة عما
 تركيب من خواص ارضية كدهن خاص او كمامات خاصة توجب تخيلات خاصة وادراك
 الخواص الخمس وبعضها الحقائق خاصة من الماء كولات والمشمومات والمبصرات والمملوات
 والمشمومات وقد يكون لذلك وجود يخافه الله اذ ذلك وقد يكون لا حقيقة له بل هي تخيلات
 والهميات تباينها عن السموات بالآثار الصادرة عنها تضاف للآثار السماوية من الاتصالات
 الثلاثة وغيرها من أحوال الافلاك فتحدث جمع ما تقدم ذكره فمما هو الواحد بالسموات
 والآخر بالسموات والخواص للحيوانات وغيرها كثير ذكره والله يؤخذ بسبعة حجار ويزج
 بها كلب شأبه انه اذا رمى بحجر عرضه فاذا رمى بسبعة حجار وعرضا كلها القطعت بعد ذلك
 وطرح حلت في ماء فن شرب منه ظهر فيه آثار خاصة يعبر عنها السحرة فهذه تثبت للسحر وامن
 ما ذكره الاطباء من الخواص في هذا العالم للنباتات وغيرها من هذا القبيل ولا يشك في
 الخواص في هذا العالم فمنها ما يعلم كاحتصاص النار بالاحراق ومنها ما لا يعلم مطلقا ومنها
 ما تعلمه الامراء كالجر المدموم وما يصنع منه السكيباء ونحو ذلك كما قال ان في الهند سبع اذا
 عمل منه دهن ودهن به انسان لا يقطع فيه الحديد ويكسرا آخرا اذا استخرج منه دهن وشرب
 على صورة خاصة مذكورة عندهم في العمليات استغنى عن الغذاء وأمن من الاضرار
 والاستقام ولا يموت بشئ من ذلك وطالت حياته ابد حتى يأتي من يقتله أماموته بالاسباب
 العادية فلا خواص النفوس لاشك فيها فليس كل أحد يؤدى بالعسين والذين يؤذون بها
 تختلف احوالهم في ذلك فهم من يصيد بالعين الطير من الهواء ويقطع الشجر العظيم من الثرى
 وآخرا عما يصل لتمر يض الطيف ومن الناس من طبع على صحة الحزم ولا يخطئ غالبا ثم
 نجد واحدا له خاصية في علم الكشف وآخري في علم الرمل وآخري في النجوم ومن خواص النفوس
 ما يقتل وفي الهند جماعة اذا ركبوا نفوسهم قتل شخص مات ثم اذا شق صدره في الوقت لا يوجد
 قلبه بل انزعوه من صدره بالهبة والعزم وقوة النفس ويجري بوب بالزمان فيجرب عليه همهم
 فلا يوجد فيه حية وخواص النفوس كثيرة والطلسمات نفس اسماء خاصة لها تعلق بالافلاك
 والسكواكب على زعم أهل هذا العلم في أجسام من المعادن أو غيرها فلا بد في الطلسم من
 هذه الثلاثة الاسماء المخصوصة وتعلقها ببعض اجزاء الفلك وجعلها في جسم من الاجسام
 ولا بد مع ذلك من قوة نفس سالحة لهذه الاسماء ليس كل النفوس مجبولة على ذلك والافاق
 ترجع الى مناسبات الاعداد وجعلها على شكل مخصوص وهذا يكون شكل من تسع
 بيوت مبلغ العدد من كل جهة خمسة عشر هوليديرا عشر واخراج المسجون ووضع الجنين

وكل ما كنت من هذا المعنى وضابطه بطرد زعم واحد وكان الغزالي يعتني به كثيرا حتى نسب اليه
 والرقى الفاظ خاصة تحدث عندها انشاء من الاستقام والادواء والاسباب الملهكة ولا يقال
 افظ الرقى على ما يحدث في رابل ذلك يقال له السحر وهذه الالفاظ منها شر وع كالفاتحة
 وغيره شر وع كرقى الجاهلية والهند وغيرهما و ربما كان كفرا فنهى الامام مالك رحمه الله
 تعالى عن الرقى بالجمجمة والعزائم كلها يزعم أهل هذا العلم أن سليمان علي نبينا وعليه
 الصلاة والسلام لما أعطاه الله تعالى هذا الملك وجد الجن يعيثون بالناس في الاسواق
 ويخطفونهم من الطرقات فسأل الله تعالى أن يولي على كل قبيلة من الجن ملكا يضبطهم
 عن الفساد فولي الله تعالى الملائكة على قبائل الجن فخرجهم من الفساد ومخالطة الناس
 وألزمهم سيدنا سليمان صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه وسلم القفار والخراب من الارض
 دون الاماير ليسلم الناس من شرهم فاذا عتابهم وافسد ذكرا المزم كادات تعظم بها تلك
 الملائكة و يزعمون ان لكل نوع من الملائكة اسماء أمرت بتعظيمها ومضى اقسام عليها بها
 اطاعت وأجابت وفعلت ما طلبها فاما المزم بتلك الاسماء على ذلك القليل فيحصر له ملك القليل
 من الجن الذي طلبه أو الشخص منهم يحكم بينهم بما يريدون ان هذا الباب انما دخله
 الخلل من جهة عدم ضبط تلك الاسماء فاهمجمية لا يدري هل هي مضمومة أو مفتوحة
 أو مكسورة وقور بما اسقط النسخ بعض حروفه من غير علم فيختل العمل فان المقسم به افظ
 آخر لا يعظمه ذلك الملك فلا يجيب ولا يحصل مقصود المعزم والاستخدامات فسمان الكواكب
 والجان فيزعمون أن للسكواكب ادراكا اذا قوبلت بخور وتلى شيء خاص على الذي يماثر
 الخجور و ربما تقدمت منه افعال خاصة منها ما هو حرام كاللواط ومنها ما هو كفر صريح وكذلك
 الالفاظ التي يجالط بها الكواكب منها ما هو كفر صريح يناديه بلفظ الأوهية ويخبر ذلك
 ومنها ما هو غير محرم فاذا حصلت تلك الكلمات مع الخجور ومع الهيات المشروطة كانت روحانية
 تلك السكواكب مطيعة له متى أراد شيئا فعلة له على رغبهم وكذلك القول في ملوك الجن على
 زعمهم ادا عملوا لهم تلك الاعمال الخاصة فهذا هو الاستخدام على زعمهم والغالب على المشتغل
 بهذا السحر ولا يشتغل به مفلح ولا مسدد النظر وافر العقل وبعد ان علمت حكم الساحر على
 مذهب الشافعية والمالكية والحنفية فلا بأس بذلك حكمة عند الحنابلة فان كنتم مشتغلة على
 غرائب فيها صاحب المروءة وحاصل عبارته ويكفر الساحر بعبادة دحل وعنه أي عن أحد
 لا اختاره ابن عقيل وجزم به في اتبصرة وكفره أبو يعلى بعمله قال في الترغيب هو أشد شجريا
 وحمل ابن عقيل كلام الامام أحمد في كفره على معتقده وان فاعله يفتق ويقتل حده افعلى الاول
 يقتل وهو أي الساحر من يركب كدسة فتسير به في الهواء ويحويه وكذا قيل في معزم على الجن
 ومن يجمعها بزعمه وانه يأمرها فطبيعه وكاهن وعراف وقيل يعزر وقيل يحوز تعزيره ولو
 بالقتل وفي الترغيب السحر والمنجم كالساحر عند أصحابنا وان ابن عقيل فنفه فقط ان قال

أصبحت بحديثي وفراشي فان خبر قوم ابتر يقته انه يعلم الغيب فلا امام قتله لسهيه بالفساد
وفي الدعوى من كتبهم بعد ذلك ما مر قال شيخنا التتبع كالا استدلال بالاحوال الذمكية على
الحوائث الارضية من السحر قال ويحرم اجتماعها وقرأوا لهم وآخروهم ان الله يدفع عن أهل
العبادة والدعاء ببركته ما زعموا ان الافلاك تستجلبه وتوجده وان لهم من ثواب الدارين
ما لا تقوى الافلاك ان تجلبه ومن سحر بالادوية والادوية وسقى مضر عز و قيل ولو ما قتل
وقال التامضي والحلواني ان قال سحري تنفع واقدار على القتل به قتل ولو لم يقتل والمتعب
والقاتل بزجر الطير والضارب بحصاة وشبهه وقد اح ان لم يعتقد باحتماله وان يعلم به عز وركب
عنه والا كفر ويحرم طاسم ورقية بغيره في وقيل بكره وتوقف الامام أحمد رضي الله تعالى
عنه في الحل للسحر أي لاجل ازالته بسحر آخر وفيه وجهان وسأله هنا عن يأتيه محورة
فيطلقه عنها قال لا بأس قال الحلال انما ~~سحره~~ فعله ولا يرى به مسا كميته مهنا وهذان
الضرورة التي يداح فعلها ولا يقتل سحر كذا في علي الاصم وفي التبصرة ان اعتقدوا جواز
وفي عيون المسائر ان الساحر يكفر وهل تقبل توبته على روايتين ثم قال ومن السحر السعي
بالتميمة والافساد بين الناس وذلك شائع عام في الناس ثم قال في عيون المسائل فأما من سحر
بالادوية والادوية وسقى شيء يضرب فلا يكفر ولا يقتل ويعز بجمادى رده وما قاله غريب ووجهه
انه يقصد الاذى بكلامه ومجمله على وجه المكر والحيلة فاشبه السحر وبهذا يعلم بالعادة والعرف
انه يؤثر وينتج ما يعمل السحر أو أكثر فيعطى حكمه نسوية بين المتماثلين أراثة ارباب لا سيما
ان قلنا يقتل الأمر بالقتل على رواية سبقت فها أولي أو المسلمان يقتل فها من قتله واهذا
ذكر ابن عبد البر عن يحيى بن كثير قال يفسد انما والكذاب في ساعة لا يقدره السحر
في سنة ورأيت بعضهم حكاه عن يحيى بن أكرم قال انما من السحر يعمل انما في ساعة
ملا بعمله السحر في شهر لكن يقال الساحر عما كفر بوصف السحر فهو أمر خاص ودليله
خاص وهذا ليس بساحر وانما يؤثر عمله ما يؤثره فيعطى حكمه الا في الاختصاص به من الكفر
وعدم قبول التوبة ولعل هذا القول أوجه من تعزيره فقط فظهر مما سبق انه رواية مخرجة
من الممسك والامر ومن أطلق الشارع كفره كدعواه غير آية ومن أتى عرافا فصدقه بما
يقول قبل كفر التهمة وقيل قارب الكفر وذكر ابن حامد روايةين أحدهما تشديد وتأكيده
نقل بن حنبل كفر دون كفر لا يخرج من الاسلام والثانية يجب التوقف انتهى ما في الدعوى
وهو مشتمل على خرائب ونفائس يرتدع بها السحرة وعبارة التنقيح ولا تقبل في الدنيا توبة
زندق وهو المناق وهو من يظهر الاسلام ويخفي الكفر ولا من يظهر الخير ويطن الفسق
ولا من تسكرت رفته أو سب الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم مريحا أو بغضه ولا الساحر
الذي يكفر بسحره ثم قال ويقتل الساحر المسلم الذي يركب المسكنة فتسببه في الهواء ونحوه
ويكفر هو ومن يعتقد حله واما الذي يسحر يادوية وتدين وسقى شيء يضرب فانه يقتل من ان قتل

بشعره غالباً والافالدية ومشمس حذوقاً بل بنجر الطير وضارب بصصى وشعر وقد اح ان لم يفقد
 اباحته وانه لا يعلم به عزرو ويكن عنه ويحرم طامع ورقية بغير عري و يجوز الحل بسحر
 للضرورة انتهى وبقية ههنا فوالد لا بأس بذكرها وان لم يكن لها كبير مناسبة فيما نحن
 فيه وهي ان الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال في كتابه المختص بالسحر والعين لا يكونان في
 فاضل لان من شرط السحر الجزم بصدور الاثر وكذلك أكثر الاعمال من شرطها الجزم والفاضل
 الممتلي علماً يرى ونوع ذلك في المكثات التي يجوز ان توجد وأن لا توجد فلا يصح له عمل أصلاً
 وأما العين فلا بد فيها من شرط التعظيم للرفق والنفس الفاضلة لا تصل في تعظيم ما تراه الى هذه
 الغاية فلذلك لا يصح السحر الا من الجائر والتركمان والسودان ونحو ذلك من أبواب النفوس
 الجاهلة فيقال السحر له حقيقة وقد يموت المسحور أو يتغير طبعه قاله الشافعي وابن حنبل رضي
 الله تعالى عنهما وقالت الخنفة ان وصل الى بدنه كالنخاع ونحوه جاز ان يؤثر والا فلو كانت
 القدورية لاحقيقة للسحر وهذا لا يصح فان مالا حقيقة له لا يؤثر وقد سحر النبي صلى الله عليه وسلم
 وقد سحرت أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها جارية اشترتها وقد أطيقت اللهابة رضي الله
 تعالى عنهم على صحة ذلك ومن جهة الزاهدين أنه لاحقيقة له قوله تعالى يخيل اليهم من صهرهم
 انها تسيحى ولانه لو كانت له حقيقة لأمكن السحر ان يدعى النبوة فانه قد يأتي بالخوارق على
 اختلافها والجواب ان السحر أنواع فبعضه هو الذي فيه تخيل وعن الثاني ان اضلال الخلق
 ممكن ولكن الله تعالى أجرى العادة بضبط مصالحهم فما ييسر ذلك على الساحروكم من ممكن
 يمنع الله تعالى من الدخول في العالم لأنواع من الحسكهم مع اناس بين الفرق بين السحر والمجزة
 من وجوه فلا يحصل اللبس واعلم ان الفرق بين معجزات الانبياء وسحر السحرة وعزمهم عما
 يتوهم انه خارق للعادة قد أشكل على جماعة من الاصوليين وغيرهم وهو عظيم الموقع في الدين
 والكلام عليه من ثلاثة أوجه فرق في نفس الامر باعتماد الباطن ووفق باعتبار الظاهر اما
 الفرق او قس في نفس الامر فهو ان السحر والطلسمات والسيما وجع هذه الامور ليس
 فيها شيء خارق للعادة بل هي عادة جرت من الله تعالى بترتيب مسببات على أسبابها غير ان تلك
 لأسباب لم تحصل لكثير من الناس بل للقليل منهم كالمقاير يعمل منها السكيبا والحشائش
 التي يعمل منها النفط التي تخرق الحصون والدهن الذي من ادهن به لم يقطع فيه حديد ولا تفد
 عليه النار فهذه كلها في العالم أمور غريبة قليلة الوقوع واذا وجدت أسبابها جرت على العادة فيها
 وكذا أسباب السحر اذا وجدت حصل وكذلك السيميا وغيرها كلها اجارية على أسبابها العادية
 غير ان الذي يعرف تلك الأسباب قليل في الناس وأما المعجزات فليس لها سبب في العادة أصلاً
 فلم يجعل الله في العالم عقاراً يخلق البحر أو يسيل الجبل ونحو ذلك وهذا فرق عظيم غير ان الجاهل
 بالامر ينسب قول ما يدري ان هذا سبب والآخرة لا سبب له فتذكر الفرقين الآخرين أحدهما
 السحر وسحري مجراه مختص بمن عمل له حتى ان أهل هذه الحرف اذا استدعاهم الملوك

ليستعوا لهم هذه الامور يطلبون منهم أن يكتب اسماء كل من يحضر ذلك المجلس فيصنعون
 منه هم لمن سمي لهم فان حضر غيرهم لا يرى شيئا مما يراه الذين سموا قال العلماء واليه
 الاشارة بقوله تعالى ونزع يده فاذا هي بيضاء للناظرين أي اسكل ناظر ينظر اليها فارتقت
 بذلك السحر والسيما وهذا فرق عظيم الشرق الثاني قرأتين الاحوال المفيدة للعلم القطعي
 الضروري المختصة بالانبياء عليهم الصلاة والسلام المقودة في حق غيرهم فتجد النبي عليه
 أفضل الصلاة والسلام أفضل الناس نشأة وولد وشرفا وخلفا وخلفاء وصدقاء وادبا وامانة
 وزهادة واشفاقا ورققا بعد اذن الله نعمة والسكذب والتوبة الله أعلم حيث يجعل رسالته ثم
 أصحابه يكثر في غاية العلم والنور والبركة والتقوى والديانة كما صاحب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كانوا يحرفون في العلوم على أنواعها من الشرعيات والعقليات والجنائيات والسياسات والعلوم
 الباطنية والظاهرة حتى انه روي أن عليا جلس مع ابن عباس رضي الله تعالى عنهم وانهم
 تكلموا في الباء من بسم الله من العشاء إلى أن طلع الفجر مع انهم لم يدرسوا ورقة ولا قرؤا
 كتابا ولا تفرغوا من الجهاد ولقد قال بعض الاصوليين لو لم يكن شاهد الرسول الله صلى الله
 عليه وسلم الا أصحابه لكفوا في اثبات نبوته وكذلك أيضا ما علم من فرط صدقه حتى كان يقال
 محمد الامين وما من نبي الا وله في هذه الاقرائن لطائف والمقايمة الجاثب والساحر على العكس في
 ذلك ومنها قال بعض الحنفية اعلم أن من تلفظ بلفظ الكفر بكفر وان لم يعتقه دانه لفظ الكفر
 ولا يهذر بالجهل وكذا كل من لم يملك عليه أو استحسنته أو رضى به يكفر ومن أتى بلفظ الكفر
 حبط عمله وتقع الفارقة بين الزوجين ويجدد النكاح برضا الزوجتان كان الكفر من الزوج
 وان كان من الزوجة يجبر على النكاح وهذا بعد تجديد الايمان والتبري من افظ الكفر حتى
 أن من أتى بالشهادة عادة ولم يرجع عما قاله لا يرتفع الكفر عنه ويكون وطؤه وطئ زنا وله
 وله الزنا وعند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لو مات على الكفر حبط عمله ولو قدم وجدد
 الايمان لم يحبط عمله ولا يلزمه تجديد النكاح ولو صلى صلاة الوقت ثم أسلم لم يقضها وعندنا
 يقضها وكذا الحج فلو أتى بكلمة تجرى على لسانه كلمة الكفر بلا قصد لا يكفر انتهت كلام هذا
 الحنفى وما حكمه من مذهبنا صحيح بل مذهبنا موافق لجميع ما قاله الا في الطلاق عدم العذر
 بالجهل فانه عندنا يعذر ان قرب اسلامه أو نشأ بعبد اذن العلماء والا في الطلاق وقوع
 الفارقة بين الزوجين فانها عندنا لا تقع ان صدرت الردة من أحد الزوجين قبل الوطئ فحينئذ تقع
 الفارقة مطلقا فان وقعت من أحدهما بعد الوطئ انتظرنا المرتد فان أسلم قبل انقضائه العدة بان
 بقاء النكاح وان استمر لانه مضى بها بان طلاق النكاح من يوم الردة وما ذكره من الخلاف بيننا
 وبينهم في الاحباط صحيح ~~لكن~~ محله في وجوب القضاء بعد الاسلام أما بالنسبة لبطلان
 ثواب جميع ما مضى من عبادات المرتد قبل رده فحكم موافقوههم على ذلك فقد نص الامام
 الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام على أن الانسان اذا ارتدوا عبادا بالله حبط ثواب جميع

أعماله وانما الذي سبق له سرها فقط حتى لا يلزمه القضاء لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فميت وهو كافر فاولئك حببطت أعمالهم الآية فترتب فيها حبوط الاعمال على الموت مرتدا وبه تنقيد الآية الاخرى المطابقة لحبوط الاعمال بالردة ومنها أن من كفر بغير صفة صلى الله عليه وسلم أو تنقيصه قبل تواتره اتفاقا وتجب استنابته على الاصح وأما من كفر بصفة صلى الله عليه وسلم أو تنقيصه صريحا أو ضمنيا ومثله الملك فاختلافوا في محتم قتله فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأصحابه يقتل حدا لا ردة ولا تقبل توبته ولا عذره ان ادعى سهوا أو نحوه ومن ثم قال صاحب المختصر منهم أن هذا مما قدمته من الشافعيون سب نبيا أو ملكا وان عرض أو لعنه أو عاه أو قذفه أو استخف أو غير ذلك أو ألحق به نقصا في دينه أو نقصا له أو غرض من مرتبته أو وفور عليه أو زهده أو أضاف له مالا يجوز زعمه أو سب له مالا يليق بمنصبه على طريق الذم أو قبل له بحق رسول الله فلعن وقال اردت ان اقرب قتل ولم يستجب حدا الا أن يسلم الكافر وأن يظهر انه لم يردمه بل همل أو سكر أو تهو وانتهى واستدلوا على ذلك بامرر (الاول) بقوله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة واعدا لهم عذابا مهينا ووجه الدليل أن من لعنه الله كذلك وأعد له ما ذكره قرأ بعده من رحمة وأجله في ويل عقوبته وانما يستوجب ذلك الكافر وحكمه القتل فاقضت الآية ان اذى الله واذى رسوله كفر نعم اطلاق الاذى في حقه تعالى انما هو على سبيل التجوز اذ هو يصل الشر الخفيف للؤذى فان زاد كان اضرا راء (والثاني) بقوله تعالى قل يا الله وآياته ورسوله كنتم تستهزؤن لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم قال المفسرون كفرتم بآياتكم في رسول الله (والثالث) بخبر أبي داود والترمذي عن لنا بآب الشرف من الكعب بن الاشرف أي من ينذب لقتله فقد استعلن بعد ادواتها وهجاء في رواية فانه يؤذى الله ورسوله ثم وجه اليه من قتله غيلة دون دعوة بخلاف غيره من المتمركين وعلمه بآية الله على انه لم يأمر بقتله للاشرار وانما أمر به للاذى (الرابع) بما رواه أبو داود انه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح آمن الناس الاجاعة كانوا يؤذونه منهم ابن أبي سرح اختبا عند سبينا عثماني رضي الله تعالى عنه فذمه لما دعا النبي صلى الله عليه وسلم الناس الى البيعة وطلب من النبي صلى الله عليه وسلم ان يأمره ان ينظر اليه ثلاثا كل ذلك يابى ثم ابيعه ثم اقبل على أصحابه فقال ما كان ذيكم رجل رشيد يقوم الى هذا حين كهفت يدي عن بيعته فيقتله قالوا هلا أو مات اليها ما لا ندرى ما في نفسك فقال انه لا ينبغي لشي أن يكون له خائنة الاعين (ومنه) عبد الله بن خطل وجاريتاه أمر صلى الله عليه وسلم بقتله لانه كان يقول الله عز وجل يجرؤ بهو يأمرهما أن يعيا به وروى البزار أن عقبة بن أبي معيط نادى يا معشر قريش مالي أكثر من بينكم صبرا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بكنرك وادعوا ذلك على رسول الله وكذب عليه صلى الله عليه وسلم رجرجر فبعث عليا والربيع رضي الله تعالى عنهم اليه فقتلاه وهجته صلى الله عليه وسلم أمر آفة من من لي سم فقال ربح من قومه نأب رسول الله فقتلها فأحجب النبي صلى

الله عليه وسلم بذلك فقال لا يتطعم فيها عزراى لا يجرى فيها خاف ولا نزاع قالوا فقد ثبت أنه
 صلى الله عليه وسلم أمر بقتل من آذاه أو تنقصه أو الحق له وهو مخبر فيه فاقتارقتل بعضهم
 والعقوب عن بعضهم وبعده وفاته تعذر تغيير المعقور عنه من غيره فبقى الحكم على هجومه في القتل اهدم
 الاطلاع على العفو وايسلامته بعده أن بسطة طواحقه لأنه لم يرد عنه الاذن في ذلك (والخامس)
 باجماع الامة على قتل منتقصه من المسلمين وسأله وعن حكي الاجماع على ذلك ابن المنذر
 والخطابي وغيرهما كعمد بن سحنون وعبارته اجمع العلماء على كفر شائمه المنتقص له
 وجريان الوعيد عليه وحكمه عند الامة القتل فن شئت في كفره وعذابه كفر انتهسى وما صرح
 به من كفر الساب والشاك في كفره هو ما عليه أثمتنا وغيرهم كما علم مما صر الكنه عندنا كالمرتد
 قبله ستاب وجو باقورا فان اصر قتل ولو اصر آفة لغوم قوله صلى الله عليه وسلم من بدل ينة فاقتلوه
 وان أسلم صح اسلامه وترك كما قاله ابن عباس وغيره لقوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة الآية
 وقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث وقيل لا تجب
 استمالة المرتد لأنه مهدر الدم وقيل لا يقتل فوراً اذا لم يرب بل يجهل ثلاثة أيام لاحتمال شبهة
 عرفت له فيسعى في ازالته والجواب عن ادلتهم المذكورة ما عسى الاول والثاني فالأية ان ايس
 فيها الا كفر مؤذيه عليه أفضل الصلاة والسلام وهذا محل مباح أما كونه يقتل بعد التوبة
 والاسلام فلا دلالة في ذلك أصلاً وعن الثالث والرابع وما شابههما مما ذكر فيهما وغيره
 انه لا دليل لهم في ذلك أيضاً اقيام الكفر بالحكي عنهم مع الزيادة في العناد فيه وقد أخبر صلى
 الله عليه وسلم انه لا عصمة لاحد به مدعو الى الاسلام الا بالاسلام فكل من المذكورين
 مهدر الدم لانه دعى الى الاسلام ولم يسلم فقتله لذلك لا الجرد سبه للنبي صلى الله عليه وسلم ومن ثم
 ذكر صلى الله عليه وسلم لهم في قتل عقبة سببين كفره واقتراؤه عليه واقتل كعب سببين
 ايداء الله وايداعه صلى الله عليه وسلم وبعث عن والين بقتل الكاذب عليه انه لا هو
 لكاذبه مع كفره على ان هذا كذب فيه افساد وقتة بين المؤمنين فيكون به تحارب الله ورسوله
 وسعى في الارض بالفساد فحكم قتله لذلك لا لمطابق الكذب لانه بالاتفاق منا ومنهم لا يوجب
 القتل وقتل المرأة التي هجته اسمها وكفرها مع هجائها لالهها فافقط ومن ثم نقل عنها
 كانت تعيب الاسلام وتعرض على ايدائه صلى الله عليه وسلم (والخامس) انه لا دليل لهم الا ان
 ذكر واصورة فيها ان مسلماتها أعياه الكفر بسبب السب ثم رجع واسلم ثم أمر النبي صلى
 الله عليه وسلم بقتله حينئذ اذ هذا هو محل الخلاف دون ما ذكر وهو ادلائع بيننا وبينهم في ان
 الكافر الاصل الى ادا بلغتة الدعوة وامتنع من الاجابة رجا رب يسده واسأله أو لم يحارب بالسكينة
 مودرا لدم فطها وكل ما ذكره في الثالث والرابع من هذا القبيل وبهذا يدفع قولهم فقد
 ثبت انه صلى الله عليه وسلم أمر بقتل من آذاه الى آخر ما قدمته عنهم ولم يقل أنه صلى الله عليه
 وسلم أمر بقتل من أسبه بل عا، أمر قتل من المسلمين هذه تسمية ما أريد به وجه الله ومن قال

نبينا محمد صلى الله عليه وسلم اذا كان مشهورا قبل سببه له بساد عقيدته وتوفرت القرائن على انه
 سبه فاصد التتبعين يقتل ولا تقبل له توبة فهو عما انتحل مذهبيا وارتضاه ابا لنفسه معتقدا به مع
 جملة مسائل أخرى خارج عن مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه كما صرح بذلك هو وكذا
 ابنه في طبقاته الكبرى ومن ثم قال شيخنا زكريا سقى الله تعالى عهده لما سئل عن سب النبي
 صلى الله عليه وسلم هل يقتل بذلك حد او ان تاب كافي الشفاء عن أصحاب الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه الفتوى على عدم قتله كما جزم به الاصحاب في سب غير قذف ويرجحه الغزالي رحمه الله
 تعالى ونقله ابن المقرئ عن أصحابهم في سب وهو قذف لان الاسلام يجب ما قبله ونقل قتله عن
 أصحاب الشافعي وهم بل هم متفقون على عدم قتله في الشق الاول وجهه ووجه من يحون له في الثاني
 انتهى ومنها اني السبكي رحمه الله تعالى فيمن قال القاضى يقضى والمفتى يهذى أى من الهذيان
 كما يدل عليه الجواب الآتي فقال ما حاصله يخشى على قائل ذلك الكفر لان الفتوى تبين حكم
 الله تعالى وأصلها تبين الشكل والمفتى بحق مبين لحكم الله تعالى وهو وارث النبوة
 والقاضى ينصل ويلزم بمقتضى الفتوى قال الله تعالى قل الله يفتيكم في السلالة والله يقضى
 بالحق فكل من المفتى أو القاضى بحق له أجر عظيم والمفتى أعلى والقاضى تابع له لانه وان كان
 مجتهد فتوى تابع لفتوى امامه فزعم ان المفتى يهذى مع اعتقاد ان فتواه صواب فيما أخبر به
 عن الله تعالى فهو كافر ومن اطلق تلك العبارة فانهما هو لجهله بمعناها واعتقاده ان الفتوى
 لا الزام فيها وليس كذلك بل يلزم المستفتى الاخذ بها الا ان كان عنده ما هو ارجح منها وتصور
 اختلاف بين مفت بحق وقاض كذلك انما هو لا اختلاف تصور يرأ ونحوه فان القاضى يبحث
 ويستكشف أكثر من المفتى أم المفتى أو قاض بغير حق فليس الكلام فيه وما ذكره ان المفتى
 أعلى من القاضى فانما يتضح فيما أومأ اليه ~~كلامه~~ من ان القاضى تابع له ولو مجتهد فتوى أما
 بالنسبة لاصل منصب القضاء بحق ومنصب الافتاء بحق فالظاهر ان الاول أفضل لان فيه افتاء
 والزاما بالحق وتحريرا وتصبا أشد مما في الافتاء فان المفتى انما يتحرى في شح برالحكم
 والقاضى يتحرى فيه وفي مطابقة الصورة الخارجية له ولا يتم له ذلك الا بعد خبر يد تحريه وفحص
 وتعب تام فكان منصب القضاء أفضل للاخبار الصحيحة المصروفة بان أفضل الاعمال أشقها
 الاعراض وعلى هذا يحمل قول من قال أفضل المراتب الامامة العظمى فالقضاء فالافتاء وافتي
 أيضا فيما نسب اليه مكفرا كذا باطل لمب من شافعي ان يحكم بحقه دمه حتى لا يرفع لما السبكي بنية
 زور فيه دمه ولا تقبل توبته فهل للشافعي ان يحكم بحقه وعدم تعزيره وان لم يبق عنده بينة بذلك
 فقال ما حاصله الذي أراه انه اذا تلافى بين يدي شافعي مثلا بكامة الاسلام وطالب منه الحكم له
 بذلك وقد ادعى عليه بخلافه جاز له الحكم باسلامه وعصمة دمه وعدم تعزيره ولا يحتاج
 لاعترافه بمكفر لانه قد يكون بريئا بالجوأه لا لكذب بذلك لا معنى له بل لا يجوز أسره بذلك ويكفى
 في الحكم استناده ما سمع منه من اسلامه وبه يمتنع على المالكي التعرض له لان اسلامه الآن

عصمة لدمه مقطوع به أما بفرض انه بري فواضح أو انه فعل مكفرا فاسلامه مباح له فحصته ثابتة
قطعا والحكم بالحق حق ولا يقدح في ذلك ان اسلامه الآن انشاء وشرط الحكم ببعثته سبق
مكفر لانه انما يحكم بالعصمة وهي مستندة الى مقطوع به اسلامه المستمرا والمنشأ فلم يضر
الشك في تعييته ولذلك نظائر منها ما لو قال موكل في شراء جارية بعشرين انما امرتك بعشرين فانه
يعالج ويقع الجارية طاهرا للوكيل ويستحب للمالك ان يرفق بالموكل حتى يقول للوكيل ان
كنت امرتك بعشرين فقد بعثتها بها أو بعثتها بها بلا تعليق فيقبل التحمل له بالخطأ بقدر صدقه
ووافقنا المالكية على ذلك ولو طالب الوكيل حينئذ الحكم ببعثته فليس له اجيب بلا شك
فيحكم له بالملك وحل التصرف المترتب عليه لتحقيق سببه اما بالشراء الاول والثاني وان كان
منهما لا ببعثته الشراء الثاني لانه لم يتحقق سببه لاحتمال كذبه فيكون شراؤه الاول محصيا
حكمه او جازحه بذلك مع انهما سببه فكذلك في مثلنا يحكم بالعصمة لتحقيق سببه من الاسلام
المستمر والمنشأ ولنا ان نقول له هنا أيضا ان يحكم ببعثته اسلامه و يفرق بينه وبين ما مر من عدم
الحكم ببعثته الشراء الاول بان البيع يشترط بعثته - أمورهما الملك ونحن شاكون في ملك
الموكل وحاكون بملك الوكيل لها طاهرا فلا يتصور مع ذلك الحكم ببعثته الشراء الثاني للثابت
في سببه وأما الاسلام فلا يتصور ان يقع غير صحيح اذ التلفظ بكلمة اما اقرار كلاله الا الله الخ
واما انشاء أو محتمل لهما كأشهاد ان لا اله الا الله الخ ومعنى الاقرار الاخبار عن العلم بها
ومعنى الانشاء معروف كالتهادي بين يدي الحاكم وبأي معنى فرض فهو اقرار صحيح وانشاء
صحيح ومعنى بعثته ترتيب أثره عليه ومن آثاره عصمة الدم وجب ما قبله فاذا حكم القاضي
بذلك فعلم انه يترتب هذه الآثار عليه وسبب الاحتياج الى حكمه ان الاقوال التي يصير
بها الحكم رسلها كرها الفقهاء وقسموا الحكم الى أقسام منهم من يصير ببعض الالفاظ
مسماة منهم من يشترط فيه زيادة في حكم القاضي بالاسلام بالنسبة الى اللفظ الموجود
معناه انه كاف في صيرورته مسلما فيرفع مع الحكم الخلاف في اشتراط لفظ آخر وفي منع
اباحة دمه شيء - مدرجته وان جهل ولولم يرفع هذا التماسي رفع الخلاف وقلة اشتراط قصده في غير
هذا لان الصورة انه ادعى عليه انه مسلم ما يفي الاسلام فاقاضي انما يحكم
ليدرأ عنه التمسك بما يراه ومنها لو شك هل طلق أو لا سله الرجعة فان راجع ثم قامت بعد
ثلاثة أقراء بينة بانه كان طلق جازل الحاكم الحكم ببقاء العصمة مستندا الى مراجعته
ثلاث وان كان حيز الرجعة شاكافي محتمل فكذا اذا ثبت هنا بعد الحكم بعصمة دمه بالفظه
بمكفر لا يثبت اليه ويحكم بأنه ارتفع أثره بالاسلام بل لو شك هل طلق باقظ الحرام أو غيره
فراجع وحكم القاضي بقاء العصمة مستندا للرجعة ثم ثبت انه قال أمت حرام لم يكن للثاني
ان كتمت - ككاتب عنه نوائب أن يحكم عليه بذلك لان الشانعي دمه من ذلك بكونه
الماز والكن عند الحكم - كمن خاطبها باللفظ الكفاية لاستناده الى ثبوت العصمة في

اعتاده المراجعة في سوا أطلق بسره أم بكتابة ومنه الوقال ان كان هذا الطائر غراما
 مات طائق وان لم يكنه أنت طائق فطار وجعل فللمحاكم الحكم بطلاقها لانه لازم على كل
 تقدير وان جهل عين سبيه فلو علق بغيره في صراحته ولم ينو رأي الحاكم انه صريح بحكم
 بالطلاق أو كناية فحكم ببقائه العصمة ثم بان انه غراب فليس لحاكم آخر الحكم بخلاف ذلك
 مستندا الى انه حكم قبل تيقنه أحد الطرفين اذ لو كان كذلك لم ينجح حكم أصلا وحصل الضرر
 ببقاء المرأة مع الجاهل بالحال معلومة لامتسكة وكو حرة ولا مطلقة واعلم انه لا يشترط قصد الحاكم رفع
 الخلاف فاذا حكم مستندا لشيء وهناك ما لو اطلع عليه لم يحكم كما اذا حكم بغيره فطهر
 للداخل بينة وهو يرى تقديمها نفسه وان لم يره لم يتقنه ونظيره هنا لو حكم مالكى بعصمة مستندا
 للاسلام المستقر ثم ثبت عنده مكر حازله الحكم باهذاره وكذا الغيبة من يرى ذلك لان الحكم
 الأول انما كان لظن عدم كفر حيث ثبت بان بطلانه بخلاف حكم الشافعي فانه صحيح وادعى
 وجرد ذلك المكفر فليس هناك ما لو اطلع عليه لم يحكم فالضابط أن كل حكم قارنه ما لو علم به
 الحاكم لم يحكم بيقض على تفصيل فيه حكيما في مسألة الترسين وكل حكم قارنه ما لو علم به حكم
 لا ينقض وبالجملة من ادعى عليه كفر لم يثبت لو طلبه ظالم ليقض له فطلب من حاكم شافعي أن
 يحكم بعصمة فمن ينعى لزمه انه يمكن الظالم من قتله مع قدرته على اتياده بمنعه ومنها لو انتفعت
 دار من داخل بينة وحكم له بها ثم أقام المدخل بينة عنده نقض وقيل لا وقيل ان كان قبل التسليم
 فان أقامها عند حاكم آخر فاعلم أن الحاكم الأول انما يحكم لعدم علمه بينة المدخل فكذلك
 وان احتمل انه حكم ذهبا الى ترجيح بينة الظاهر وهو من أهل الترجيح أو أشكل الحال لم يقض
 على الأصح بل تقر في بدا المحكوم له فاذا كان هذا قول الأصحاب فهم لم يقصد بحكمه منع ماهر
 من وقع تبوته فكيف في مسألة الترسين قصد الحاكم بحكمه عصمة المحكوم له مما نسب اليه ويتوقع
 نبوته وهذه المسألة ينبغي أن تحرر ويعني بها قال الناصر بختابون انما اوراقه لا عن ابن دقيق
 العيد انه ارتدت الشهادة عنده بحكم حنفى بعصمة دم من نسب اليه مكفر ليقضه فاستنع وأمر
 الشاهد من بأن يشهد على السوء باليه ذلك بالاقرار به فذهب اليه وشهدا على اقراره بجملة
 اليه ثم حكم بعصمة دمه حكما مبتدأ وهذا منه اما احتياط أو لعدم نظري المسألة مع ان كانت
 آتية في ذلك حتى نظرت فيما افوجدت الحق يقتضي أن ذلك ليس بشرط والحق أحق أن يتبع
 وقد قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في مختصر المزني رحمه الله تعالى لو شهد عليه شاهدان
 بالردة فأدكر قبل له ان أقورت بالشهادتين وتبرأت عن كل دين يخالف دين الاسلام لم يكشف
 عن غيره انتهى قبل أراد الكشف عما شهد له والشهود من ردة وقيل الكشف عن باطن أمره
 لئلا نطلع على افعال القلوب وعلى كل قد صرح الأصحاب بأن ما لو شهدا عليه بالردة قبل
 وان أدكر فعليه أن يسلم ولا يفيد اسلامه في رفع الحكم بطلاق زوجته برونه قال ابن الصباغ
 ولا يفيد أيضا الحكم بالاسلام فكل كلامهم سيما كلام ابن الصباغ صريح في الحكم بالاسلام

فيشهد لما قلناه انهم كلامهم للعمل المختلف فيه كالجمع عليه نعم الحكم باسلامه فقط لا يرفع
 الخلاف لان المالكي يشبه للعدالة لا يكفر بخلاف الحكم بعصمة الدم انتهى المقصود من كلام
 السبكي وفيه مناقشات لا يحتملها هذا الكتاب فالأولى ان لم يكن هو المتعين رعاية ما قدمه عن
 ابن دقيق الاميد نعم قال الغزالي في أدب الله ضاع وتبدل شيئا في مختصره قال ابن العاص قال
 الشافعي اذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم أكشف عن الحال وقتل له قل أنه قد أن لا اله
 الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وانك تبرى من كل دين يخالف دين الاسلام انتهى فقول
 بعض القضاة قلن ادعى عليه بذلك أو جاء بنفسه يطلب الحكم باسلامه بلفظ بما قلت غلط
 انتهى كلامه ما هو يوافق بعض ما ذكره السبكي الا أن يقال الحكم بالاسلام غير الحكم
 بعصمة الدم الذي اكلام فيه وقال أيضا شهدوا بكفره وفصلوه فقال أنا مسلم لم يكف حتى يتناظر
 بالشهادتين ويتبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام ولا يشترط أن يقر بالكفر ثم يسلم (وسئل)
 السبكي أيضا عن حكم الساحر وما يجب عليه وورد فيه من الأحاديث فأجاب من العلماء
 كمالك وأحمد من يقول بقتله مطلقا وان تاب كالزندق وعند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه
 انما يكفر ان تسلكم بكفرا أو اعتقد أن كوكبا يفعل بنفسه أو أنه يقدور على قلب العين وقبول توبته
 ولا يثبت اعتقاده ذلك الا بقراره ككونه قتل بسحره ويقنع منه بشر وطه وما عدا ذلك يعزر
 ودليلنا اننا اصبنا لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان أى كافي الحالة
 الأولى وزنا بعد احصان وقتل نفس بغير نفس أى كافي الحالة الثانية والحالة الثالثة لاقتل فيها
 بنصر هذا الحديث لانها ليست احدى الثلاث ولم يصح حديث يقتضى قتله وخبر حدثنا الساجي
 ضرب به بالسيف ضعفه الترمذي وجعله مودة وفافه وقول صحابي ولم يقتل صلى الله عليه وسلم ليبدأ
 اليهودي الذي سحره والا تار عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين مختلفة فعن عمر رضي الله
 تعالى عنه اقتلوا كل ساحر وساحرة وعن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قتلت جارية
 سحرتها وعن عائشة رضي الله تعالى عنها انها باعت جارية سحرتها وجمعت ثمنها في الرقاب وحمل
 الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فعل عمر وبنته على سحر فيه كفر وفعل عائشة على مالا
 كفر فيه واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
 الحديث واذا اختلفت الصحابة اتبع أشبههم قولاً بالكتاب والسنة وكف القتل ممن لم يكفر ولا
 زنى ولا قتل أشبههم ما (وقد سئل) الزهري شيخ الامام مالك رضي الله تعالى عنهم ما عن سحر من
 أهل العهدة قل قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر فلم يقتل من سحره وكان من أهل
 الكتاب وسئل السبكي أيضا عن قال ما أعظم الله فقيل له لا يجوز فأجاب بما حاصله يجوز ذلك
 قال تعالى أبصر به أى الله واسمع أى ما أبصره وما أسمعته فمضى ما أعظمه انه تعالى في غاية العظمة
 ومعنى التعجب من ذلك انه حارت فيه العقول فالقصد الثناء عليه بالعظمة واعتقاده ما له
 وكلامه ما سأل عن مرجعهم ما أمر عظيم يصح أن يراد بآية أعظمه وبلغني عن شيخنا أبي حيان انه

كتب بعدم الجواز فنظرت فرأيت ابن السراج قال حكيت أمانا من أبواب مختلفة مستعملة
بحال التعجب نحو ما أنت من رجل وسبحان الله ولا اله الا الله وكأنيوم رجلا وسبحان الله من
رجل ورجلا وحسبك بزيد رجلا ومن رجل والعظمة لله من رب وكفالك زيد رجلا فقوله العظمة
لله من رب دليل الجواز التعجب في صفات الله تعالى وان لم يكن بصيغة ما فعله وافعله ومن
جاءه المعنى لا فرق من حيث كونه تعجبا وحكي ابن الانباري عن الكوفيين أن ما أحسن زيدا
اسمهم لا فعل تقديره شيء أحسن زيد اخلافا للبصر بين لادلة منها قوله لهم ما أعظم الله ولو كان
التقدير ما ذكر وجب أن يقدر هنا شيء أعظم الله والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل وقال الشاعر
ما أدرك الله ويلزم من قال انه فعل أن تقديره شيء أقدر الله والله تعالى قادر لا يجعل جاعل وأجاب
الابصريون بأنه لا محذور أن التقدير شيء أعظم الله أي وصفه بالعظمة كما تجعل عظمت عظيما
والشيء أمان من يعظمه من عباده واما ما يدل على عظمته وقدرته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أي
انه أعظم لذاته لا لشيء جعله عظيمه انفر قابلية وبين غيره وحكي أن بعض أصحاب المبرد قد مد من
البصرة إلى بغداد فخر حلاقة ثعلب فمثل عن هذه المسألة فأجاب بجواب أهل البصرة وهو أن
التقدير شيء أحسن زيدا فأورد عليه ما أعظم الله ما نرغمه فيه فأنكره وأجابه بأنه عظيم لا يجعل
جاعل وسجنوه حتى قدم المبرد فوافقا قدران فبيع انكارهم عليه وفساد ما ذهبوا اليه وقيل قولنا
شيء أعظم الله بمنزلة الاخبار بأنه عظيم لا شيء جعله عظيمه بالاستحسان وقول الشاعر ما أقدر
الله فهو وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة في وصفه بالقدر كقوله تعالى فليمد له
الرحمن مدا يلفظ الامر وان لم يكن في الحقيقة أمرا وان شئت قدرته تقدير ما أعظم الله على
ما بدأ انتهى كلام ابن الانباري وهو نص صريح في المسألة وتوافق بالاتفاق على صحة هذا اللفظ
فانه غير مستبعد وانما اختلفوا هل يبقى على حقيقة من التعجب ويحتمل الوجه الثالث الذي
ذكرها أو يجعل محازا عن الاخبار رأينا انكار اللفظ فم يقبل به أحد والاصح نه باق على
معناه من التعجب وتأويل الشيء على ما ذكره ذكر أبو الوليد الباجي في كتابه السين
أدعية متخنة من غير القرآن من جعلها ما أحلت على من عصاك وأقربك عن دعاك وأعطتك
على من سألك وروى ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن جده أبي بكر
رضي الله تعالى عنهم أن بعض سفهاء قريش حثا على رأس أبي بكر بن باقر به ان وليد بن المغيرة
أو العاص بن وائل فقال ألا ترى ما فعل هذا السفهاء قال أنت فعلت ذلك بنفسك فقال أبو بكر أي
رب ما أحلتك ولولم يكن هذا الا عن القاسم لكفي فضلا عن روايته عن جده وان كان
مرسلة وفي الكشف في ذال الجلال والاكرام معناه الذي نجله المحدثون عن التشبيه بخلقه
أو الغي يقال له ما أجلك وما أكرمك وفيه في ابصريه واسمع انه جاء بمبادل على التعجب من
ادراكه للمسموعات والمبصرات للدلالة على ان أمره تعالى في الادراك خارج عن حدهما
عليه ادراك السامعين والمبصرين لانه يدرك ألطف الاشياء وأصغرهما كما يدرك أكبرها

حماوا كنهها جرما ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر وفيه في حاش الله ما هذا بشر!!
 تنزيهه تعالى من صفات الفخر والتعجب من قدرته على خلق جبل مثله وأما حاش الله
 عليه من سوء فالتعجب من قدرته على خلق عفيف مثله وذكر أبو محمد عبد الله بن علي بن اس-
 الصمري في كتابه التبصرة والتذكرة في الخوف ما أعظم الله أي شيء أعظمه وفسر
 بنحو ما مر عن ابن الأنباري ومنه ويجوز أن يكون ذلك الشيء هو الله عز وجل فيكون لنفسه
 عظيما لا شيء جعله عظيما قال ومثل هذا مستعمل كثيرا في كلام العرب كما قال الشاعر
 نفس عصام - وودت عصا ما انتهي وقال نحو ذلك أيضا ابن الدهان سعيد بن المبارك في شرح
 الإيضاح يفسر ما أعظم الله شيء أعظمه وفسر ذلك الشيء بنحو ما مر عن ابن الأنباري وقال
 المتنبى * ما أقدر الله أن يحرق خلقه * وأقره عليه الواحدى في شرحه وتوسع السبكي على ذلك
 الولي أبو زرعة فقال في فتاويه لا أعلم أحدا من معتبري العباد مرضى الله تعالى عنهم منع إطلاق
 هذا اللفظ أي ما أعظم الله ما أحلم الله وهو انظ دال على تعظيم الرب جل جلاله وتفضيم شأن
 مقامه العلية فلا يباع من الإطلاق وفي النزول أبصر به واسمع ثم حكى عن فتادة أنه قال لا أحد
 أبصر من الله ولا أسمع وقد ورد إطلاق صيغة التعجب في حق الله تعالى في السنة أيضا فالسابع
 لذلك أن كان استناده إلى أهل الأمرية فيقدرون في مثل هذا من التعجب شيء سيبره كذا قيل
 هذا لا يستعمل في حق الله تعالى فهذا التقدير غير لازم ولا مطرد فقد يمنع السامع وإذا كان أسهل
 وضع اللفظ في اللغة للتعظيم فلا يمنع منه لأجل ذلك التفسير ولا تنحى ألفاظ الناس على دقائق أهل
 العربية التي لا دلائل عليها على أنه يمكن تقدير ما يوافقهم بما لا ينكر فيه من غير خلاف بالآتي
 بالرب جل جلاله أن يتدبر شيء وصفه لذلك وهو ما منه أسوأ من خاتمه ولا يتدبر شيء سيبره
 كذلك وأفتى السبكي أيضا سئل عن شيء يقال لو جاء جبريل ما فعلته بأنه لا يكفر لأن هذه
 الآية تدل على عظمة جبريل عنده وأبو زرعة فيمن قال لا خرسا لثلاث أن ثم يجري في الله فقال
 هجرتك لالف الله بأن مقتضى هذا اللفظ تعدد الآلهة وذلك كفر صريح فإن أراد ضمير بت
 عنقه لم يثبت فإن ادعى أو لا يصرفه عن الكفر فإن أراد أن باب الهجرة التي هي لا حل الله
 فكأنه قال هجرتك لالف سبب لله تعالى ما أطلق السبب على السبب له قبل ذلك منه به سببه
 لاحتمال اللفظ له أو قال هجرتك ألف هجرة لله ذلك مما يعتمد له اللفظ بتأويل فيقبل أيضا
 حسنا لا رم بحسب الامكان ولا سيما أن كان القائل بذلك مما لا يعرف بعقيدة سيئة لكن
 يؤدب على الإطلاق هذا اللفظ لشاعة طاهره ما في شجره كركر بالانصارى سقى الله عهده
 في أنير تنجها ما قال أحدهم إلا حراستة تلك أدخل إلى الحكم وأعمل فضولي ولو أردت
 دمه له حلت ألهم وفروضات ركفرت التي كفره هل يكفر بذلك أولا فإذا يلزم ما يبيح كفر
 بذلك أن مريد غير ما كمر من أنواع الأنداء فلا يكفر كما كره أو تكب تحريا فيلزمه العجز
 عما لا بدع ولا منه عذر مثل ذلك وبات من تخطى بالهاديين بالجمية وهو يحسن

- لا يكون مسلماً بذلك كنظيره في تكبيره الاحرام * حرماً الله تعالى على النار
 من حمله أوليائه المفسرين الأبرار وأجارنا من سائر محن الدنيا والدين وأمرنا
 إلى أن نفوز بشهوده في آء على عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والمرسلين
 علينا بالاخلاص والنجاة من سائر العلائق حين لا مناص وبضع عالم أفتناه المصاة
 لعامة وتقبله من فضله لنرى من آثاره غاية الراحة من أهول الحاقة والطامة الهالك
 كريم وأرحم رحيم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 ماشاء الله كان وما لم يشأ الله لم يكن ماشاء الله لا قوة الا بالله على هذا التأليف وعبره من ديني
 ونفسي وسائر آثارى والحمد لله أولاً وآخراً ظاهراً وباطناً يا رب العالمين الحمد كما ينبغي
 لجلال وجهك وعظيم سلطانك سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وأصحابه وأرواحه وذريته
 كما صليت وباركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين انك حميد مجيد
 مدد خلقت ورضا نفسك وزينة عرشك ومداد كلماتك كمالك كرك وذكرك المذاكرون
 كلما غفل عن ذكرك وذكرك العاقلون يدعواهم بها سبحانه اللهم وتحتهم فيها سلام
 - خردعواهم أن الحمد لله رب العالمين

بحمد الله تم طبع هذا الكتاب الذي صخر حجمه وكثر نفعه لدى أولى الألباب
 فهنيئاً لمن أتقنه واجتنب القواطع وعض على دينة الزواجر والروادع وقد
 الرط طبعه بالمطبعة الوهبية البهية إحدى المطابع المصرية المكرم
 الشيخ عبد الله البار سلك الله بهنا وسبيل المقارم المحجوبة
 المتوسل بالنبي الامجد محمد البليسي بن محمد وذلك
 في أواسط ذي الحجة الحرام ختام عام ١٢٩٢
 اثنين وتسعين ومائتين بعد الألف من
 هجرة من تحلى باكمل وصف صلى
 الله عليه وسلم وعلى آله
 وصحبه وشرف
 وكرم
 تم

To: www.al-mostafa.com